وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة

– الجزائر–

إعداد الطلبة:

- فريحي ابتسام
- نوار إيمان

إشراف الاستاذ:

مشرف أول: جريبي السبتي

مشرف ثاني: بوخدنة آمنة

السنة الجامعية :2017 /2018

بسم الله الرحمن الرحيم

نتوجه بالشكر والحمد لله عزوجل الذي مدنا بالقوة

والصبر على مواصلة هذا العمل وإتمامه

إن بحثنا هذا لم يكن لينجز لولا فضل الله ونعمته علينا

فله الشكر والحمد أولا وأخيرا

كما نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى:

الأستاذ "جريبي السبتي" لتفضله بالإشراف على هذا البحث.

وكذلك الدكتور "بوعزيز ناصر" الذي مد لنا يد المساعدة ولم يبخل علينا بنصائحه السديدة.

وشكر خاص للدكتورة "بوخدنة آمنة" على مجهوداتها الكريمة التي بذلتها ولم تبخل علينا بنصائحها القيمة التي كانت خير باعث لنا بالمضي في هذا البحث .

كما نشكر كل أساتذة قسم العلوم التجارية.

وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

إهداء

الحمد لله يليق بجلاله وعظيم سلطانه الذي وفقنا في بحثنا هذا والصلاة والسلام على رسول الله الذي غرس في قلوبنا العلم والايمان.

اهدي ثمرة جهدي ونتائج مشواري الى اللذين اوصى بهما الله تعالى في قوله "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا اياه وبالوالدين احسانا"

صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. وتطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله الى من بلغ الرسالة وادى الامانة.. الى نبي الرحمة ونور العالمين.. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى من كلله الله بالهيبة والوقار.. الى من علمني العطاء بدون انتظار.. الى من احمل اسمه بكل افتخار.. ارجو من الله ان يمد في عمرك والدي العزيز "اسماعيل"

الى ملاكي في الحياة.. الى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني.. الى بسمة الحياة وسر الوجود.. إلى اغلى الحبايب امي الحبيبة "الزهرة"

الى من تذوق معهم اجمل اللحظات اخوتي واغلى ما لدي في الحياة اخي الاكبر امين ..والمدلل ايمن رامي.

الى شريك حياتي ورفيق دربي الذي ساندي طيلة المشوار زوجي "وحيد".

الى كل الاهل والاقارب خاصة وسام، بشرى، مروة، ذكرى.

فيروز وابنتها الغالية رهف.

الى صديقاتي في الدراسة ابتسام، حنان.

الى كل اساتذة و طلبة مالية وتجارة دولية.

إيمان

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم" صدق الله العظيم.

الحمد لله الذي أنعم بنور العلم وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع،

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ".

أهدي هذا العمل المتواضع....

إلى الذي قال عز وجل فيهما " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلي الذي كانا لي السند الأول والأخير للوصول إلى ما أنا فيه الآن: أبي وأمي – أطال الله في عمرهما–.

إلى إخوتي من أرى التفاؤل في أعينهم: هاجر ،رمزي،أمين.

إلى صديقتي التي شاركتني بجهدها ورافقتني في مشواري الدراسي إيمان

إلى صديقات عمري : أمال، ريان، مريم، مروه، زينب، منال وبالأخص أختي وصديقتي وتوأم روحي ابنة خالتي حنان.

إلى كل زملائي و زميلاتي من مشواري الدراسي دفعة مالية وتجارة دولية

وكل من عمل بكد بغية إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

ابتسام

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	VI
قائمة الاشكال	VII
قائمة الاختصارات	VIII
المقدمة العامة	ب
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية	03
المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية وأسباب قيامها	03
1- مراحل تطور التجارة الخارجية	03
2- أسباب قيام التجارة الخارجية	05
المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	07
1- مفهوم التجارة الخارجية	07
2-أهمية التجارة الخارجية	11
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	12
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	15
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية	15
1/نظرية David Hume	15
2/ نظرية Adam Smith	16
3/ نظرية David Ricardo	17
4/نظرية Jon Stuart Mill (نظرية قيم الدولية)	19
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية	20
1-نظرية وفرة عوامل الإنتاج هيكشر وأولين Ohlin-Hecksher	20
2-لغز ليو نتيف	21

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية	21
1-المدخل المرتكز على جانب الطلب	21
2-المدخل المرتكز على جانب العرض	22
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية	24
المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية وأهدافها	24
مفهوم السياسة التجارية	24
أهداف السياسة التجارية	25
المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية	27
1-سياسة حماية التجارة الخارجية	27
2-سياسة حرية التجارة الخارجية	29
المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية	31
1-الوسائل السعرية	32
2-الوسائل الكمية	32
3-الوسائل التنظيمية	32
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: مدخل نظري للتنمية المستدامة	
مقدمة الفصل	36
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	37
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	37
1-تطور مفهوم التنمية المستدامة	37
2-تعريف التنمية المستدامة	39
3-خصائص التنمية المستدامة	41
المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها	43
1-مبادئ التنمية المستدامة	43
2-أهداف التنمية المستدامة	46
المطلب الثالث: أدوات تحقيق التنمية المستدامة	47
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	49
المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة	49
المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية والتكنولوجية للتنمية المستدامة	50
1-الأبعاد الاجتماعية	50

2-الأبعاد التكنولوجية	51
المطلب الثالث: الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة	52
المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة وآليات تمويلها	54
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة	54
1-المؤشرات الاجتماعية	54
2-المؤشرات الاقتصادية	54
3-المؤشرات البيئية	55
المطلب الثاني: الآليات التقليدية لتمويل التنمية المستدامة	58
المطلب الثالث: الآليات المقترحة ضمن إطار آليات التمويل المبتكرة	61
خلاصة الفصل	63
الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة	
مقدمة الفصل	65
المبحث الأول: تأثير التجارة الخارجية على التنمية والبيئة	66
المطلب الأول: التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية	66
1-المساهمات التي تقدمها التجارة الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية	66
2-التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي	68
المطلب الثاني: تأثير التجارة الخارجية على البيئة	70
المطلب الثالث: تأثير السياسات البيئية على التجارة الخارجية	72
المبحث الثاني: موضوعات البيئة والتجارة الخارجية في المنظمات والاتفاقيات الدولية	77
المطلب الأول: البيئة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة	77
المطلب الثاني: لجنة التجارة والبيئة CTE	79
المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة	86
المبحث الثالث: دور تحرير التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة	91
المطلب الأول: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة	91
المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الدول النامية	98
خلاصة الفصل	100
الفصل الرابع: التجارة الخارجية و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	
مقدمة الفصل	102
المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر	103
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	103

1-المؤشرات البيئية	103
2-المؤشرات الاقتصادية	105
3-المؤشرات الاجتماعية	107
المطلب الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر	108
1-محاور الاستراتيجية الوطنية	108
2-أهداف الاستراتيجية	109
3-أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر	110
4-الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر	113
المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر	114
1-ضعف معدل النمو الاقتصادي	114
2-تفشي ظاهرة البطالة	117
3-التلوث البيئي	117
المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر	118
المطلب الأول: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	118
1-مرحلة التحرير المقيد 1990	118
2-مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية 1990-1991	119
3-مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992	119
4-مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية 1994	119
المطلب الثاني: آليات تحرير التجارة الخارجية	120
1-عقد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة مع الاتحاد الأوروبي	120
2-مساعي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	122
3-برنامج الإنعاش الاقتصادي:2001-2004	124
المطلب الثالث: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية للفترة 2005-2016	125
1-وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2016	125
المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر	132
المطلب الأول: أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري	132
المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة الخارجية على البيئة الجزائرية	134
المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة المؤثرة على التجارة الخارجية في الجزائر	136
1-تحديات ذات البعد الاقتصادي	136
2-المتطلبات البيئية وأثرها على الصادرات الجزائرية	139

3- تحديات ذات البعد البيئي في الجزائر	141
4-التحديات ذات البعد الاجتماعي	143
خلاصة الفصل	145
الخاتمة العامة	147
قائمة المراجع	152

قـــائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تكلفة إنتاج القماش والقمح في انجلترا والبرتغال.	16
(2-1)	تكلفة إنتاج الخمور والمنسوجات في انجلترا والبرتغال مقدرة بساعات العمل.	17
(1-2)	مؤشرات التنمية المستدامة	54
(1-4)	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2010-2016	115
(2-4)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2016	124
(3-4)	ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2005-2016	127
(4-4)	تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2005-2016.	129
(5-4)	تطور الناتج الوطني الخام ونصيب الفرد منه (2012-2016)	136

قـــائمة الأشكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	التطور الممكن للموازين التجارية خلال دورة المنتج الجديد	22
(1-4)	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2010-2016	115
(2-4)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2016	125
(3-4)	ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2005-2016	128
(4-4)	تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2005-2016.	130

قـــائمة الاختصارات

الكلمة	المعنـــى
الـــو.م.أ	الـولايات المتحدة الأمريكية
I	الاستثمـــار
S	الادخـــار
X	الصادرات
M	الـواردات
TC	الميزان التجـــاري
TP	ميزان المدفوعـات
GAAT	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجـارة
OMC	المنظمة العالمية للتجـــارة
WCED	اللجنة العـالمية للبيئة والتنمية
OCDE	منظمة التعـاون والتنمية الاقتصـادية
CTE	لجنة التجارة والبيئة
CNIS	المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في التطور الاقتصادي، حيث تعد جزء لا يتجزأ من المحرك الذي يدفع التقدم الاقتصادي العالمي وأمنت سبيلا أثبتت نجاحه في تحقيق النمو الاقتصادي للدول السائرة في طريق التحديث، ونظرا لتضاعف وتوسع المعاملات التجارية بين دول العالم، الأمر الذي نتج عنه تسارع في وتيرة الاندماج الاقتصادي العالمي والإلغاء التدريجي للحواجز والقيود أمام التبادل الدولي، سعت مختلف الدول للاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد الذي تقوده المنظمة العالمية للتجارة، وعلى ضوء هذه التقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم تعد الجزائر كإحدى الدول النامية التي تسعى إلى الخروج من القالب الأحادي واحتكارات الدولة من خلال تبنيها لسياسة جديدة مبنية على الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية، محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ويعد موضوع التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من الموضوعات الهامة والحيوية في الدوائر الاقتصادية والسياسية في الوقت الراهن. خاصة أمام التطورات الاقتصادية وزيادة الانفتاح التجاري والتوسع في التجارة الخارجية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. وما يترتب عن ذلك المزيد من الإنتاج والاستهلاك، أصبح من الضروري إدراج البعد البيئي في الخطط التنموية، لهدف ضمان حاجيات الأجيال القادمة، حيث أدرجت المعايير البيئية كأحد العناصر المستخدمة في تقييد حركة التجارة الخارجية خاصة صادرات الدول النامية التي تعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية دون الاهتمام بالاعتبارات البيئية نظرا لانخفاض تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة وضعف التمويل.

فتحرير التجارة الخارجية وأثره على التنمية المستدامة يعتبر من الأولويات الهامة والرئيسية في صياغة السياسات الاقتصادية والبيئية لكل دولة من دول العالم.

كما عرف قطاع التجارة في الجزائر تذبذبات قوية ومستمرة خلال العقود الماضية من خلال تأثره بعوامل خارجية وداخلية، الخارجية مثلا كعدم استقرار أسعار الصرف والمحروقات التي هي العنصر الأساسي في تطور تمويل التجارة الخارجية في إيرادات الصادرات الجزائرية، وتدهور سعر الصرف الدولار الأمريكي في السوق، أما العوامل الداخلية تتمثل في ضعف الإنتاجية وفشل أهم الإصلاحات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة التي شجعت على تراجع تطور الإنتاج وبالتالي زيادة الواردات وانحصار الصادرات في جانب المواد السلعية والبترولية. والجزائر واحدة من الدول التي تحاول بدورها تطبيق

استراتيجية تعتمد على المحافظة على موارد الأجيال القادمة وصديقة للبيئة، حيث بادرت للحاق بركب الدول المتقدمة التي انتهجت سياسة التنمية المستدامة أو الاهتمام بإعادة هيكلة الركائز للبنى التحتية رغم ذلك تبقى الجزائر بعيدة كل البعد لتنفيذ هذه السياسة الاستراتيجية وهذا رغم محاولتها المبذولة في السنوات الأخيرة، بادرت الجزائر مثل بقية الدول المجاورة لها إلى استخدام مبالغ ضخمة، وذلك لتدعيم وتجسيد التنمية المستدامة في مختلف المجالات الحيوية ولاسيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاثة وسائل كوضع قانوني صارم ومتخصص لمراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية.

وفي هذا السياق قمنا بالبحث عن العلاقة التبادلية أو التأثير المتبادل بين تحرير التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إدراج الموضوعات البيئية.

1- إشكالية البحث:

تدور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول تحرير التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما بالنسبة للاقتصاد الجزائري من ذلك يبرز التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر؟

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر قمنا بطرح أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية؟
- ما تأثير تحرير التجارة الخارجية على البيئة والتنمية؟
- ما هي الاستراتيجيات والأهداف المسطرة للتنمية المستدامة في الجزائر؟
- هل تستطيع الدول النامية ومن بينها الجزائر أن تحقق تنمية مستدامة لاقتصادياتها في ظل الانفتاح التجاري؟

2- فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق لمشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- إن سياسات التجارة الخارجية تعتبر ركيزة من الركائز الأساسية التي يجب مراعاتها في إستراتيجية التنمية المستدامة ؛
- تختلف آثار الانفتاح التجاري على البيئة والتنمية المستدامة بين الدول المتقدمة و الدول النامية؛

- اعتماد الجزائر على سياسات بيئية و برامج لحماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة ؛
- لا يوجد توفيق بين السياسات التجارية ومتطلبات حماية البيئة في الجزائر كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة .

3- أهداف الدراسة:

- دراسة واقع التجارة الخارجية والتنمية المستدامة في الجزائر؛
- تحليل التأثيرات المتبادلة بين سياسات التجارة الخارجية وسياسات حماية البيئية في ظل التنمية المستدامة؛
- تحليل مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر، لا سيما في إطار مساعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في الدور الذي تلعبه السياسات التجارية الدولية في مجالات التعاون الدولي متعدد الأطراف، وهو ما يحدث آثارا هامة في مجال البيئة ،حيث تحمل تلك السياسات التجارية بين طياتها مشكلات البيئة عبر الحدود الدولية .ويعد موضوع آثار أنظمة تحرير التجارة الدولية على البيئة المحلية والعالمية من الموضوعات الهامة والمعاصرة والتي شغلت الفكر الاقتصادي الدولي بطريقة متسعة في الآونة الأخيرة وهكذا فإذا كان الفكر الاقتصادي قد اهتم منذ منتصف الثمانينات بما أثاره "أنصار حرية التجارة" حول اثر التنظيمات البيئية على حرية التجارة ، فانه على الجانب الأخر وبالتحديد منذ بداية التسعينات، فان الفكر الاقتصادي قد انشغل بدرجة كبيرة بما أثاره "أنصار البيئة" حول اثر أنظمة تحرير التجارة الدولية على البيئة و التنمية المستدامة. كما أن هذه القضية ترفع تحديات كبيرة أمام اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر من أجل البحث عن سبل التأقلم والعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

5- المنهج وأدوات الدراسة:

- بغية الإجابة على الإشكالية والتوصل إلى نتائج تأكد أو تنفي فرضيات البحث وتحقيق أهدافه اتبعنا منهجية تعتمد على القيام بمسح مكتبي من خلال مراجعة الأدبيات والمراجع التي لها علاقة بالموضوع في مجال اقتصاديات البيئة و التنمية المستدامة، وبصفة خاصة ما يتعلق بالبيئة والتجارة الخارجية من

كتب، دوريات، أبحاث ومواقع للانترنت، وهذا بغية تحصيل المادة العلمية والمعرفة النظرية الضرورية لتعميق الفهم والإلمام بمفاهيم سياسات التجارة الخارجية، وحماية البيئة و التنمية المستدامة.

- وكذا المنهج التاريخي لدراسة تطور سياسات النظام التجاري في العالم وفي الجزائر في ظل التطورات التي عرفها النظام الاقتصادي الدولي و الاقتصاد الجزائري، أيضا تطور مفهوم التنمية الاقتصادية إلى أن أصبح يعتمد على مفهوم التنمية المستدامة.
- كما اعتمدنا على المنهج التحليلي، لدراسة وتحليل نتائج مختلف المؤتمرات والمعاهدات والاتفاقيات والسياسات على المستوى الوطني والدولي التي تهدف إلى حماية البيئة و تأثيراتها على اتجاهات و مستقبل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة. أيضا تحليل طبيعة التجارة الخارجية للجزائر وواقع التنمية المستدامة في الجزائر من مختلف الدراسات و الإحصائيات واستنباط العلاقة المتبادلة بينهما.

6- حدود الدراسة:

- بالنسبة للحدود المكانية تم حصر الدراسة في الجزائر؛
- أما الحدود الزمانية، فتمثلت في تحليل وتطور الصادرات والواردات والميزان التجاري، تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006-2016).

7- هيكل البحث:

من أجل التعمق في الموضوع وحوصلته ارتأينا انتهاج الخطة التالية:

قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول تناولنا في الفصل الأول يتناول الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية من خلال عرضنا لعموميات حول التجارة الخارجية، تطرقنا إلى مراحل تطور التجارة وأسباب قيامها ، واهم العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية، نظريات التجارة الخارجية وسياساتها، وكذلك النظريات المفسرة لها

وفي الفصل الثاني قمنا بالتطرق إلى مدخل نظري للتنمية المستدامة حيث عرضنا ماهية التنمية المستدامة وإبعادها كما تناولنا مؤشرات التنمية المستدامة وآليات تمويلها.

أما الفصل الثالث فقد قمنا بدراسة تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمات التي تقدمها لها، تأثير تحرير التجارة الخارجية على التنمية والبيئة، وكذا تأثير السياسات البيئية على التجارة الخارجية ودرسنا موضوعات البيئة

والتجارة الخارجية في المنظمات والاتفاقيات الدولية، ودور تحرير التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة.

وأخيرا الفصل الرابع تطرقنا إلى التجارة الخارجية والتنمية المستدامة في الجزائر فتناولنا واقع التنمية في الجزائر ثم واقع التجارة الخارجية في الجزائر، وفي الأخير تطرقنا إلى اثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية

مقدمة الفصل

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد . لأنها أحد مكونات النشاط الاقتصادي وهو المبادلة، لذا أصبح من الضروري إقامة علاقات تجارية خارجية لأي دولة، خاصة في ظل التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجار ة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية . فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد ، كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير.

المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية وأسباب قيامها

مع مرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث ظهرت التجارة الخارجية في العصور القديمة وتعتبر الثورة الصناعية بمثابة تمهيدا لها إذ يعود التطور التاريخي لها لعدة مراحل تبرز لنا نشأتها مع تتبع أسباب قيامها.

1- مراحل تطور التجارة الخارجية:

مرت التجارة الخارجية بأربع مراحل أساسية تبرز تطورها التاريخي عبر الزمن هي:

1-1-التجارة الخارجية قديما:

في هذه الفترة كانت المبادلات فيما بين الدول القليلة والسبب في ذلك إلى الإقطاعية، التي تعد الوحدة الاقتصادية والاجتماعية التي كان يقوم عليها الإقطاع كانت تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، ومن ثم لا تحتاج إلا القليل من إنتاج غيرها من الإقطاعيات.

ومع نشأة التخصص وتقييم العمل بين الأفراد والجماعات بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده واتسع نطاق المقايضة ، ليتعدى حدودا ضيقة ترتبط بسوق محدد ، واتسع تدريجيا ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية وازداد بذلك اعتماد الناس بعضهم على بعض في إشباع حاجاتهم.

فالتخصص يؤدي إلى وجود فائض إنتاج ويتم التبادل على أساس فائض من سلعة مقابل فائض من سلعة أخرى ، وتفترض عملية التبادل وجود السوق، والسلع موضوع التبادل وأن يكون لهذه السلع مقياس تعبر عن قيمتها من خلاله، وهكذا يمكننا القول إن الآثار الكاملة للتبادل لم تظهر إلا مع ظهور التخصص ونشأة السوق[1].

[1] حمادي مليكة، بومعزة سارة، "التجارة الخارجية وتحدي التنمية الاقتصادية في الدول النامية"-حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تمويل تنمية، قسم علوم اقتصادية،2011/2010، ص 8.

1-2-التجارة الخارجية في العصور الوسطى:

لما بدأ التحول التدريجي خلال القرنين 15 و16 نحو النظام الرأسمالي ، بدأت التجارة تزدهر فالرأسمالية التجارة كمرحلة أولى وانتقالية نحو الرأسمالية ، التي شهدت تغيرات كثيرة أهمها سيادة التجار وتبوء التجارة مكانة الصدارة للنشاط الاقتصادي إلى الحد الذي أخضعت الصناعة لسيطرتها.

وقد تميزت هذه المرحلة التجارية بأمر آخر كان له تأثير عكسي على التبادل الخارجي حيث كان التجار يريدون تصدير أقصى كمية من منتجات بلادهم واستيراد أقل كمية من منتجات البلاد الأخرى، ولتحقيق ذلك كانوا يطلبون من السلطات المعنية وضع العراقيل أمام الاستيراد وتشجيع التصدير إلى الخارج[1].

1-3-التجارة الخارجية في القرن التاسع عشر:

لقد أحدثت الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر تغييرا شامل في النظام الرأسمالي، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية.

وقد زاد حجم التجارة في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات، ما يعرف بثورة الصناعة وثورة المواصلات الذي جعلت العالم وكأنه سوق واحدة يتم فيها تبادل المنتجات وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار[2].

1-4-التجارة الخارجية من القرن العشرين إلى يومنا هذا:

بناءا على النظريات والسياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية، فقد شهدت هذه الأخيرة تطورا ملحوظا خاصة في الآونة الأخيرة حيث يرجع اتساع حجم نطاقها إلى التقدم في مختلف العلوم والفنون والاختراعات الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، حيث نجد أن معظم الدول النامية اتبعت عدة سياسات واستراتيجيات من أجل النهوض بهذا القطاع.

---

[1] حمادي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] أحمد عبد الله براهم، " تمويل تجارة خارجية " شركة مطابع السودان للعملة، السودان، الطبعة الأولى، 2010، ص 5.

وعليه فالتجارة تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية الدول، وتعد محرك للتنمية الاقتصادية[1].

2- أسباب قيام التجارة الخارجية:

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشبعة تنشأ بمناسبة تبادل السلع والخدمات فما هو أساس ذلك التبادل الدولي، ويمكن حصر أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي:

أ - **تحقيق الاكتفاء الذاتي :** لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها كليا نظر لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة[2].

ب -**التخصص الدولي:** لا تستطيع الدول أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم وذلك يجب على كل أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة عالية[3].

ج -**اختلاف تكاليف الإنتاج:** يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية[4].

د - **اختلاف ظروف الإنتاج :** بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية و تستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل: دول الخليج العربي.

---

[1] بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص28.

[2] الشافعي محمد زكي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، لبنان، بدون سنة، ص 10.

[3] المرجع نفسه،ص10.

[4] سعيد مطر موسى وآخرون، " التجارة الخارجية"، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 17.

هـ –**اختلاف الميول والأذواق:** فالمواطن يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة[1].

- **أسباب أخرى:**

أ–أسباب اقتصادية:

– ارتفاع القدرة الإنتاجية لمشاريع في دولة ما بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير Economic-scale وعجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الكم من الإنتاج.

– الارتفاع المتزايد لتكاليف الاستثمارات في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية.

– الضعف المتزايد في الفرص التسويقية للسلع والخدمات في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات كما هو الحال في الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم هذه الأيام[2].

ب–أسباب سياسية:

– الرغبة المتعاظمة لبعض الدول في الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول والذي يؤدي لمفهوم التبعية الاقتصادية والوضع القائم في كثير من الدول النامية خصوصا في إفريقيا وكما كان سائدا في المستعمرات.

– ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطر ة الاقتصادية على دول معينة ولأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى كما هو حاص ل مع دول الكتلة الشرقية السابقة[3].

[1] سعيد مطر موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] شريف علي الصوص، "التجارة الدولية–الأسس والتطبيقات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 18

[3] المرجع نفسه، ص19

المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

1 -مفهوم التجارة الخارجية:

1-1- تعريف التجارة الخارجية:

استعمل لفظ التجارة الخارجية أول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها[1].

وعلى هذا الأساس يمكننا تعريف التجارة الخارجية كما يلي:

- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين الأفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اق تصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[2]؛
- كما تعرف على أنها : أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[3]؛
- أما الاقتصاد الدولي فيعرف التجارة الخارجية بأنها : "هيكل للتبادل الدولي يقوم على أساس من تقسيم معين للعمل الدولي في إطار السوق الرأسمالية العالمية"[4]؛

ويمكن تعريف التجارة الخارجية كذلك من زاويتين:

المعنى الضيق، ويشمل الصادرات والواردات المنظورة، مثل السلع وغير المنظورة(الخدمات)

---

[1] LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage in primé à complet d'auteur, 2005, p12.

[2] رشاد العطار وآخرون،" التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 12.

[3] محمد احمد السريتي، "التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، الأردن، 2009، ص 8.

[4] عبد المنعم المراكيي، "التجارة الدولية وسيادة الدولة"، دار النهضة للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 156.

المعنى الواسع، ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة؛
- الصادرات والواردات غير المنظورة؛
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال؛
- الهجرة الدولية، من طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

ويعد هذا التعريف الأخير وبالمفهوم الواسع، هو الأنسب لمصطلح" التجارة الخارجية" خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الخارجية إذ أصبح التبادل الدولي يشمل على حركات السلع والخدمات والهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية وحركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات"[1].

- عرفت أيضا بأنه ا تمثل :" أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات[2].
- ويفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا أو بين مجموعة من الدول فيما بينها؛

أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة[3].

1-2- الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية :

رغم أن عمليات التبادل للسلع والخدمات وباقي المعاملات الأخرى التي تتم فيها بين الدول وبعضها البعض تتشابه إلى حد كبير مع تلك التي تتم فيما بين الأفراد داخل الاقتصاد القومي، وخاصة فيم يتعلق بزيادة الإنتاج وزيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات بسبب التخصص وتقسيم العمل، سواء فيما بين الأفراد داخل الدولة الواحدة أو على المستوى الدولي . إلا أنه يوجد عديد من الاعتبارات التي تميز العلاقات الاقتصادية الداخلية وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي[4]:

---

[1] سفيان بن عبد العزيز، " دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات "، بحوث اقتصادية عربية، العدد61-62، جامعة بشار، الجزائر، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص 170.

[2] حسام لي داود وآخرون، " اقتصاديات التجارة الدولية "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص ص13-15.

[3] المرجع نفسه، ص ص 13-15.

[4] محمود يونس وآخرون،" التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية"، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص ص 11-17.

أ – **قدرة عوامل الإنتاج على التحرك :** بما أن قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال والتحرك لا تتم بمرونة تامة على المستوى الداخلي إلا أنه يمكن القول بصفة عامة : أن قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال والتحرك داخل الدولة الواحدة تكون أعلى بكثير مقارنة بما على المستوى الخارجي، نظرا لوجود عديد من القيود والعقبات أو الحواجز التي تعترضها على المستوى الخارجي تلك التي لا توجد على المستوى الداخلي.

ب –**اختلاف النظم النقدية :** تتميز المعاملات على المستوى الداخلي في الدولة بأنها تتم بالعملة المحلية الخاصة بالدولة ونظرا لأن لكل دولة نظامها النقدي الخاص بها وعملتها الخاصة بها ومن ثم اختلاف قيم المعاملات الخارجية بالنسبة لبعضها ولذا فإن المعاملات الخارجية تواجه بما يعرف بمشكلة الصرف الأجنبي أضف إلى ذلك أن عملات الدول لا تتمتع بنفس الدرجة من القبول في التبادل الدولي.

ج – **اختلاف السياسات الوطنية:** لا توجد أي قيود أو عقبات على المعا ملات الاقتصادية الداخلية التجارية منها وإن كان هناك بعض القيود فإنها تكون على سبيل الاستثناء وتهدف إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي ككل . بينما على المستوى الخارجي هناك العديد من القيود والعقبات على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء في صورة الرسوم الجمركية أو القيود الكمية أو الرقابة على الصرف الأ جنبي ...وتهدف هذه القيود إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي حتى ولو على حساب مصالح اقتصاديات الدول الأخرى.

د – **انفصال الأسواق:** تتميز الأسواق الخارجية بالانفصال والاستقلال عن بعضها بدرجة أكبر مقارنة بها على المستوى الداخلي داخل حدود الدولة الواحدة ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب لعل أهمها:

- ✓ الحواجز والقيود الطبيعية؛
- ✓ القيود المصطنعة؛
- ✓ اختلاف الأذواق؛
- ✓ اختلاف اللغة.

1-3-أهداف التجارة الخارجية :يمكن إبراز هذه الأهداف بما يلي[1]:

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، " التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 21-22.

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي وتخفيض مساهمته في الدولة وزيادة البطالة وتدهور مستوى معيشة الأفراد؛
- استيراد السلع الضرورية التي يمكن إنتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التصدير وزيادة الدخول والناتج القومي؛
- إحلال الواردات وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت ال سلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة، ومن جهة أخرى فإن هناك بعض السلع التي يمكن إ نتاجها محليا، ولكن تكون تكاليف إنتاجها أعلى من تكلفة استيرادها وهنا تلعب الإجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال ويسود هـ ذا الوضع غالبا في الدول النامية؛
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة؛
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلا ل والتوازن في موازين المدفوعات؛
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كس ياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك؛
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية وسماتها المميزة؛
- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة؛
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كحالات الانكماش والتضخم؛
- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة ت عتبر ضرورية أو أساسية في الدولة؛

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة[1].

2 -أهمية التجارة الخارجية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الخارجية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها، لو لم يقم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها بعض، لذلك إن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية المكتسبة لذلك فإن للتجارة الخارجية فوائد عديدة، سواء للفرد أو المجتمع نوجز بعضها فيما يلي:

- تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإ نتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن[2]؛
- نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في كونه حلقة الربط بين الدولة المعنية والعالم الخارجي[3]؛
- تدعيم القدرة التسويقية من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمنتجات المتنوعة؛
- تساعد على رفع معدل الرفاهية في المجتمع عن طريق توفير العديد من المنتجات التي تؤدي إلى تنوع خيارات الأفراد سواء للاستهلاك أو الاستثمار[4]؛
- توفير العديد من فرص العمل التي تدر دخلا جيدا لا بل ممتازا في بعض الأحيان؛
- تشارك الأمم في العادات والتقاليد بشكل كبير فبعض السلع التي تستعملها بعض البلدان تشكل بالنسبة لها إرثا تقليدي وشيوع هذه السلع في الدول والمناطق الأخرى يعمل على مشار كة هذا الإرث مع باقي سكان الأرض[5]؛
- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي؛

---

[1] فراس الأشقر، "مقدمة في التجارة الدولية"، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، محاضرة الأولى، 10-3-2017، ص6.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون،" التجارة الخارجية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن،2001، ص ص 13-16.

[3] بهلولي فيصل، "التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة اورو متوسطة والانضمام إلى o.m.c، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير،2012.

[4] عربي مريم، "آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية"، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013، ص ص 4-6.

[5] محمد مروان، "أهمية التجارة الخارجية"، مقال منشور على موقعmawdo3.Com 2018/2/16، 20.44.

– تعتبر التجارة الخارجية منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه؛

– القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية؛

– القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي؛

– القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية عند البلاد المتقدمة تكنولوجيا[1]؛

– تنشيط الدورة الاقتصادية داخل الدولة وربط القطاعات ببعضها البعض لتحقيق الاكتفاء الذاتي؛

– تنشيط استعمال العملة المحلية؛

– الاستفادة من الأسعار المنخفضة لبعض السلع في السوق الدولية لتعويض السلع المحلية ذات التكاليف المرتفعة؛

– تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول[2].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية نذكر منها:

1 – **مستوى التنمية الاقتصادية :** حيث يلعب هذا العامل دورا في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد منظور ومتقدم و ذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه سيتم ب مرونة في سياسة التجارة الخارجية[3].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، " النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص ص 375-376.

[2] بوكونة نورة،" تمويل التجارة الخارجية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 44.

[3] عبد الباسط عبد الوفا،" التجارة الخارجية"، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص14.

2 – **حجم الدولة**: الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

3 – **العامل السياسي** : الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية[1].

4 – **الموقع:** يمثل موقع الإطار الجغرافي الذي يحدد علاقات المكان بغيره من الأمكنة وهو من أكثر العناصر تأثيرا في شخصية الدولة، وعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع ا لدول المجاورة لها وبقية دول العالم.

5 – **وفرة الموارد:**تشكل الموارد بجميع أنواعها أحد أهم العناصر التي تدخل في التجارة الخارجية لأي دولة، وتوافر هذه الموارد على أرض الدولة يعني إمكانية تصديرها إلى الدول الأخرى، أما في حالة عدم توافرها فهي بحاجة لاستيرادها من الدول الأخرى. وتتضمن الموارد عادة الموارد الزراعية وخامات المعادن والطاقة وكذلك المنتجات الصناعية[2].

6 – **تطور النقل والمواصلات** : يعد النقل من أهم إنجازات التطور الاقتصادي كما أنه أحد أهم العوامل المساعدة على قيام التجارة الخارجية إذ يمكن القول : إن التطور الاقتصادي والنمو التجاري ما كان له أن يتحقق لولا وسائل النقل التي ربطت بين مناطق الخامات ومواقع الصناعة وب ين هذه الأخيرة وأسواق الاستهلاك[3].

7 – **انتقال الأيدي العاملة:**

–تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى؛

–الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة؛

–اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة؛

– تفاوت مستوى المعيشة والحضارة؛

---

[1] محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 14.

[2] عبد الرؤوف رهبان، " الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة جامعة دمشق، العدد 3+4، 2013، ص ص 516–520.

[3] المرجع نفسه، ص ص 520–525.

– درجة التقدم الاقتصادي[1].

8-رأس المال:

– سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.

– سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة تكون مشجعة للانتقال رؤوس الأموال.

– سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

9-التكنولوجيات: إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت، الجودة، مما يؤثر على التبادل التجاري.

- إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية، الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الخارجية[2].

[1] حمدي عبد العظيم، " اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص ص 28-30.

[2] المرجع نفسه، ص ص30-40.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تعد المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين البلدان وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو المجالات الأكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الخارجية وحتى يتم الوقوف عن كتب للنظريات الحديثة في مجال التجارة الخارجية لا بد من التطرق إلى النظريات الكلاسيكية والعوائق الموجودة في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان منذ ظهورها في أواخر القرن ا لثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناءا على أسباب ظهور المكاسب من التجارة . واستندوا في ذلك على مجموعة م ن الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر الذي نشأ على إنقاص أفكار المدرسة التجارية منذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر.

أما وجهة نظر الكلاسيكية في التجارة الخارجية فيمثله عدد من الاقتصاديين البارزين الذين قدمت لنا أعمالهم في قضايا الاقتصاد الدولي قد أنتجت بعض أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في الاقتصاد الحديث ولعل أبرزهم[1]:

David Hume, Adam smith, David Ricardo, Jon Stuart Mill

ويمكن عرض ملخص لنظريات هؤلاء الكتاب كما يلي:

1/نظرية David Hume:

تتلخص نظرية دافيد هيوم في التجارة الخارجية في أن الرفاه الاقتصادي في أي بلد سوف يعم على البلدان الأخرى بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره

[1] رائد فاضل جويد،" النظرية الحديثة في التجارة الخارجية "، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 17، حزيران، 2013، ص 126.

ايجابيا على البلدان الأخرى المجاورة له، فمثلا تطور كل من (فرنسا، ألمانيا وإيطاليا) هو لصالح بريطانيا وإن تخلف الدول سيؤثر سلبا على الاقتصاد البريطاني[1].

2/ نظرية Adam Smith:

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير أدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (AbsoluteAdvantage).

وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلعة الأخرى وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقة تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.

فمثلا إذا كان يلزم الإنتاج وحدة طعام 10 ساعات عمل في حين أن إنتاج وحدة واحدة من الملابس يلزمها 30 ساعة فإن ذلك يعني أن كل 3 وحدات من الطعام تعادل وحدة واحدة من الملابس[2].

والفرضية الضمنية هنا أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد وبالتالي فإن كلفة العمل تقيس كلفة الإنتاج الإجمالية، ومن جهة أخرى فإن ميكانيكية جهاز السوق الحر والمنافسة داخل الاقتصاد ستضمن بقاء معدل تبادل السلع ففي المثال السابق لن نجد أي شخص داخل هذا الاقتصاد سيقوم بعرض أكثر من (3) وحدات من الطعام مقابل وحدة ملابس ذلك لأنه يتحمل كلفة أكث ر من 30 ساعة عمل والتي هي كلفة إنتاج وحدة واحدة من الملابس ولنفس السبب أيضا لن نجد شخصا يقبل بأقل من 3 وحدات من الطعام مقابل وحدة ملابس.

ولذلك فإن المنافسة السوقية وقابلية العمل للتحرك بين الصناعات تضمن تبادل السلع وفقا لكلفتها من العمل مع مراعاة عامل أسا سي وهو إمكانية انتقال العمل بحرية بين الصناعات أما في حالة عدم

[1] رائد فاضل جويد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] رشاد العطار وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص21.

إمكانية انتقال العمل بسهولة بين الصناعات فإن نظرية التبادل المبنية على قيمة العمل لا تثبت وذلك لاختلاف أجر العمل من صناعة لأخرى[1].

ولإيضاح رأي آدم سميث نفترض دولتين هما انجلترا والبرتغال وأنهما ينتجان سلعتين هما القماش والقمح وأن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة الخارجية بينهما كان على النحو التالي:

الجدول رقم(1-1): تكلفة إنتاج القماش والقمح في انجلترا والبرتغال.

البلد / السلعة	القماش	القمح
إنجلترا	3 دولارات للوحدة	4 دولارات للوحدة
البرتغال	6 دولارات للوحدة	2 دولارات للوحدة

المصدر: د. جمال الدين لعويسات، " العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية "، دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص 22

ويبدو هذا المثال أن القماش في انجلترا أقل منه في البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال وارتفاع ثمن القمح عنه في البرتغال يحمل منتجي القمح على تصديره، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الانجليز وسوق القمح أمام المنتجين البرتغاليين وذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق انجلترا للثانية وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في انجلترا وفي صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين وبالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما وبهذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجاتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها[2].

3/ نظرية David Ricardo:

قام الاقتصادي الانجليزي "ديفيد ريكاردو" في القرن التاسع عشر بالرد على نظرية آدم سميث وذلك في كتابه المشهور مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب The Principales Of PoliticalEconomy عام 1817، ولقد بين ريكاردو في كتابه أنه ليس من الضروري توفر الميزة المطلقة للدولة في إنتاج

[1] رشاد العطار وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] جمال الدين لعويسات، " العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية"، دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص 22-23.

إحدى السلع، لكي تحقق مكاسب من الدخول في التجارة الدولية بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو" الميزة النسبية" في إحدى أو في بعض ا لسلع التي تنتجها لذلك فإن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع Comparative Cost عبر الدول وليس التكاليف المطلقة. ولهذا فإن الدولة تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين[1].

نستطيع توضيح نظرية" ريكاردو" عن طريق المثال التالي:

الجدول (1-2): تكلفة إنتاج الخمور والمنسوجات في انجلترا والبرتغال مقدرة بساعات العمل.

الدولة / السلعة	وحدة منسوجات	وحدة خمور
انجلترا	100	120
البرتغال	90	80

المصدر: محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الأردن، 2009، ص 35

رغم تمتع البرتغال بكفاءة مطلقة في إنتاج السلعتين إلا أنها أكثر كفاءة في إنتاج الخمور، وكذلك رغم انخفاض كفاءة انجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن وضعها النسبي أفضل في مجال إنتاج المنتوجات ونستطيع حساب الميزة النسبية لكل سلعة كما يلي[2]:

أ-حساب الميزة النسبية للمنسوجات:

التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في إنجلترا $= \frac{\text{تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في انجلترا}}{\text{تكلفة إنتاج وحدة الخمور فس إنجلترا}}$

$= \frac{100}{120} = 0.83$

التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في البرتغال$= \frac{90}{80} = 1.125$

[1] حسام علي داود وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] السيد محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص38-35.

ويلاحظ أن تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في انجلترا تعادل 83% من تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور وهذا يعني أن المنسوجات أرخص نسبيا في انجلترا أي أنها تنتجها بتكلفة أقل نسبيا من البرتغال ولذا فإن انجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنتوجات حيث تنتجها بتكلفة أقل نسبيا.

ب-حساب ميزة نسبية للخمور:

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج الخمور في إنجلترا} = \frac{\text{تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في انجلترا}}{\text{تكلفة إنتاج وحدة الخمور فس إنجلترا}}$$

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج الخمور في إنجلترا} = \frac{120}{100} = 1.2.$$

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج الخمور في البرتغال} = \frac{80}{90} = 0.89.$$

يلاحظ أن تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور في انجلترا تعادل 120% من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات بينما تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور في البرتغال تعادل 89% من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات، وهذا يعني أن الخمور أرخص نسبيا في البرتغال، أي أنها تنتجها بتكلفة أقل نسبيا من انجلترا، ولذا فإن البرتغال تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الخمور حيث تنتجها بتكلفة أقل نسبيا.

ويتضح مما سبق أنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين لذا تقوم بينهما التجارة الدولية حيث تتخصص انجلترا في إنتاج وحدتين منسوجات وتتخصص البرتغال في إنتاج وحدتين خمور، ويتم التبادل الدولي بينهما على أساس وحدة بوحدة ومن ثم بتحقق مكسب من قيام التجارة الدولية لكل من الدولتين.

4/نظرية Jon Stuart Mill(نظرية قيم الدولية):

قام جون ستيوارت ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو فقد قام ميل بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبية التي تتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة[1].

حاول جون ستيوارت ميل بحث العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل الدولي والتي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية وقد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على

[1] سامي خليل،" الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 70.

أساس نفقة إنتاجها بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه الطلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى أو ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين.

ومعنى هذا أنه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية عندما يتساوى طلب دولتين على سلع بعضها وفي حالة كون طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فإن هذا يقلل من نفعها من التجارة الخارجية بسبب ازدياد وارداتها عن صادراتها مع هذه الدولة والعكس صحيح ويتم التوصل إلى المعدل التوازني عن طريق مرونة الأسعار التي تتساوى بين طلب وعرض ال دولتين حتى يتحقق النفع المتساوي[1].

المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكية

احتوت هذه النظرية على نظريتين هما نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهكشير أولين ولغز ليو نتيف.

1-نظرية وفرة عوامل الإنتاج هيكشر وأولين Ohlin-Hecksher:

رفض أولين الفروض التي تقوم على أساس أن العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة وبين أن التجارة الدولية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار السلع المنتجة.

ويرى أن سبب قيام التجارة الدولية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في الاختلاف في أثمان السلع المنتجة وهكذا سيوجد دول ستتخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وأن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها تقوم التجارة لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد طلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج وهكذا بتضافر العاملين عامل وفرة الإنتاج وعامل الحجم الكبي[2].

---

[1] فليح حسن خلف،" العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص 56.

[2] جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص 31.

2-لغز ليو نتيف:

قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات الو.م.أ لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على أساس أن الو .م.أ تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدام "ليو نتيف" في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال وكذلك العمل اللازم للانتهاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة أن التجارة الدولية بين الو .م.أ والدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

فطبقا لتلك النتيجة فإن الو.م.أ لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة وتنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في الو.م.أبالنسبة لعنصر رأس المال، إذن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل[1].

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

بروز نظريات حديثة ارتكزت معظمها على تعميق منطق التمايز والاختلاف في جانب العرض وبعضها اعتمد جانبا مخالفا في جانب الطلب.

1-المدخل المرتكز على جانب الطلب: وتشمل أهم النظريات التي ارتكزت على جانب الطلب.

- **نظرية Linder.**

-تحليل ليندر Linder: يرى ليندر أن تغيير التجارة الخارجية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق "ليندر" بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبنسبة للمنتجات الأولية يرى" ليندر" أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات

[1] جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة.

القوى الخالقة للتجارة تتمثل في:

-عنصر المنافسة الاحتكارية؛

- اختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في بلدان مختلفة؛

- اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

أما القوى المعوقة للتجارة هي:

- عامل المسافة؛
- نفقات النقل؛
- القيود المفروضة على التجارة[1].

2-المدخل المرتكز على جانب العرض : تعددت المداخل في جانب العرض المقدمة من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي:

- **نظرية الفجوة التكنولوجية:**

يرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسير لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج، تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية من الدول ويعتمد Posner وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية على مصطلحين" فجوة الطلب" و" فجوة التقليد" حيث يقصد بفجوة الطلب تلك الفترة الزمنية بين ظ هور إنتاج سلعة خلال دورة المنتج[2].

- **نظرية دورة المنتج :** لقد استطاع فرنون Vernon على الإشكالية المتمثلة في أن بوزنر لم يبحث عن تفسير الكيفية التي ستحقق بها التجديد في هذه الدولة من خلال مقالة نشر سنة 1966 واسترشد ذلك بسلع الاستهلاك التي يطلبها ذو الدخول المرتفعة أو بالسلع التي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل وبوضوح في نموذجه عن الو.م.أ والذي أسماه" دورة المنتج" إن المنتج يكن جديدا في البداية

[1] محمود يونس، "أساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 81.

[2] المرجع نفسه، ص 81.

ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا به ذلك ويظهر الشكل التالي نماذج التبادل الممكن من خلال حياة المنتج الجديد في أمريكا[1].

الشكل رقم(1-1): التطور الممكن للموازين التجارية خلال دورة المنتج الجديد.

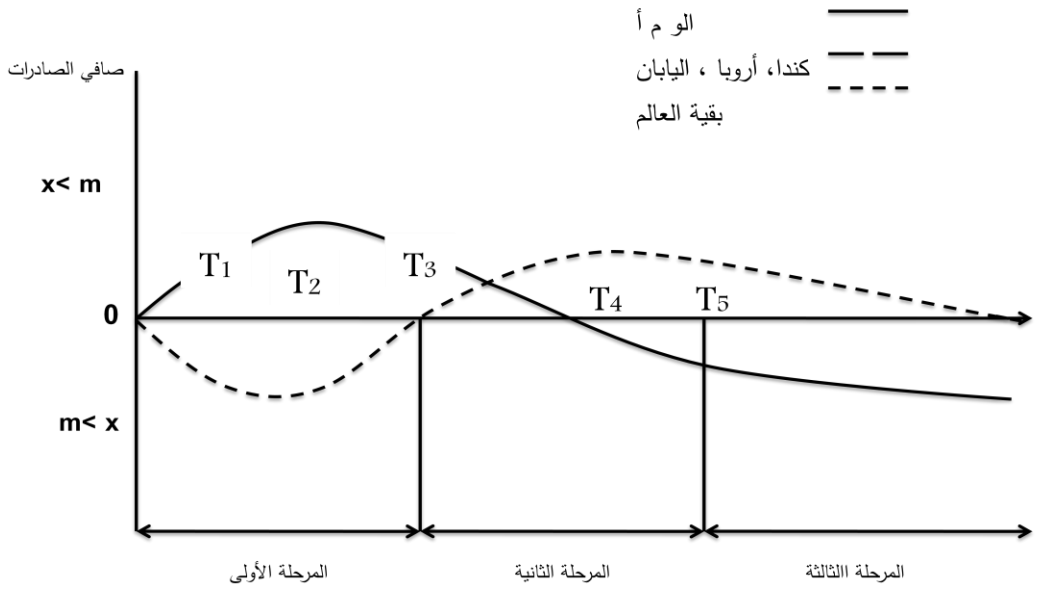

المصدر: محمود يونس ، اساسيات التجارة الدوالية، الدار الجامعية مصر، 1993، ص82

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يفترض أن التجديد والإنتاج يبدأن في الو .م.أفي لحظة الزمن بنسبة ارتفاع مستوى الدخل وارتفاع تكلفة الأيدي العامل ولان الإنتاج الجديد يصاحبه عادة نوع من عدم التأكد من المفضل تسويقية في السوق المحلي أو في الأسواق القريبة وفي الغالب تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

المرحلة الثانية: مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى، ويكون المنتج قد تنوع وبدأ كل نوع في الاتجاه نحو النمطية ونجد أن بعض الدول بدأ بالإنتاج الكبير وفي هذه المرحلة تقوم الو .م.أ في استيراد هذا المنتج بنسبة فقدان الميزة النسبية في الزمن t4.

المرحلة الثالثة : هذه المرحلة شديدة النمطية حيث يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن السوق الخاصة به أصبحت معروفة بالكامل وعندئذ تكون اعتبارات التكلفة لها القول الفصل ومن هنا يبدأ التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول المختلفة بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها[2].

[1] منى مسغوني،" علاقة سياسات الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2011، أطروحة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2005، ص 16.

[2] المرجع نفسه، ص 16 .

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

رأينا في دراستنا للتجارة الخارجية أن التجارة الحرة بين الدول تعود بمنافع على جميع الدول المتاجرة. بالرغم من ذلك فإن الحكومات تتدخل في التجارة الخارجية بهدف تقييد التدفقات التجارية الدولية بطرق مختلفة بوضعها لتشريعات ولوائح بحيث تسمى هذه التشريعات واللوائح بسياسة التجارة، حيث يمكن الهدف الرئيسي من هذه السياسات في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق العمالة الكاملة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات ...الخ.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

- **مفهوم السياسة التجارية**

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

من التعاريف المتداولة تلك التي ترى بأن السياسة التجارية هي عبارة عن " مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة"[1].

- يمكننا القول أن السياسة التجاريةِ هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية للدولة وهي تعني بإيضاح موقف الدولة من التجارة الدولية ومن العلاقات التجارية التي يجربها الأشخاص المقيمون على إقليمها مع الأشخاص المقيمون بالخارج[2]؛
- كما يمكن تعريف السياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة وا لممكنة فإن السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات التي تض عها موضع التطبيق[3].

---

[1] يوسف مسعداوي،" دراسات في التجارة الخارجية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 70.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، " التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية"، النظريات والسياسات، دار الكتاب الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 75.

[3] رضا عبد السلام،" العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 2010، ص 70.

- **أهداف السياسة التجارية**

الهدف المباشر الذي تحاول السياسة التجارية تحقيقه هو التأثير على حجم ونوعية التبادل التجاري مع العالم الخارجي وذلك للتوصل إلى مجموعة من الأهداف العامة التي تحاول الدول تحقيقا من خلال سياستها ورؤيتها لمسار الاقتصاد القومي ومن هذه الأهداف[1]:

1-الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

أ-تحقيق موارد الخزانة العامة : قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية . وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد هذه الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا سيا سيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل[2].

ب-حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية : والمقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض المجالات وتشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقة للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج ان حماية الإنتاج المحلي أمر جوهري عندئذ تطبق الحماية مثل: حماية دول غرب أوروبا للإنتاج الزراعي، ولو أن ذلك سينتهي م ع التطبيق الكامل لاتفاقية الجات[3].

ج-حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية : قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد ولا شك أن مثل هذه التقلبات أيا كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها، ولذلك فإن حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم به وطالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج لذا أصبح مرتبطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد منها في ظرف البيئة الدولية المعاصرة، فإن حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية قد أصبحت أكثر من أي وقت مضى مهمة المجتمع الدولي كله[4].

---

[1] محمد صفوت قابل،" نظريات وسياسات التجارة الدولية"، مطبعة العشرى، بدون بلد نشر، 2010، ص 312.

[2] مجدي محمود شهاب،" الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار النهضة، مصر، 2007، ص 118.

[3] عبد المطلب عبد الحميد،" السياسات الاقتصادية"، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 124.

[4] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 122.

د-حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:

الإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية ويقصد بسياسة الإغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعرض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية وسياسة الإغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين وخاصة من بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم[1].

هـ-تشجيع الاستثمار من أجل التصدير : ويأتي في إطار الاتجاه إلى تحرير التجارة الخارجية والتحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة وتوفير الحوافز والمزايا اللازمة لزيادة وتشجيع الاستثمار من أجل التصدير بما في ذلك تسهيل الإجراءات وتوفير إطار مؤسسي وبنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير سواء الاستثمار المح لي أو الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

2-الأهداف الاجتماعية: تتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

أ-حماية مصالح اجتماعية معينة : كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة أو العمال المشتغلين في صناعة معينة وهنا تتقلب مصالح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

ب-إعادة توزيع الدخل القومي : قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة وتلجأ من بين ما تلجأ إليه أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف عادة، عادة ما تستخدم أكثر من أدوات السياسة التجارية على سبيل المثال : فرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الدخل[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 127.

[2] المرجع نفسه،128.

[3] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب،" أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 239.

3-الأهداف الإستراتيجية: يقصد بالأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة الخارجية أمر ت حقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظ ام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية[1].

المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية

1-سياسة حماية التجارة الخارجية : يطلق عليها أيضا سياسة تقييد التجارة الخارجية ويقصد بها تدخل الدولة في العلاقات التجارية التي يجريها الأشخاص المقيمون على إقليمها مع الأشخاص المقيمين بالخارج بهدف التأثير على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات أو على كل هذه العناصر مجتمعة أو بعبارة أخرى تقييد هذه التجارة بوسيلة أو بأخرى.

وسياسة الحماية التجارية هي" عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيود مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[2].

وقد سادت سياسة تقييد التجارة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والدول حديثة العهد بالتصنيع أغلب فترات القرن 19 وحتى الحرب العالمية الأولى وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين، على الرغم من اختلاف مبررات وأساليب إتباعها لدى كل منها كما يتضح مما يلي[3]:

1) **حماية الصناعة الوطنية:** تقترح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح، وعلى الرغم من قوة هذه الحجة وقبولها بصفة عامة إلا أنها تواجه عند تطبيقها عمليا بعض الانتقادات المتمثلة فيما يلي[4]:

- صعوبة معرفة الصناعات القابلة للبقاء أمام المنافسة الخارجية،

---

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[2] محمد خالد الحريدي،" الاقتصاد الدولي"، المطبعة الجديدة، سوريا، 1977، ص 202.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[4] المرجع نفسه، ص ص 79-80.

– خطر عدم إلغاء الحماية عندما تبلغ الصناعة الناشئة طور (الرشد) والاكتمال.

2) **تنويع الإنتاج الصناعي:** ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقاية من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة أو الصناعات القليلة التي تتخصص فيها الدول في حالة الأخذ بسياسة حرية التجارة.

3) **تحسين مستوى العمالة :** إن فرض ضريبة على الواردات للحد منها من شأنه الإسهام في تخليص الاقتصاد القومي من حالة الكساد، فمثل هذه الضريبة ستزيد من العمالة بصفة مباشرة بتشجيعها للصناعات المنتجة لسلع تنافس الواردات وفضلا عن هذا يساهم في زيادة الإنفاق من جانب العاملين في هذه الصناعات و بالتالي في إحداث أثار مضاعفة في باقي صناعات الاقتصاد القومي من شأنها هي الأخرى زيادة مستوى العمال فيها[1].

4) **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية :** إن فرض ضرائب جمركية على الواردات من السلع المصنوعة من شأنه إجبار المشروعات الأجنبية على إقامة فروع لها في الدول، وتعتبر ذ لك أن فرض الضرائب الجمركية على الواردات سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه الواردات ويفتح ذلك سوقا مربحا لها، ويرفع من معدل الربح، مما يترتب عليه جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج للاستثمار في الصناعات.

5) **تحسين معدل التبادل:** يمكن للدولة أن تستفيد من فرض الضرائب الجمركية على وارداتها وذلك لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي سيقع عليه في النهاية عبء مثل هذه الضريبة لأنه سيضطر إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدولة وبهذا تحصل الدولة على وارداتها بأثمان أقل من ذي قبل مما يعني تحسنا في معدل تبادلها التجاري الخارجي[2].

6) **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يؤدي إتباع سياسة الحماية التجارية إلى تخصيص كل دولة نامية في إنتاج عدد محدود من المنتجات الأولية الرئيسية والتي يؤثر في إنتاجها أو أسعارها بعض العوامل التي لا تملك الدول النامية نفسها أن تسيطر عليها مثال ذلك التقلبات في الظروف الطبيعية أو التقلبات في الطلب العالمي لأسباب خارجية ولذلك تفضل الدول النامية إتباع سياسة الحماية.

---

[1] عبد المنعم محمد مبارك، يونس محمد،" اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية"، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 225.

[2] المرجع نفسه، ص 226.

7) **مواجهة سياسة الإغراق :** تعتمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها سوق الدولة الأم وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح[1].

8) **تحقيق إيراد عام للدولة :** إن فرض الرسوم الجمركية يحقق إيراد عاما ويزيد من الموارد المالية العامة للدولة ويساعد على تنفيذ المشروعات والخدمات العامة، وهذه السياسة في أعين عامة الناس تؤدي إلى تحقيق إيراد على حساب المنتجين الأجانب وهذا الإيراد سوف يستخدم لتحقيق المصلحة العامة[2].

2-سياسة حرية التجارة الخارجية:

يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية بأنها عبارة عن " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة وغير المباشرة الكمية، التعريفية وغير التعريفية لتعمل على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[3].

- كما تعرف أيضا على أنها:" تشير إلى عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الخارجية"[4].

يعتمد مؤيدو سياسة حرية التجارة الخارجية على عدة حجج من أهمها:

أ. إن حرية التجارة الخارجية تسمح لكل دولة بأن تخفض في إنتاج السلع التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة لإنتاج هذه السلعة، بل إنتاج تلك السلع التي تتوافر فيها ميزة تنافسية تقوم على الجودة والسعر وانخفاض التكلفة وبالتالي يتم الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول على مكسب من التجارة الخا رجية عند تبادل السلع، لم يكن ليتحقق لو أنتجت كل دولة نفس السلعتين معا، ويتوقف حجم هذه الفوائد على مدى اتساع السوق الدولية؛

ب. تشجيع التقدم التكنولوجي حيث تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا[5]؛

---

[1] السيد محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 176-192.

[2] المرجع نفسه، ص ص 176-192.

[3] عبد الرحمن اليسري احمد،" الاقتصاد الدولي"، مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1978، ص 226.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار،" الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة الأولى، 2007، ص 365.

[5] محمد دويرا،" الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 62.

ج. لا تستطيع الدول التمتع بمزايا الإنتاج إلا في ظل قيام تبادل دولي يمكن الدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما، أن تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية وتقوم بمبادلة ذلك الفائض مع أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من انتاجها من قصور نسبي؛

د. تطبيق الحجم الأمثل للمشروع نتيجة لاتساع السوق، وتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول إلى الوضع الأمثل؛

هـ. إن تبني سياسة حرية التجارة الدولية يؤدي إلى انتعاش التجارة الدولية نتيجة اتساع السوق أمام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية وميزة تنافسية[1]؛

و. تشجيع التنافس الدولي، بما يحمله من تخفيض أقصى قدر من الإنتاج وبأقل تكلفة ممكنة حيث تدفع المنتجين إلى تخفيض التكلفة من أجل تخفيض أسعا ر منتجاتهم وتعظيم ا لأرباح ومن ثم المزيد من الإنتاج؛

ر. يؤدي انتهاج سياسة حرية التجارة الخارجية إلى زيادة التدخل القومي لأطراف التبادل التجاري الدولي ويعود بالرفلهية على الاقتصاد الدولي بأكمله؛

ز. إن سياسة الحرية التجارية تؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإشباع من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي[2]؛

ط. تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها؛

ظ. إن الحرية التجارية من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية؛

ي. إن حرية التجارة تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه استغلال أفضل الموارد الدولية كما بينته نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي"، الجزء 2، مجموعة الدول العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 133.

[2] المرجع نفسه، ص 133.

[3] عبد الرشيد بن ديب، " تنظيم وتطوير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2003/2002، ص 119.

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي باتخاذ العديد من إجراءات تؤثر في علاقاتها التجارية مع الشركاء الاقتصاديين، لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية وفي مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية والتي تتمثل في الوسا ئل السعرية، الكمية والوسائل والأساليب التنظيمية وهي كما يلي[1]:

1-الوسائل السعرية: وهي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات والصادرات وذلك عن طريق:

أ-الرسوم الجمركية: وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للح دود الجمركية الوطنية (واردات أو صادرات) ويطلق على مجموع النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم" التعريفة الجمركية" وهناك نوعان من التعريفات الجمركية:

- ✓ رسوم القيمة: تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج.
- ✓ رسوم نوعية: تفوض كمبلغ محدد من النقود على كل وحدة من المنتج[2].

ب-الإعانات: والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر متمثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين، أو تكون في شكل غير مباشر متمثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كإعفاءات أو التخفيضات الضريبية، التسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية...الخ[3].

ج-الإغراق: وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية.

وينقسم إلى ثلاثة فروع:

1.الإغراق العارض: والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

2.الإغراق قصير الأجل والمؤقت: والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

---

[1] كامل البكري،" الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 87.

[2] المرجع نفسه، ص87.

[3]Michel Rainell, L'organisation mondial du commerce, 6ème édition la découverte, paris, France, 2002, p44.

3. الإغراق الدائم: المرتبطة بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

د-سعر الصرف: ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية[1].

2-الوسائل الكمية: ومن أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد.

أ. نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص Qootas فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية معينة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها أو تصديرها. ويمكن القول أن الدولة تلجأ إلى نظام الحصص في فترات الأزمات والحروب وعندها تتدهور أسعار الواردات تدهورا كبيرا بصورة تهدر الإنتاج المحلي[2].

ب-نظام تراخيص الاستيراد : نعني بها أنه لا يمكن الاستيراد إلا بموافقة الدولة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، كما يحق لحاملها أن يستورد السلع التي تحدد كميتها على أساس نصيب المستورد من واردات نفس السلعة في فترة ماضية والغرض من نظام رخص الاستيراد منع الاندفاع إلى الواردات خصوصا إذا كانت سلع ترفيهية مع محدودية كمية العملات الأجنبية التي بحوزة الدولة بالإضافة إلى محاولة المحافظة على التوازن بين الصادرات والواردات وخلق نوع من المساواة بين المستوردين[3].

3-الوسائل التنظيمية: إن الإطار التنظيمي الذي تتحقق في نطاقه المبادلات التجارية ينطوي على عدد من المواضيع المتصلة بالسيادة التجارية، وبالتالي بتخطيطها ولعل أهم ما يمكن التطرق إليه بهذا الصدد هي:

أ-المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي، غير أن المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية.

---

[1] زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي،" الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص ص 291-292.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر،" أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،الطبعة الأولى، 2006، ص 223.

[3] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص262-263.

وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية لأنها تنص على شرط امتياز الدولة الأولى بالرعاية حيث ينعكس هذا على زيادة التبادل التجاري وتنظيم أمور الصادرات والواردات وبالتالي تأثيرها على ميزان المدفوعات سلبا أو إيجابا[1].

ب-الاتفاقيات التجارية: يتميز الإنفاق التجاري عن المعاهدات التجارية بأمور منها:

أولا: أجله أقصى فعادة تعقد الاتفاقية لسنة واحدة.

ثانيا: أنه يتناول أمور معينة بالذات في التفصيل يزيد عما نجده في المعاهدات التجارية يتضمن الاتفاقية التجارية عناصر تتفاوت بحسب الأحوال ولكنها لا تخرج عادة عن[2]:

- تعزيز المعاهدات السابقة بين دولتين والرغبة في تدعيم ما يربط بي نهما من علاقات تجارية واقتصادية؛
- إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين؛
- تعهد من الدولتين بعدم إقامة العوائق في وجه مبادلة السلع المذكورة ومنح ما قد يلزم ذ لك من تراخيص للتصدير والاستيراد؛
- ذكر ما تتطلبه العملية التجارية بين الدولتين من إجراءات ومساندات؛
- تحديد فترة الإنفاق وطريقة امتداده وكيفية التصديق عليه.

ج-الاتحادات الجمركية : يتفق هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود الجمركية عليها ويختلف عنها في أنه يلزم الدول الأعضاء بإتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول خارج الاتحاد.

د-اتفاقيات الدفع: تنطوي على تنظيم وكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين المتبادلتين لذا يغلب على بنودها تحديد عملة التبادل وكيفية تسوية الالتزامات من خلال فتح الحسابات وتحديد أسعار الصرف[3].

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 308.

[2] عادل احمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[3] المرجع نفسه، ص 242.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه الأسس النظرية للتجارة الخارجية من دوافع قيامها وصولا لنظريات والسياسات التجارية، فإنه يمكن القول بأن قيام التجارة الخارجية عائد بالأساس إلى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج واختلافها من بلد لآخر إضافة إلى التعدد الذي يخلقه اختلاف الأذواق والتفاوت التكنولوجي بين مختلف المجتمعات والبلدان دون إغفال تكاليف النقل التي تعد محددا أساسيا في قيام التجارة الخارجية من عدمها.

استخلصنا من خلال نظريات التجارة الخارجية أن المفكرين الاقتصاديين بحثوا عن تعظيم الربح على حساب اقتصاديات الدول النامية، فقد انقسم أصحاب هذه النظريات إلى فريقين مختلفين فيما يخص موقفهم المتعلق بالسياسات التجارية فالأول اتخذ الاتجاه الحر والثاني الاتجاه الحمائي.

لقد وضع أنصار تقييد التجارة الخارجية حججا وأدوات لتبرير موقفهم كما دافع أنصار تحرير التجارة عن موقفهم وأتو بحججهم وأدوات لدعم ذلك.

وأخيرا نكون قد ألقي نا الضوء على الأسس والأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تلعبها التجارة الخارجية على المستوى الدولي والتي على أساسها يقاس مدى تقدم أو تخلف الشعوب.

الفصل الثاني

مدخل نظري للتنمية المستدامة

مقدمة الفصل

إن اتساع حجم التجارة الخارجية والمشاكل البيئية الناجمة عنه على المستوى الإقليمي والدولي آثار صراع واسع النطاق بين البيئة وحمايتها من ناحية، والتجارة وتحريرها من ناحية أخرى، من هذا المدخل يمكن لنا أن نتفهم التوتر الحساس القائم بين الدول المتقدمة والنامية في هذا الشأن، ويكون السبب الرئيسي الذي يمكن أن يكون وراءه هو اختلاف وجهات النظر والآراء والمداخل والمصالح وأيضا تكلفة اللوائح البيئية الوطنية وأثرها على التجارة الخارجية ، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن التدابير المتخذة من أجل حماية البيئة لها آثارها على التجارة والعكس صحيح، ومن هذا المنطلق يجب الأخذ في الاعتبار وقياس تأثير المقترحات المقدمة أثناء صياغة السياسات التجارية، والعمل على تحقيق أقصى مردود ويراعي متطلبات الحفاظ على البيئة، هذا مع العلم بأن الجهود الرامية من أجل السيطرة على هذه الجوانب اتسعت لتغطي ليس فقط أسس التنمية المستدامة، ولكن أيضا الأسس الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها التنمية التضامنية والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتنمية الشاملة والإيكولوجية وغيرها. والتقى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد وهو التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

1 تطور مفهوم التنمية المستدامة:

إن تاريخ مفهوم تطور التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي عبارة عن حدث تطور مستمر وواضح على مفهوم التنمية وكان هذا التطور استجابة واقعية الطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية المتراكمة عبر الزمن . وبشكل عام يمكن تمييز خمس مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية II وحتى وقتنا الحاضر وهذه المراحل هي[1]:

أ -التنمية بوصفها مرادفا للنمو الاقتصادي:

يعتبر مصطلح النمو والتنمية كمرادفتين لبعضهما في الأدبيات الاقتصادية الأولى فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال مدة زمنية طويلة، ولكن مع بعض الفروقات الأساسية بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي لمدة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة ومل موسة في الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي التشريعات والأنظمة وامتدت هذه المرحلة تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية II إلى منتصف ستينيات القرن الماضي. وقد قاد ذلك إلى افتراض أن الدول النامية أن تمر عبر عدد من المراحل لتحقيق النمو الاقتصادي مشابهة لتلك التي مرت بها أقطار أوروبا الغربية حسب نظرية Rostow1960 "[2].

[1] عبد الرحمن سيف سردار، "التنمية المستدامة"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 15.

[2] Développement durable et entreprises, un défi pour les managers, édition Afnor 2éme édition, France, 2008, p05.

ب –التنمية وفكرة النمو وإعادة التوزيع:

برزت منذ أواخر 60 مقاربات مختلفة جوهرية لعملية التنمية وأهدافها نتج عنها المزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية ليس على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي بل كأهداف هامة في حد ذاتها، إذ أنه بالرغم من أن البلدان قد حققت معدلات عالية من النمو وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تتأثر بها الطبقات الغنية في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة ومن هنا بدأ التركيز على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة و اللامساواة في التوزيع . وكذلك تتجسد في نموذج تداروا الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي : إشباع الحاجات الأساسية وا حترام الذات وحرية الاختيار[1].

ج –التنمية المستدامة:

منذ سبعينات القرن المنصرم كان هناك مؤشرات تدل على أن التنمية لا بد من أن تغير من منهجيتها بشكل يتماشى مع حاجات السكان ومحيط البيئة، ففي عام 1972 في نادي روما قدمت دراسة بعنوان "The limits to Qaowth " بمعنى حدود النمو ل" Meadows" ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد السكاني من استنزاف للموارد وتلوث للطبيعة والضغط على النظام البيئي، وأيضا وضحت فيها مستقبل العالم استنادا إلى المعطيات الراهنة كما أشارت إلى التفاع لات بين السكان والإنتاج الصناعي والخدمات، وتوفير الغذاء وتحديات التلوث، ونفاذ الموارد الطبيعية وانتهت إلى أنه مع استمرار الوضع في العالم بنفس الأنماط السائدة سيؤدي ذلك خلال قرن من الزمان إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية[2] .

د –التنمية البشرية.

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمصطلح التنمية البشرية منذ عام 1990 عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، والتي يمكن تعريفها بأنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها، وهنا

[1] عثمان محمد غنيم، ماجة ابو زنط،" التنمية المستديمة– دراسة المفهوم و المحتوى"، مجلة المنار، المجلد 12، العدد 01، 2006، ص 150.

[2] عدنان داود محمد العذاري، " الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة "، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2016 ص 31.

يلاحظ أن التنمية البشرية لها جانبان هما جانب تكوين القدرات وجانب الا ستفادة من هذه القدرات، لأغراض الإنتاج وللنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة [1]، وتعرف أيضا بأنها عملية تعزيز وتدعيم وفعالية الفرد الحالية والمستقبلية والعمل على تغيير كل من سلوك واتجاهات الفرد بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنمية، والتي تستلزم تعديل كل من الإدراك والمهارات، ومن ثم فإن الإنسان هو محرك عملية التنمية فهو وسيلتها وغايتها[2].

هـ -التنمية الشاملة:

في عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية وتضمنت هذه المبادرة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، وينظر البنك الدولي للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية والإنتاج إلى طرق أكثر حداثة ويرى البنك الدولي أنه لن يتيسر إنجاز هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر وإطراء التنمية[3].

ومن هنا نلاحظ كيف تطور مفهوم التنمية عبر السنوات من كونها كانت مرادفة للنمو ومن ثم عنيت بمسألة التوزيع وبعد ذلك بمسألة الموافقة مع البيئة ثم تطورت لتهتم بالأفراد وأخيرا التنمي ة الشاملة التي تختزل كل أشكال التنمية السابقة لها.

2 -تعريف التنمية المستدامة:

يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى علم الايكولوجي، إ ذ استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيرات في خصائصها وعناصرها، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي[4].

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية طبع-نشر-توزيع، مصر، 1999، ص 49.

[2] تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 163.

[3] مدحت القرشي،" التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 124.

[4] عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص 33.

يقوم مفهوم الاستدامة على الربط العضوي الوثيق بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع التركيز أكثر على الجانب الأخير دون إهمال الجانبين الآخرين[1].

أما التنمية فهي توفير عمل منتج أو نوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية تطوير القدرات وليس عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كليا مادية ولكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير، الحفاظ على البيئة، ممارسة الأنشطة والمشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والقادمة[2].

التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية التي لها القد رة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تعتمد على المقام البيئية وتتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي لها[3].

وقد اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة بروتلاند Bradtland* "مستقبلنا المشترك" الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1989، إذ صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة "أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم"[4].

وعرفها دوجلاس موشيت بأنها" ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو في الحاجات التنموية للأجيال الحاضر والمستقبل، أما مدير حماية البيئة الأمريكية فقد عرفها بأنها " تلك

---

[1] نادية حمدي، "الادارة البيئية–المبادئ والممارسات–، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2003، ص32.

[2] خالد مصطفى قاسم،" إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 19.

[3] المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية والتنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، مصر، 2007، ص53.

[4] Le développement durable : outil de compétitives pour les entreprises françaises, rapport de la commission ingénierie et grands projets conité des conseillers extérieurs français, 2007, p 08.

- يعرف هذا التقرير احيانا بتقرير برونتلاند "brand tland report " نسبة إلى رئيس اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير" غروهاليم برونتلاند" رئيسة وزراء سابقة في النرويج، وتجدر الإشارة إلى ان هذا التقرير تم ترجمته إلى العربية ونشر في العدد 142 من مجلة "عالم المعرفة" التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت.

العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية، وذلك من أ ن منطقة التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة"[1].

وتم تعريف التنمية المستدامة في التقرير النهائي المقدم من اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(WCED) برئاسة غروهاليم برونتلاند (رئيسة وزراء النرويج) إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة 1987 وهذا يمثل بداية اتفاق العالم على مفهوم التنمية المستدامة حيث عرفها التقرير بأنها : ذلك النوع من التنمية الذي يوازن بين احتياجات الجيل الحالي والجيل القادم بعدالة، وذلك من خلال تحقق الأهداف الأساسية للتنمية على البيئة من خلال تحقق التكامل والتكافل والعدالة الاجتماعية المتعاقبة[2].

والتعريف بهذا الشكل الذي ورد به في التقرير يقر بأن التنمية المستدامة تعني بتوفير احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل.

هذا التعريف بهذا الشمول أحدث انقلابا في الفكر التنموي وجاء بثورة جديدة في عالم مصطلحات التنمية، حيث ربط بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مكونا منهم تلوثا تنموي جديدا يواجه مثلث التخلف " الفقر–الجهل–المرض" ولم يقتصر على تلبية احتياجات الجيل الحالي بل اتسع وامتد ليشمل المستقبل أيضا بضمان حقوق الأجيال القادمة.

وهو بذلك يحقق مفهوم الكفاءة الاقتصادية وإطالة إعمار الموارد الاقتصادية والمحافظة على الموارد غير الاقتصادية وبالتالي تحقيق التوازن البيئي.

3 – خصائص التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة مفهوم مرتبط بالتوفيق بين البيئة والتنمية، بحيث يتم مراعاة الجوانب البيئية وأخذها في الاعتبار لدى قرارات التنمية وهي تنمية إنسانية بالدرجة الأولى غايتها الإنسان وتأهيله دينيا، تعليميا، ثقافيا، صحيا وتلبية حاجاته الأساسية وتحقيق المساواة والعدالة داخل المجتمع وتحدد خصائص التنمية المستدامة في الجوانب التالية[3]:

---

[1] دوجلاس موشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص17.

[2] عبد الرحمن سردار، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] صلاح عباس،" التنمية المستدامة في الوطن العربي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص 18.

- **التمركز حول البيئة:**

حيث يتم التركيز على ارتباط التنمية بالبيئة، حيث تؤخذ التكاليف البيئية في الاعتبار ضمن عناصر تكاليف الإنتاج.

- **ذات بعد قومي:**

تتطلب التنمية المستدامة بعدا استراتيجيا لارتباطها بالبشر والموارد النامية والتلوث الذي لا يعرف الحدود السياسية بين الدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية.

- **الاهتمام بنوعية حياة الإنسان:**

فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تتمتع بالارتقاء بالإنسان من كافة الجوانب التي تحقق سعادته الحقيقية في دنياه وآخرته.

- **تنمية متوازنة:**

توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت، بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله.

- **التركيز على البعد الزمني:**

فهي تنمية طويلة المدى تؤثر على الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

- **ذات بعد مستقبلي:**

فهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد المناخية.

- **التمركز حول الاحتياجات الأساسية للفرد:**

تتركز اهتمامات التنمية المستدامة على الإنسان وتلبية حاجاته الأساسية لتحسين نوعية حياته المادية والمعنوية.

- **تنمية متكاملة:**

تراعي البعد البشري والحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع بضمان الحرية والمساواة والعدالة والارتباط الوثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة حتى تنشأ مصطلح التنمية البشرية المستدامة.

- **تنمية تحقق الفرص المتساوية:**

حيث تلبي الاحتياجات الإنسانية والفرص المتساوية للجميع.

- **تنمية ذات بعد أخلاقي:**

ترتبط بفكرة العدالة والمشاركة في المجتمع ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتها.

- **تنمية متعددة الأبعاد:**

تمس كل الجوانب والأبعاد سواء مادية، أو معنوية للإنسان.

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا ولا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية[1].

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها

1 مبادئ التنمية المستدامة:

بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة مع بداية القرن 21، تبناها البنك العالمي وتقوم ه ذه العقيدة على عشر مبادئ أساسية:

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية:

اقتضت خطورة مشكلات البيئة و ندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات و تنفيذ إجراءات العلاج على مراحل ، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية[2].

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار:

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة. إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة . العمل معا على تحديد السبل المثلى للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية[3].

---

[1] سحر قدوري الرفاعي، "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"، التجارة الدولية وآثارها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006، ص 25.

[2] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

[3] المرجع نفسه.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:

إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الأخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تم تكرس لحل مشكلات البيئة منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية[1].

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:

إن الحوافز القائمة على السوق و الرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ و التطبيق فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاثات و تدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج[2].

المبدأ الخامس: استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيماً وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية[3].

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص:

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصراً أساسيا في العملية الاستثمارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة[4].

---

[1] خبابة عبد الله بوقرة رابح،" الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية–التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2009، ص ص 341،342.

[2] هاجر دالي، دليلة هامل،" تمويل التنمية المستدامة وسياسات حماية البيئة في الجزائر"، مذكرة ماستر، تخصص تمويل التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2010، ص13.

[3] المرجع نفسه، ص13.

[4] شلابي عمار وطيار أحسن،" إشكالية التنمية المستدامة في اقتصاد الجزائر"، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثاره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 21–22اكتوبر2008، ص 20.

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين:

عند التصدي للمشكلات البيئية للبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون و مثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
- أعضاء الجماعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي؛
- أعضاء الجماعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئية؛
- مشاركة المواطنين يمكن ان تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير[1].

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:

ينبغي على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة–القطاع الخاص–منظمات المجتمع المدني) والعمل بخطط متكاملة للتصدي لبعض قضايا البيئة[2].

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:

ينطبق هذا المبدأ على المديرين الذين يمتلكون كفاءات عالية وعقلانية في الإدارة والتسيير من خلال انجاز مشاريع كبيرة في مجال حماية البيئة بأدنى التكاليف وذلك من خلال خفض نسبة التلوث في الهواء و الغبار.

في الجزائر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب وتحويل أدائها من أداء سيء إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي[3].

المبدأ العاشر: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون ذات تكاليف منخفضة كثيرا و أكثر فعالية من العلاج و تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم و تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في قطاعات النشاط الرئيسية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف و المنافع النسبية عند تصميم

[1] شلابي عمار وطيار أحسن، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] العماري صالح،" دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة20 أوت 1955، سكيكدة، 20–21اكتوبر2008، ص 20.

[3] هدى بن حملة،" حماية البيئة كأحد المرتكزات لتحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر–، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تمويل تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945، 2011، ص 12.

إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة كما أنها تجعل من مبدأ حماية البيئة عنصراً فعالا في إطار السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و التجارية[1].

2 -أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف هي[2]:

❖ **ضمان تنمية بشرية قادرة على تحسين مستوى المعيشة:**

حيث يشكل الإنسان جوهر التنمية المستدامة من خلال تضمنها تنمية بشرية من شأنها أن تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية، كما تقوم التنمية المستدامة على فكرة رئيسية مفادها أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، حيث يشارك الناس في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم.

❖ **زيادة الدخل الوطني:**

إن عامل الفقر والتخلف الذي تعيشه بعض الدول وتدني مستوى معيشة السكان هو ما يدفع بهذه الدول إلى انتهاج سياسة التنمية المستدامة التي من شأنها زيادة دخلها الوطني، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا عن طريق العمل على زيادة وتحسين الناتج الوطني من ال سلع والخدمات وتحسين الكفاءة الإ نتاجية داخل مختلف الوحدات وفي كافة القطاعات، إضافة إلى تحقيق الناتج الوطني من رؤوس الأموال واستثمارها في توسيع النشاطات المنتجة داخل الدولة.

❖ **احترام البيئة الطبيعية:**

ترتكز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، فهي ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئية المبنية، وتعمل على تدعيم هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

❖ **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:**

وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لمشاكلها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

---

[1] هدى بن حملة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] حامد الريفي،" اقتصاديات التنمية: مشكلات البيئة-التنمية الاقتصادية-التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، مصر،2015، ص ص270-271.

❖ **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:**

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي في كيفية استخدام المتا ح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، وتحقيق أهدافه دون ان ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل ان تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

كذلك من بين أهداف التنمية المستدامة ما يلي:

- ✓ ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية؛
- ✓ زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل من خلال دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف واستخدام الموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: أدوات تحقيق التنمية المستدامة

حتى تتحقق التنمية المستدامة لا بد من التنسيق بين جميع شعوب العالم لأن ظاهرة تدهور البيئة لا تصدها حدود من أي نوع ولتحصين التنمية المستدامة يجب استخدام الأدوات اللازمة لذلك نذكر منها:

أولا: التربية والنوعية البيئية التي تهدف إلى تطوير المجتمع سواء على المستوى الدولي أو العالمي يتمتع بدرجة كافية من الوعي لقضايا البيئة والتنمية ويمتلك المعرفة والمهارات والدوافع ولديه التزام فردي وجماعي بالسعي لإيجاد حلول للمشكلات القائمة وتطبيق الاستراتيجيات والممارسات الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إلزام المدارس والمعاهد الدولي ة والوطنية بشكل عام أن تضع في استراتيجياتها بعض المبادئ كتحقيق التعليم البيئي والتنموي من المراحل الأساسية وصولا إلى المراحل المتقدمة أو دمج مفاهيم البيئة والتنمية في جميع مراحل أو برامج التعليم[1]؛

ثانيا: تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج التوعية والبيئة والمساعدة الفنية والإعلامية للقطاعات والفئات الشعبية المختلفة[2]؛

[1] احمد عبد الخالق السيد، احمد بديع بليح،" تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي"، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 131.

[2] المرجع نفسه، ص 132.

ثالثا: إنتاج وبث برامج إعلامية تتعلق بالتوعية بالطاقة الب ديلة الناتجة من الشمس والرياح با عتبارهما طاقتين نظيفتين ودائمتين وكذلك التعامل مع النفايات المنزلية والمخلفات الزراعية باع تبارهما مصادر إنتاجية واقتصادية[1]؛

رابعا: وضع الخطط الكفيلة لمواجهة الكوارث الطبيعية[2]؛

خامسا: الالتزام بمبدأ الإ نتاجية والتنمية المستدامة والمتمثلة في استغلال ال موارد الطبيعية للاستغلال الأمثل؛

سادسا: المحافظة على التنوع البيولوجي وتأمين بقاء سائر الأنواع من الحيوانات والنباتات[3]؛

سابعا: وضع السياسات والتدابير الموجهة للحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث وتنقسم إلى مجموعتين تضم كل مجموعة العديد من الأساليب والأدوات[4]:

- **المجموعة الأولى:** تتمثل في الأدوات الاقتصادية كما يلي:
  - إصدار تراخيص خاصة بالتلوث يتم الإتجار فيها بالحدود القصوى المسموح بها؛
  - فرض رسوم إصدار على المخلفات والنفايات والأنحاء الملوثة للبيئة؛
  - المدخلات والمخرجات في العمليات الإنتاجية تفرض عليها ضرائب أو تمنح لها إعانات أو حوافز؛
  - دعم عملية الإحلال والتبديل للأجهزة التي قد تستخدم في خفض التلوث.
- **المجموعة الثانية:** ترتكز هذه المجموعة على:
  - فرض القيود وتعيين الحدود في معالجتها لقضية التلوث والأخطار البيئية من خلال التنظيمات التشريعية واللائحة التي تحدد مستويات إصدار التلوث.
  - توظيف اشتراطات معينة تتعلق بأسلوب الإنتاج أو المنتجات وقد تذهب في أقصى صورها إلى حظر ممارسة أنشطة محلية معينة لم تراع للمعايير والقيود المفروضة وذلك لمل يترتب عليها من مخاطر بيئية.
  - تدخل الحكومات وتتحمل في سبيل ذلك نفقات مثل القيام بعمليات التنظيف وجمع المخلفات وتنقية المياه وتطهيرها من المتلوثات والقيام كذلك بتنمية وتطوير تكنولوجيا جديدة نظيفة بيئيا.

---

[1] أحمد عبد الخالق السيد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[2] زينب فواغلة، غنام حنان،" اتجاهات التجارة الخارجية في ظل التنمية المستدامة للاقتصاديات العربية، مذكرة ماستر، تمويل التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، 2013، ص 55.

[3] احمد عبد الخالق السيد، مرجع سبق ذكره، ص141.

[4] المرجع نفسه، ص141.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة فكرة ومحور الحديث في كامل المجتمع، وبرزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي، في الصناعة والزراعة وغيرها.

المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة

يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، إنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية لأنه يطرح مسألة اختيار في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ومن بين هذه الأبعاد ما يلي[1]:

أ -حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ب -إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة.

ج -مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات ...وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي، كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أ قل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها.

[1] قادري محمد الطاهر،" التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 78-81.

د -المساواة في توزيع الموارد:

وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروري لتحسين مستويات المعيشية.

هـ -الحد من التفاوت في المداخيل:

لأن ذلك يساعد في تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم، وكذا الرعاية الصحية في البلدان المتخلفة. وكذا أيضا تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية و إكسابها الشرعية، لكي يلعب ذلك دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات الدول.

و -تقليص الإنفاق العسكري:

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ[1].

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية والتكنولوجية للتنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة خاصة بهذا البعد، انه البعد الإنساني بالمعنى الضيق أنه يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، ولعملية التطور.

1 -الأبعاد الاجتماعية[2]:

أ -**ضبط السكان :** فالزيادة السكانية تبلغ نحو 80 مليون نسمة كل عام، وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وأغلب الزيادة (85%) في دول العالم الثالث الموسوم

[1] بوعشة مبارك،" التنمية المستدامة، مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم أوراق عمل المؤتمر العالمي الدولي" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاح، جامعة سطيف،7-8 أفريل 2008، ص 7-11.

[2] الحرشي حميد عبد الله،" السياسات البيئية ودورها في تحقيق التمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص ص 22-24

بالاكتظاظ والفقر والتخلف، استمرار هذا الحال يزيد الفقراء فقرا، وهذا باب من أبواب الخطر على العالم جميعا.

ب -العدالة الاجتماعية بين الناس: لأن فكرة العدالة الاجتماعية تتضمن العدالة بين الفئات المستضعفة، والعدالة بين الأجيال حتى يقال ا ن ما بين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك الأبناء والأحفاد وينبغي أن نصونه ليرثوه سليما خصب.

ج -الصحة والتعليم: من أجل تكوين منظومة متكاملة للتنمية المستدامة يجب أن تكون التنمية البشرية مهتمة بسكان أصحاء نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل والبداية يجب أن تكون من خلال المرأة والطفل وخاصة محو الأمية والقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع وتعديل القوانين الخاصة بعمل الأطفال وقضية الزواج المبكر بالإضافة إلى منع التسرب التعليمي وتطوير التعليم باعتباره أهم متطلبات رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وقد تم التركيز على التعليم في فصول وثيقة الأجندة 21 حيث أن التعليم أهم المواد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة.

د -حرية الاختيار والديمقراطية: لا ينفصل المجتمع السياسي عن التنمية المستدامة حيث أن السياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية، حيث أن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل، فمجتمع غير قادر على حرية الاختيار والتعبير فهو مجتمع مقيد وهو ما يتميز به معظم البلدان النامية وهو ما يؤدي إلى إخفاق جهود التنمية نتيجة عدم إشراك الجماعات المحلية في قرارات التخطيط والإدارة.

2 -**الأبعاد التكنولوجية:** وتتمثل في[1]:

❖ **استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية:** كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية الى تلويث ما يحيط بها من هواء وأرض، وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا مفر من نتائج النشاط الصناعي، وأشباه هذه النفايات نتيج ة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد وأيضا نتيجة للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية والتنمية المستدامة هنا تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ واستهلاك طاقة أقل.

❖ **الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية:** تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية أكثر نسبة في التلوث من شكليتها المستخدمة في الدول المتقدمة والتنمية المستدامة تعني التوجه نحو

[1] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص11-12.

التكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض عقوبات في هذا المجال وتطبيقها ولسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والمتخلفة يجب إقامة علاقات تعاون تكنولوجية سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف وذات فكرة عالية تتناسب وظروف الدول النامية.

❖ **الحد من إنبعاث الغاز:** وفي هذا المجال تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة إنبعاثات الغازات الحرارية وكذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية ويستوجب على الدول الصناعية اتخاذ خطوات جزئية للحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واكتشاف تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكيدة.

❖ **الحيلولة تدون تدهور طبقة الأوزون :** فالتنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض فاتفاقية كيوتو جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية، لكن تعتن الولايات المتحدة الأمريكية جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام إن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

المطلب الثالث: الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة

تتمثل الأبعاد البيئية في النقاط التالية[1]:

❖ **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:**

يعتبر الاستخدام الكثيف للمحروقات أصبح مصدرا رئيسيا ملوثا للمواد في المناطق العمرانية والاحتباس الحراري وثقب الأوزون الذي يهدد بتغيير المناخ والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة السكان تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها ولقد اهتمت أجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي الدولية والإقليمية كحماية المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري.

❖ **صيانة المياه:**

تعتبر المياه العذبة أكثر أهمية للتنمية وهي أكثر الموارد الطبيعية تعرضا لوضع اقتصادي واجتماعي صعب وتهتم التنمية المستدامة لهذا المورد المهم لذلك تسعى لوضع حد للاستخدامات المفرطة والمبددة

[1] عبد القادر عويبان،" تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة،2008، ص 132.

وتحسين كفاءة شبكة المياه في ظل التزايد السكاني باعتبار هذا الأخير مورد معرض للاستنزاف ومورد غير متجدد مع العلم أن أصعب عقبة تواجه التنمية المستدامة هي التلوث.

❖ **التنوع الجوي:**

يعتبر التنوع الجوي من أهم عناصر التنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم شراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال بدرجة كبيرة.

وعموما تعتبر البيئة بمكوناتها من إنسان وحيوان ونبات وغيرها مجالا رحبا للتأمل وميدانا خصبا للدراسة والتقصي.

❖ **حماية الموارد الطبيعية:**

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك ويتواكب ذلك مع الت وسع في الإنتاج لتلبية الحاجة السكانية.

ونعني بالحماية هذا الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث وتبني الممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهديد الحياة المائية والحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية.

❖ **صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي:**

تتعرض الغابات المدارية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع. حيث أن الغابات نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان وتشمل الغابات ما تقارب من 28% من القارات ولذا فإن تدهورها أو إزالتها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة في النظام البيئي منها انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية.

والتنمية المستدامة تعني أن يتم صيانة ثراء هذه الأراضي وإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية وإن أمكن وقفها[1].

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة وآليات تمويلها

[1] عيداوي حدة،" المشكلات البيئية في الجزائر والإستراتيجية المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة ماستر، تجارة دولية، قسم العلوم التجارية،2011، ص ص 25-26.

تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيئات المعدة لها، ويرجع ذلك إلى متغيرات المأخوذة في الاعتبار، والغرض من المؤشر وحتى وجهات النظر حول مفه وم التنمية المستدامة في حد ذاته، وتتمثل هذه المؤشرات في التالي:

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة

تتمثل مؤشرات التنمية المستدامة في التالي:

1 - **المؤشرات الاجتماعية**[1]:

- **مكافحة الفقر**: ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال:
- **معدل البطالة**: وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة يبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة غير موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة.
- **الصحة**: (حالة التغذية، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والوفيات النفاسية، نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأم ونة والخدمات الصحية وصرف صحي، عدد الأطباء والممرضين للمواطنين، الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ومحصنون تحصينا كاملا).
- **التعليم**: (معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، الإنفاق على مراحل التعليم المختلفة كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي أو الناتج القومي الإجمالي).
- **الأوضاع الديمغرافية**.
- **أنماط الاستهلاك**.

2 -**المؤشرات الاقتصادية**[2]:

- معدلات النمو في الإنتاج والناتج؛
- الفائض/ العجز في الميزانية العامة؛
- المعدل السنوي للتضخم؛
- التقدم التقني؛
- وضع قطاع الصناعة وتطوره وتحديثه؛

[1] لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، أوراق عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الدولي" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، سطيف، 7،8 أفريل 2008، ص 7-8.

[2] لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص8.

- استخدامات الطاقة والمياه والموارد الأخرى؛
- أوضاع شبكات الطرق ووسائل النقل؛
- أوضاع الدين الخارجي وأعباء خدمة الديون.

3 -**المؤشرات البيئية**[1]:

- الموارد المائية المتجددة؛
- السحب من المياه الداخلية المتجددة؛
- السحب من المياه العذبة؛
- تلوث الهواء من المصادر المختلفة وبخاصة في المناطق الحضرية بفعل النشاط الصناعي ووسائط النقل؛
- معدلات إزالة الغابات؛
- تلوث المياه (السطحية، الجوفية، البحيرات، البحار والشواطئ)؛
- إدارة البيئة (النفايات النووية والخطرة المتولدة، عدد السكان الذين تخدمهم مرافق بلدية لجمع المخلفات للصرف الصحي، إعادة تدوير النفايات)؛
- أوضاع الثروة السمكية(تلوث المياه، الصيد الجائز، الإنتاجية والإنتاج).

والجدول التالي يمثل أهم مؤشرات التنمية المستدامة كما يلي:

الجدول رقم(2-1): مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الاجتماعية	-النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر. -تفاوت متوسط الدخل إلى معدل البطالة. -نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل. -النسبة المئوية للأطفال دون سن 15 الذين خرجوا من بيوتهم. -الحالات الغذائية للأطفال. -حالات الوفيات. (معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5سنوات). -متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

[1] لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص8.

	-نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه. -نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب. -نسبة السكان الذين يتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بالمرافق الصحية الأولية. -التحصين ضد الأمراض المعدية عند الأطفال، معدل انتشار وسائل منع الحمل. -نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية. -معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين. -نصيب الفرد من مساحة البيت. -عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة. -معدل النمو السكاني، سكان المناطق الحضرية المنظمة وغير المنظمة.
المؤشرات البيئية	-استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون. -تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية. -مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة دائما. -استخدام المبيدات الحشرية، استخدام الأسمدة. -مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي. -مساحة المستوطنات الحضرية. -كثافة قطع الأشجار، الأراضي المصابة بالتصحر. -حجم الم ياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة. -الطلب البيولوجي والكيميائي على الأوكسجين في الكتل المائية. -تركيز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة. -المساحة المحصية، كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية. -انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية.
المؤشرات الاقتصادية	-نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. -حصة الاستثمار من الناتج القومي الإجمالي.

	-ميزان التجارة للسلع والخدمات. -الدين/ الناتج القومي الإجمالي. -مجموع المساعدات الإنمائية. -كثافة استخدام المواد. -نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة. -توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة. -توليد النفايات المشعة. -توليد النفايات الخطرة. -إعادة تدوير واستخدام النفايات. -المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل اليومي.
المؤشرات المؤسساتية	-استراتيجية التنمية المستدامة. -تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة. -عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة. -خطوط الهواتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة. -الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. - الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث الطبيعية.

المصدر: سحر قدوري الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27،28.

ويقصد بتمويل التنمية" توفير المصادر المالية اللازمة والملائمة للأهداف والطموحات التنموية، حيث تتأثر الخطط والمستويات التنموية بطبيعة التمويل المتاح لتحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط التنموية الشاملة وغيرها، وتختلف طبيعة التمويل حسب الوفرة الكمية للأموال ومصادر وشروط استثمارها والعوائد المتوقع منها وتكلفة الفرصة البديلة (الضائعة) وغير ذلك من المتغيرات المتعلقة بتمويل التنمية.

المطلب الثاني: الآليات التقليدية لتمويل التنمية المستدامة

تتطلب عملية التنمية توفير أغلبه طويل ومتوسط الأ جل ومن الوسائل التقليدية لتمويل التنمية المتعارف عليها، وهي كالتالي:

1. **التمويل عن طريق الموازنة العامة للدولة :** تشمل الموازنة العامة للدولة من إيرادات ونفقات الدولة عن سنة مالية مقبلة وتصدر بقانون من السلطة التشريعية وهي أداة رئيسية لتمويل الأنشطة التنموية في الدولة، وخاصة المشروعات الكبيرة والاستراتيجية التي يعجز عن تمويلها القطا ع الخاص، وكذلك مشروعات البنية الأساسية مثل: الإسكان والطرق والمياه والكهرباء، وا لتعليم والنقل والمواصلات وغيرها[1].
2. **التمويل عن طريق القروض الخارجية :** هي المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة بلد ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان وعليه فإن القروض الخارجية تمثل التزامات خارجية على البلد المستفيد منها وتتجسد هذه الالتزامات بحتمية سدادها أو م ا يسمى بخدمة الدين[2].

ويترتب عن القروض سداد أصل وفوائده خلال مدة زمنية م تفق عليها وبسعر فائدة محدد مسبقا، وتلجأ الدول للقروض الخارجية كأحد مصادر تمويل التنمية لعدم توافر رؤوس الأموال لتمويل المشروعات الضرورية وقد تكون مصادر القرض الخارجية ممثلة في دول أو هيئات تمويل دولية، وتقدم القروض الخارجية في صورة نقدية وهي قليلة أو مرتبط ة بمشروعات معينة أو برامج إقراض فضلا عن اقترانها بشروط سياسية مجحفة نتيجة لاتساع دائرة المشروطية بتعهد المقترض بإجراء تعديلات ما كان يقبلها لولا الحاجة[3].

ويترتب على استخدام القروض الخارجية في تمويل التنمية بالدول النامية عدة مشاكل أهمها مشكلة التزايد السريع في المديونية الخارجية لتلك الدول، ولقد شكل النمو السريع للمديونية الخارجية التي

---

[1] عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل الواقع من المنظور الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2011، ص 374.

[2] رزاق أسماء، "آليات تمويل سياسة حماية البيئة في الجزائر –دراسة حالة ولاية بسكرة–، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2008/2007، ص 33.

[3] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص 375.

تعاني منها الدول النامية وكذا المدفوعات الناشئة عن خدمة الدين مصدر قلق م تزايد للمجتمع الدولي منذ أواخر الستينات[1].

3. التمويل بواسطة المنح والمعونات الخارجية: ويتم تقديمها بإحدى الصور التالية:

أ -من حيث طبيعتها: وتتمثل في[2]:

- **المنح:** وهي عبارة عن التحويلات التي تقدمها بعض الدول لغيرها سواء على اعتبارات اقتصادية أو سياسية أو إنسانية وهي تحويلات لا ترد ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة وكذلك يمكن وصفها بالهبة.
- **القروض المسيرة:** وهي المعونات التي تختلف عن التي تتم وفقا لقواعد وشروط أيسر من مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية حيث تقل أسعار الفائدة لهذه القروض عن المعدلا ت العادية أو من حيث احتوائها على فترات سماح تكون طويلة.
- **المعونات النقدية:** الأصل أن تتمثل المعونات الأجنبية في صورة تحويل إعتمادات نقدية تخصصها الدول المانحة، وتضعها تحت تصرف الدول المستفيدة بشروط معينة وهي الصورة التقليدية، تكون عادة بعملة الدولة المانحة أو بعملات أخرى على وجه الاستثناء.
- **المعونات العينية :** لا تقتصر المعونات ا لأجنبية على الصورة النقدية، بل قد تتخذ صورا عينية مختلفة لعل من أهمها السلع الغذائية : كالمعونات السلعية، صور سلع رأسمالية، مساعدات فنية وغيرها.

ب –من حيث مصدرها: يمكن تقسيم المعونات من حيث المصدر إلى معونات وحيدة المصدر تستند إلى علاقات ثنائية بين الدولة المانحة والدولة المستفيدة ومعونات جماعية والتي تقدمها الهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة في التنمية الاقتصادية، وتنقسم إلى[3]:

- **المعونات الوحيدة المصدر :** بعبارة أخرى المعونات الحكومية الثنائية تتمثل في المنح والقروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدولة المستفيدة، وهي معو نات تتميز بأنها تعقد بشكل رسمي أي في إطار من التفاوض والاتفاق بين الحكومات المعينة، والمثال الملموس لهذا النوع من المعونات هو

[1] محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 362.

[2] يونس احمد بطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص ص 9-13.

[3] عبد العزيز سمير محمد،" المداخل الحديثة في تمويل التنمية في الاقتصادية"، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 1998، ص ص 410-411.

مشروع "مارشال" الذي أعدته حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والذي بدأ تنفيذه في 03 أفريل 1948 ومن خلاله حصلت دول أوروبا الغربية على ما يقارب من 12.5 مليار دولار خلال الفترة من (1948-1951)، ولقد حصلت 5 دول هي : بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية وهولندا من خلال هذا المشروع على ما يساوي 10.71 مليار دولار أي بنسبة77% من مجموع ما خصص لهذا المشروع خلال تلك الفترة.

- **المعونات الأجنبية المتعددة الأطراف :** أو الجماعية، وتتمثل في المنح والقروض الميسرة التي تقدمها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مع الدول النامية.

4 -**التمويل الجزئي بواسطة المنتفعين :** تفرض الدولة رسوما مقابل استعمال بعض المرافق العامة مثل : الحدائق والمتاحف والطرق لتنظيم استعمال الأفراد لهذه المرافق، أو توفير إيرادات تستخدم في الإ نفاق على صيانة المرافق وتسيير عملها، وتمثل هذه الرسوم جزءا من قابل الانتفاع بالخدمة عند طلبها مثل رسوم توصيل التيار الكهربائية والمياه والغاز والهاتف ورسوم المرور على بعض الطرق الاستفادة من خدمات التأ مين الصحي، ويتم التمويل من جانب المنتفعين عن طريق الإ سهام في تكلفة بعض المشروعات في مجال التنمية المحلية[1].

ومن أمثلة هذه الرسوم تكاليف رصف الطرق الداخلية للأحياء، مشروعات قنوات الصرف الصحي ، إنشاء المدارس والمعاهد والمساجد ويتم تسليمها للدولة لتسييرها وملكيتها وصيانتها.

5 -التمويل بنظام Build Operate Own and Transfer (B.O.O.T)

لم يعد تقديم تمويل التنمية حكرا على الدولة وأجهزتها بل أصبح بمساهمة القطاع الخاص في مجالات الكهرباء والمطارات والموانئ والطرق السريعة ومياه الشرب والجراحات والمستشفيات، وهي بنية أساسية للتنمية المستدامة، كما يستخدم هذا التمويل كبديل لموارد الموازنة العامة والقروض الخارجية.

6 -**التمويل المصرفي :** يعرف التمويل المصرفي بأنه التمويل الذي يقدم بواسطة البنوك بأنواعها المختلفة: بنوك تجارية وبنوك استثمار وبنوك متخصصة بالإضافة إلى التمويل المقدم من البنوك الدولية

---

[1] خير الدين حمزاوي،" دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال نشاط البنوك التعاونية دراسة حالة السودان"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة 8ماي 1945، قالمة،2017/2016، ص 41-42.

- Build Operate Own and Tranfer هو النظام البناء والتملك، يقوم القطاع الخاص بالتمويل وفقا لهذا النظام بإنشاء وإدارة وتملك وإعادة إلى الدولة مرة أخرى لمشروعات البنية الأساسية بعد مدة زمنية متفق عليها ويعد وسيلة أمنة لتمويل مشاريع التنمية.

والمؤسسات المالية التمويلية الأخرى، ويأخذ التمويل المصرفي صورا متعددة أكثرها انتشارا القروض المصرفية قصيرة الأجل ومدتها لا غالبية مواطني البلدان الفقيرة وبهذا أخذت الحدود الفاصلة بين التمويل المصغر والقطاع المالي الرسمي تتلاشى[1].

المطلب الثالث: الآليات المقترحة ضمن إطار آليات التمويل المبتكرة

تعتبر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ان هناك عدة مجالات يمكن من خلالها استحداث آليات للتمويل المبتكر أهمها ما يلي[2]:

❖ **إنشاء أصول احتياطية دولية** : يوفر صندوق النقد الدولي مزيدا من السيولة على شكل حقوق السحب الخاصة* حيث تكون الدول المتقدمة هي الملتقى الرئيسي لمخصصات تسوية مقترحة من حقوق السحب الخاصة تتراوح قيمتها ما بين 150 و250 مليار دولار، وتوزع هذه الحقوق وفق الحصص الثلثين فإنها ستتلقى ما بين 160و270 مليون دولار سنويا، وعليه يمكن استخدام رسم صك هذه الصادرات التي تعود كعائد على العملات الاحتياطية الدولية بحي ث يستخدم المجتمع الدولي * هذه الإحتياطات لصالح الدول النامية، ولهذا يمكن تحويل 100 مليار دولار سنويا من حقوق السحب المعطلة التي تملكها الدول الغنية بالإحتياطات إلى تمويل إنمائي وذلك عبر شراء سندات من بنوك تنموية متعددة الأطراف[3].

❖ **فرض ضريبة على الكربون:** بهدف الحفاظ على المناخ والبيئة يعتبر الحد من انبعاث غاز الكربون هدف استراتيجي اتفق على تحقيقه المجتمع الدولي في عدة مناسبات، ويعتبر الإجراء الأكثر مباشرة للحد من انبعاث الكربون هو توفير الحوافز المالية من خلال فرض ضريبة على انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون وذلك من أجل تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الحد من الانبعاث الخاضعة لسيطرتهم عبر التحول إلى أنشطة ومصادر طاقوية أقل انبعاث، وستؤدي هذه الحوافز أيضا إلى إنتاج المزيد من المنتجات والخدمات الأقل إطلاقا لانبعاث الكربون، غير أن التحدي الحقيقي يتمثل في صعوبة تحديد إطار عام يتفق عليه المجتمع الدولي ضمن سياسة عالمية موحدة، فدول العالم هي

---

[1] خير الدين حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-194.

- حقوق السحب الخاصة: هي أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي ليصبح مكمل للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء في الصندوق ويتم تحديد قيمة هذا الأصل اعتمادا على سلة من أربع عملات دولية أساسية: اليورو، الين الياباني، والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي.

- المجتمع الدولي: عبارة تستخدم في العلاقات الدولية للإشارة إلى الو.م.ا وحلفائها بأوسع معانيها.

المسؤولة عن معظم حالات تركيزات ثاني أوكسيد الكربون، وفي هذا الإطار لا بد من وتفعيل الاتفاقيات الدولية مثل: اتفاقية كيوتو 1997 التي طالبت الدول الغنية بإجراء تخفيض في انبعاث غاز الكربون بصفتها هي المسؤولة عن ذلك ومع ذلك فمن المتوقع ان تدر هذه الضريبة 25 دولار على كل طن تطلقه الدول المتقدمة من غاز الكربون وهو ما يسمح بتجميع حوالي 250 مليون دولار سنويا يمكن أن تساهم بشكل فعال في الجهود الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية.

❖ **استحداث ضريبة على معاملات النقد الأجنبي** : نظرا لأن الحجم اليومي لمعاملات النقد الأجنبي ضخم جدا فإن استحداث ضريبة على هذه المعاملات تعتبر فكرة جذابة، حيث ان فرض ضريبة بمعدل منخفض جدا يؤدي إلى حشد مبالغ مالية معتبرة دون أن يكون هناك أي تأثير على السوق، خاصة وأن التقدم التكنولوجي وتطور البنية الأساسية للقطاع المالي ساهم أصلا في الحد من ارتفاع التكاليف المالية للمعاملات حيث يمكن لضريبة بمعدل 0.005% تطبق على جميع المعاملات التجارية المعتمدة بالمعاملات الأساسية الأربع: الدولار، الين، اليورو، الجنيه الإسترليني أن تؤدي إلى تحقيق مبلغ إجمالي يعادل 40 مليار دولار سنويا، وعليه نستنتج بأنه يمكن لهذه الضريبة أن تساعد على تحقيق أمرين أساسيين:

- الحد من تقلبات أسعار العملات الأساسية؛
- زيادة الإيرادات المتاحة لتمويل التنمية في العالم.

خلاصة الفصل:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لاحتياجاتها . ومع زيادة الاهتمام بمسار التنمية المستدامة، اجتهدت الكثير من الدول في عقد مؤتمرات عالمية والتي أسفرت عن نتائج ايجابية ساعدت على تبني نشاطات المحافظة على البيئة ومكوناتها، بالكميات المناسبة واستدامتها.

ولقد اهتمت في هذا الصدد الحكومات بالتوسع في وضع برامج ومخططات وسياسات وطنية تمويلية، خاصة سياسات حماية البيئة والقضاء على التلوث من أجل تجسيد هدفها الرئيسي وهو بلوغ التنمية المستدامة.

وتتطلب التنمية المستدامة إحداث تغييرات في ممارساتها وسياساتها من خلال ج هود مرتبطة ومتفاعلة، بحيث لا تكون هذه التنمية معتمدة فقط على مساعدات الحكومات والدول في تحقيق ذلك، وإنما زيادة على ذلك لا بد من تفعيل هذه المساعدات من خلال القيام بالتجارة الخارجية لما تلعبه من دور هام في عملية التنمية خاصة بالنسبة للدول ذات التوجه الاقتصادي المفتوح.

الفصل الثالث

تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

مقدمة الفصل

إن الارتباط بين التجارة الخارجية والبيئة هو من الموضوعات الحديثة نسبيا ، التي بدأت تظهر بشدة على ساحة المناقشات الاقتصادية خلال السنوات العشر الأخيرة، خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية وتفعيل دورها.

إذ تلعب السياسات التجارية الدولية دورا هاما في مجالات التعاون الدولي متعدد الأطراف، وهو ما يحدث آثار هامة في مجال البيئة، و يعد موضوع آثار أنظمة تحرير التجارة الخارجية على البيئة المحلية والعالمية هو من الموضوعات الهامة والمعاصرة والتي شغلت الفكر الاقتصادي الدولي بطريقة متسعة في الآونة الأخيرة، وهكذا فإذا كان الفكر الاقتصادي قد اهتم منذ منتصف الثمانينات بما أثاره "أنصار حرية التجارة" حول أثر التنظيمات البيئية على حرية التجارة، فإنه على الجانب الأخر وبالتحديد منذ بداية التسعينات، فإن الفكر الاقتصادي قد انشغل بدرجة كبيرة بما أثاره "أنصار البيئة" حول أثر أنظمة تحرير التجارة على البيئة.

إن الطبيعة الخلافية بين التجارة الخارجية تتطلب ضرورة العمل على إيجاد وسائل لتحسين التنسيق بين التجارة وصناعة السياسات البيئية وذلك عن طريق التسوية أو التوفيق بين سياستين هامتين هما : تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التجارة وحماية البيئة في نفس الوقت.

المبحث الأول: تأثير التجارة الخارجية على التنمية والبيئة

يشهد العالم اليوم من اجل تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم، نظرا لتوسع المعاملات التجارية من جهة، ومتطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى . وفي موجب هذه المتغيرات واستجابة لمقتضيات المرحلة أصبح من الضروري طرح جميع القضايا البيئية والتنمية المستدامة ذات العلاقة مع التجارة الخارجية للنقاش.

المطلب الأول: التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

1 -المساهمات التي تقدمها التجارة الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية:

يمكن أن نحدد أهم المساهمات التي يمكن ان تقدمها التجارة لتحقيق التنمية الاقتصادية فيما يلي[1]:

- ✓ التجارة تؤدي إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية غير المستغلة ، عن طريق التجارة يمكن للدولة أن تنتقل من نقطة الإنتاج الضعيف وعدم الاستغلال الكامل لمواردها ، بسبب نقص الطلب داخل إقليمها إلى نقطة الإنتاج والاستغلال الأكبر لمواردها بفضل الطلب الخارجي على منتجاتها؛
- ✓ من خلال توسيع الحجم السوقي فإن ذلك يساعد في تعزيز التخصص، وهو ما يتعزز من عام لآخر خاصة في ميدان الصناعات الخفيفة والدقيقة في الاقتصاديات الناشئة كتايوان، هونكونغ وسنغافورة؛
- ✓ التجارة الخارجية هي وسيلة لانتقال الأفكار والتكنولوجيا الجديدة والطرق التسييرية المتقدمة التي تستخدم في مشاريع التنمية؛
- ✓ التجارة الخارجية تحفز وتسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الاقتصاديات الناشئة والصغيرة والتي تكون مرفقة بطرق التسيير المتقدمة والمهارات والتي تسهم في تحفيز النمو والتقدم الاقتصادي والبشري؛
- ✓ تعتبر التجارة سلاحا فعالا ضد الاحتكار، لأنها تعتبر مشجعا للمنتجين المحلين قصد تطوير إنتاجهم ومواجهة المنافسة الأجنبية وهو ما يساهم في إبقاء أسعار وتكاليف السلع الوسيطة ونصف المصنعة المستعملة في الإنتاج المحلي منخفضة نوعا ما.

---

[1] فيصل لوصيف، أثر السياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، دفعة 2014/2013، ص 68.

من أجل إحكام العلاقة بين التجارة والتنمية الاقتصادية حتى تؤدي التجارة الخارجية دورها الهام في تحقيق التنمية هناك العديد من الإجراءات التي يرتبط البعض منها بالأجل القصير والآخر بالأجل الطويل والتي من بينها ما يلي[1]:

- ✓ العمل على تشجيع الصادرات بما في ذلك تقديم الدعم والإعانات لها وعقد اتفاقات تجارية مع الدول الأخرى تتضمن توفير الإمكانية للتوسع بالصادرات واختيار المشاريع الإنتاجية التي يتاح لمنتجاتها القدرة على دخول السوق العالمية استنادا إلى معايير يتم اختيارها تضمن تحقيق هذه القدرة؛
- ✓ العمل على الحد من الواردات إلى أدنى قدر ممكن بدون أن يترك ذلك آثار انكماشية تقلل من حجم النشاطات الاقتصادية، أو تقلل من مدى التنمية الذي يمكن تحقيقه؛
- ✓ العمل على التوجه بشكل جاد وسريع، وبصورة أوسع على تصنيع المنتجات المحلية سواء تلك التي تفوض على استيراد سلع استهلاكية أو مستلزمات الإنتاج؛
- ✓ العمل على إقامة قاعدة للصناعة الإنتاجية في الدول النامية باعتبارها الأساس الضروري لتوسيع وتطوير القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وبما أن معظم هذه الدول لا تملك الإمكانات التي تساعدها على إقامة الصناعة الإنتاجية بحجوم اقتصادية تنخفض معها تكاليف الإنتاج، هذا ما يستدعي الدول النامية إلى التوجه نحو التعاون فيما بينها عند سعيها لإقامة مثل هذه القاعدة الصناعية وبذلك يتم تجاوز محدودية الإمكانات والموارد من ناحية ومحدودية سوق منتجات هذه الصناعة من ناحية أخرى؛
- ✓ الاعتماد قدر الإمكان على القدرات الذاتية في إقامة المشروعات وبالذات في مجال التمويل، وذلك عن طريق الابتعاد عن التمويل الخارجي سواء من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، أو الاقتراض من الخارج. نظرا لما تفرزه هذه الأشكال من حالة بتعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة؛
- ✓ العمل على إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية، التي تعتبر الأساس الضروري لتطوير الاقتصاد ونموه وبما أن قدرة البلدان النامية في هذا الجانب محدودة فعلى هذه الدول أن تسير بخطى جادة وثابتة نحو إقامة القاعدة التكنولوجية المحلية اعتمادا على إمكاناتها التي يمكن أن توفرها لهذا المجال الحيوي والأساسي، والتي تبرز مثل هذا التوفير للكلفة العالية التي تتحملها سنويا، من أجل الحصول على التكنولوجيا، وفي إطار تبعيتها للدول المتقدمة في ذلك، وما تمارسه عن طريق هذه التبعية من استنزاف لمواردها وإعاقة التنمية الاقتصادية فيها وإزاء ذلك عليها أن توفر أقصى ما تستطيع من موارد وجهود فنية وبشرية ومالية ومادية وتعمل على استخدامها بكفاءة من خلال مؤسسات فعالة وكفاءة وبتوفير حوافز تدفع إلى البحث

[1] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2007، ص 375-376.

والتطوير العلمي والتكنولوجي وفق خطة مدروسة مسبقا وبشكل تفصيلي بح يث يتم فيها مراعاة إمكانية المجتمع.

2 -التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي:

يستخدم تعبير النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي على نحو متباين أحيانا ومترادف أحيانا أخرى، إلا أننا نميل إلى تعريف النمو بأنه الجانب الكمي للتنمية، وبالذات نمو الدخل القومي، في حين تشمل التنمية الجوانب الكيفية للتطور علاوة على الجانب الكمي.

إن حصيلة التجارة الخارجية هي الفرق بين حجم الصادرات وحجم الواردات لدولة ما، وقد يكون هذا الفرق موجب نقول ان هناك فائض، وقد يكون سالب فنقول أن هناك عجز، كما قد يكون حجم الصادرات مساوي للواردات فيتبع هنا توازن في التجارة الخارجية لهذا البلد، وتؤثر هذه الحالات الثلاث بمعدل النمو.

2-1- معدل النمو في ظل توازن التجارة الخارجية:

إذا افترضنا أن الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية في بلد نام معين هو تسريع معدل نمو الدخل القومي إلى أقصى حد ممكن بهدف تقليص الفجوة مع الدول المتقدمة في أقصر وقت ممكن، فإذا أخذنا تجارب الدول النامية غير النفطية تشير بوضوح إلى أن توازن التجارة الخارجية يشكل عقبة كبيرة من عقبات التنمية وذلك للأسباب التالية[1]:

- ❖ إن زيادة حصة الاستثمارات في الدخل القومي وبالتالي تخفيض حصة الاستهلا ك سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على المستوردات لاسيما وان المحتوى الاستيرادي للاستثمار يبدو أكبر بكثير من المحتوى الاستيرادي للاستهلاك مما يعني بالتحليل النهائي أنه كلما ارتفع معدل النمو المخطط فإن معدل نمو المستوردات يتجه نحو الارتفاع بدرجة أكبر أي أن المرونة الداخلية للطلب على الاستيراد تزيد عن الواحد.
- ❖ ان نمو المستوردات بمعدل يفوق معدل نمو الدخل يطرح مشكلة تأمين مستوى عال من الصادرات لتحقيق التوازن المطلوب في ميزان التجارة الخارجية وهي مسألة تبدو صعبة المنال وتزداد صعوبتها كلما ارتفع معدل نمو الدخل المخطط.

[1] خالد زهدي خواجة، استخدامات ومؤشرات إحصاءات التجارة الخارجية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2008، ص ص 10-11.

ذلك يؤدي في كثير من الحالات إلى ضرورة تخفيض معدل النمو إلى المستوى الذي يمكن إعادة التوازن إلى التجارة الخارجية وهكذا فإن التوازن الخارجي يرسم الحدود القصوى التي لا يجوز لمعدل النمو ان يتجاوزها.

2-2- معدل النمو في ظل عجز التجارة الخارجية:

ان التحليل الذي أشرنا إليه يفترض بأن تحقيق معدل النمو المطلوب يتطلب أن تكون الاستثمارات معادلة للادخار (I=S) كما يتطلب في آن واحد ان تكون الصادرات معادلة للمستوردات أي (X=M) فإذا ما اعتبرت سلطة التخطيط في البلد المعين إن هذا المعدل لايزال منخفضا عما يجب وار تأت أن ترفع به إلى مستوى أعلى فإن النتيجة المحتمة لذلك ان يتحقق عجز في ميزانها الخارجي وبالرجوع إلى معادلة التوازن العام نجد أن: I-S=M-X

أي أن الادخ ار الداخلي الناجم عن تحقيق معد ل عال من النمو تعادل الفجوة في الميزان الخارجي أو فائض الاستيراد على الحساب الجاري.

وهذا يعني أنه لا يمكن تحقيق مثل هذا المعدل بالاعتماد على الموارد الذاتية وحدها وأنه لا بد الاقتراض من الخارج لتغطية إحدى الفجوتين وبالتالي إعادة التوازن الداخلي والخارجي فـي آن واحد. أن الحاجة للاقتراض الخارجي لضمان تحقيق معدل عال نسبيا من نمو الدخل القومي، قائمة في الدول النامية غير النفطية سواء بسبب عدم قدرتها على الادخار اللازمة محليا أو بسبب عجز صادراتها عن تغطية مستورداتها[1].

2-3- معدل النمو وفائض التجارة الخارجية:

لا شك أن حالة تحقيق فائض في الميزان الخارجي، كما هي الحال في الدول النامية النفطية تحرر معدل النمو، في حدود الفائض، من عقبة الادخار المحلي كما تحرره من عقبة التجارة الخارجية، فالاستثمار المحلي يقل عن الادخار والصادرات تفوق الواردات وبالتالي فإن فائض الادخار الم حلي يعادل فائض الميزان الخارجي مما يسمح لهذه الدول بتقديم القروض والمعونات للدول النامية الأخرى دون الاضرار بمعدلات نموها المحلية.

إن هذه النتيجة هي بطبيعة الحال نتيجة نسبية تتعلق بمقدار الفائض ومدى توقع ديمومته وبمقدار معدل النمو المطلوب والممكن من زاوية ميزان العمل بشكل أساسي وهكذا يمكن لنا أن تتوقع أن قيام دولة نامية نفطية معينة برسم برامج واسعة للتطور ورفع معدل نموها إلى حدود قصوى يمكن أن يقلص الفائض

[1] خالد زهدي خواجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

المتحقق بشكل كبير لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار ان المحتوى الاستيرادي في العديد من هذه الدول مرتفع جدا سواء للاستثمار أو الاستهلاك[1].

المطلب الثاني: تأثير التجارة الخارجية على البيئة

لقد اختلفت الآراء حول العلاقة بين التجارة والبيئة، فهناك آراء تقول أن التجارة ستؤدي إلى تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، وعلى الجانب الآخر هناك من يرى أن تحرير التجارة الخارجية وما ينتج عنها من زيادة في الإنتاج والنقل، سيؤدي إلى أضرار كبيرة بالبيئة . فتحرير التجارة المبني على العدل والإنصاف في الاحتياجات الطبيعية سيساعد على التنمية البيئية والمحافظة على وتيرة التنمية المستدامة، في حين أن تحرير التجارة دون مراعاة الجوانب البيئية سيكون سببا رئيسيا في هدر الموارد المتاحة دون شعور بالأضرار التي تلحق بالبيئة.

وهكذا يظهر التعاون الدولي في مجال البيئة في مجموعة من الاتفاقات البيئية الدولية التي تهدف إلى حماية البيئة ومواجهة التلوث البيئي والحد منه بالإضافة إلى اتفاقيات (الجات) المنبثقة عن جولة أوروغواي التي تناولت موضوعات التجارة والبيئة في عدة نصوص وأحكام.

ويعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو والذي يعتبر من أهم المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا البيئة، وقد أسفر عنه عدد من الاتفاقات البيئية وبرامج العمل مثل أجندة القرن 21، واتفاقية التنوع البيولوجي، وغيرها من الاتفاقات البيئية التي تهتم بالبيئة والمحافظة عليها.

وتنامي الوعي البيئي للدول تحول الاعتقاد تدريجيا إلى أن تحرير التجارة أصبح وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس إضرار بالبيئة . كما أن القضايا البيئية فرضت نفسها بقوة على كافة مستويات الدولية والإقليمية والوطنية وفي جميع م ختلف الأنشطة خاصة بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدودا حرجة أصبحت تهدد الحاضر والمستقبل معا[2].

وكان من الضروري أن تقفز القضايا البيئية في مقدمة الموضوعات ذات الاهتمام على الصعيد الدولي. وقد تضمنت اتفاقية الجات عددا من المواد ذات صلة مباشرة بالقضايا البيئية ال مرتبطة بالتجارة

---

[1] خالد زهدي خواجة، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] تقرير اجتماع الخبراء، حول" أولويات التجارة والبيئة في المنظمة العربية"، جرائد حياة القاهرة، 2007، ص 21. عن الموقع: http:// Documentsandsetting/HD/My Documents /TradeandEnverononnment-General/ Doc Franc LAS/ doc تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/4/18.

تأتي على رأسها المادتان الأولى والثانية بشأن عدم التمييز ومبدأ ع دم التمييز في اتفاقية الجات له تأثير جوهري على صيانة وتنفيذ السياسات البيئية في البلدان الأعضاء (الجات). ويقوم مبدأ عدم التمييز على عنصرين هما: الفقرة التي تتناول الدولة الأولى بالرعاية في المادة الأولى، والفقرة التي تتناول المعاملة القصرية بالمادة الثانية بحيث تلزم هذه البلدان الأعضاء بمنح منتجات البلدان الأخرى معاملة لا تقل عن المعاملة الممنوعة لمنتجات أي بلد أخر.

وهناك أحكام ونصوص أخرى في اتفاقيات الجات تتضمن أشكالا أخرى أكثر تحديدا لحماية البيئة[1].

الآثار الإيجابية:

- ✓ التحرير التجاري يحفز النمو ويرفع الإنتاج؛
- ✓ الانفتاح التجاري هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وتعتبر التجارة أهم مصادر الدخل والثروة وهو ما من شأنه أن يخلق موارد أكبر تساهم في الحفاظ على البيئة.

الآثار السلبية:

- ✓ التحرير التجاري من شأنه أن يؤدي إلى مستويات مرتفعة من التلوث؛
- ✓ التحرير التجاري يؤدي إلى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية؛
- ✓ التوزيع الغير العادل للموارد يؤدي إلى استعمال الموارد الملوثة للطبيعة وبالتالي التخصص في منتجات غير ملائمة للبيئة وهو ما من شأنه المسا همة في تدهور نوعية الطبيعة وبالتالي الحياة الاجتماعية[2].

اتجه المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة وبالضبط منذ مؤتمر قمة الأرض سنة 1992، نحو الاهتمام بمعالجة مشاكل البيئة وما يترتب عليها من آثار على المستوى الدولي والإقليمي، حيث أصبح هذا الموضوع يشغل جميع دول العالم، ووفقا لبيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقد بل غ عدد الاتفاقات الإقليمية الدولية في المجالات البيئية، أكثر من 200 اتفاقية، واستمرارا في المناقشات والاجتماعات الدائرة في المنظمات والمؤتمرات الدولية، خلصت إلى أن هناك علاقة بين البيئة والتجارة وان المعوقات البيئية يمكن أن تكون لها تأثيرا حقيقيا على حركة ا لتجارة الخارجية وأن العلاقة الترابطية بين التجارة والبيئة

[1] تقرير اجتماع الخبراء، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 75.

تجعل كل منها يؤثر في الآخر، فالاهتمام بمجال واحد فقط يؤثر سلبا على الآخر، ولذلك يجب التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية، فلا يجب الاهتمام فقط بتحرير التجارة وما يترتب على ذلك من تنمية دون وضع الاعتبارات البيئية في الحسبان، كما لا يجب ان تعتمد الدول على الاعتبارات البيئية فقط دون مراعاة الجوانب والأولويات التنموية لبعض الدول خاصة النامية منها[1].

وقد إشارة لجنة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية ان هناك تباينا واضحا في الآراء خاصة بين الدول النامية والمتقدمة فالدول النامية تخشى لجوء الدول المتقدمة إلى تطبيق اشتراطات ومتطلبات بيئية يمكن أن تعيق صادراتها وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق، وترى ان الإجراءات البيئية قد تستخدم أحيانا كعوائق تقييدية في نفاذ المنتجات المتأتية من الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

وقد تركزت مقترحات الدول المتقدمة على أهمية إدخال الاعتبارات البيئية ضمن التزامات الجات لأن العواقب المترتبة على تلوث البيئة والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية مثل : الغابات، الأراضي الزراعية ستكون عواقبها وخيمة على كوكب الأرض، وعلى الجنس البشري والحيواني والنباتي . ورغم تحفظ الدول النامية على الاعتبارات البيئية إلا أنها اتفقت مع الدول المتقدمة على أهمية تحرير التجارة الخارجية من أجل التنمية المستدامة . كما أكدت على أهمية العمل الذي تقو م به كل من لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للدول الأعضاء[2].

المطلب الثالث: تأثير السياسات البيئية على التجارة الخارجية

ان السياسات والتدابير من أجل حماية البيئة لا تمم دون تكلفة إذ تتحمل الدولة قطاعا عاما وخاصا في سبيلها نفقات مباشرة تتمثل في المبالغ المنفقة على علاج آثار بعض الأضرار البيئية، وتلك التي تتحملها لمنع حدوث تلوث أو خفض مستوياته كما قد يترتب على تنفيذ هذه السياسات تغييرا في المراكز النسبية في العلاقات الاقتصادية بي ن الدولة وغيرها من الدول الأخرى، في مجالات تحركات رؤوس الأموال، الاستثمارات المباشرة، نقل التكنولوجيا والعلاقات التجارية... الخ.

---

[1] عبد السلام أديب،" أبعاد التنمية المستدامة"، ورقة الكترونية موجودة على الموقع:
www.nodardon.com/ Showthread. PHP 30%، تم الاطلاع عليه يوم 2018/4/18.

[2] المرجع نفسه.

فتمارس السياسات والأساليب الاقتصادية وغير الاقتصادية تأثيرا قويا على كثير من المتغيرات التي تؤثر بدورها على تجارة الدولة الخارجية سواء كانت صادرات أو واردات . إذ قد تؤثر على حجم الإنتاج ويحدث هذا التأثير من خلال التغيير في نفقة الإنتاج وهيكل الأثمان النسبية بين الداخل والخارج، شروط التجارة والمكاسب التي تعود على الشركاء التجاريين، مكوناتها ونمطها ...الخ، كما قد يحدث التأثير من خلال تقييد هذه التجارة بشكل مباشر وغير مباشر إن لم تستوف السلع ما تتطلبه الاشتراطات والمعايير . كما قد توظف أدوات السياسات التجارية ذاتها لتحقيق أغراض بيئية.... الخ [1].

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية قد يكون من المناسب أن نذكر الاتجاه نحو تطبيق سياسة بيئية على نطاق واسعة، يتم في إطار بعض المعطيات الدولية الهامة: ان الدول المتقدمة هي أكثر الدول لجوءا إلى وضع معايير وتدابير بيئية متشددة، ان معظم التجارة الدولية هي عبارة عن تجارة دول- متقدمة-، فالدول الصناعية المتقدمة تمتلك ناصية التجارة الدولية . أن معظم صادرات الدول النامية فأكثرها مواد أولية زراعية واستخراجية.

ان التجارة الخارجية تمثل نسبة محدودة من الدخل المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة في حين تشكل نسبة كبيرة في الدول النامية، ان معظم تجارة الدول النامية صادرات وواردات تكون مع الدول المتقدمة.

وان تطبيق السياسات البيئية يؤثر على حجم التجارة الخارجية، هيكلها وكذلك وجهتها الجغرافية والمكاسب التي تحققها الأطراف المتعاملة وشروط التبادل التجاري، ويعد اعمال مبدأ تضمن النفقات تجسيدا لذلك من خلال تأثيره على حجم الإنتاج، هيكل الأثمان النسبية ومعدل التبادل التجاري، ودراسة هذه العلاقة تثير بعض المسائل الهامة والعديدة التي تتداخل وتتفاعل فيما بينها من أهمها[2]:

- طبيعة المشكلة البيئية هل هي محلية أو دولية؛
- حجم نفقات مكافحة وخفض التلوث كنسبة من إجمالي نفقات الإنتاج؛
- أثر النفقات البيئية على حجم الإنتاج ونوعيته ومستوى الإنتاجية؛
- أثر النفقات البيئية على الهياكل النسبية للأسعار ومعدلات التضخم؛

---

[1] أعمال المؤتمرات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة" التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006، ص ص 45-47.

[2] المرجع نفسه.

- مدى حساسية المعاملات التجارية للتغيرات في الأسعار؛
- مدى تعويض بعض هذه النفقات بإجراءات تعويضية كالإعانات والحوافز؛
- حجم الحماية الفعلية أو الاسمية التي كانت تتمتع بها تجارة الدول قبل تطبيق السياسات البيئية؛
- مدى تطبيق الدول الأخرى لسياسات وإجراءات مماثلة؛
- يمكن ان نضيف أهمية التفرقة بين الآثار التي تحدث في الأجل الطويل والأجل القصير؛
- كما أنه مما لا شك فيه أن الكيفية التي تطبق بها السياسات ومدى تشددها أو تراخيصها تلعب دورا هاما في هذا الخصوص.

تضمين النفقات البيئية وحجم الإنتاج[1]:

أ. **تضمين النفقات ونفقة الفرصة البديلة** : يؤدي إدخال النفقات البيئية في الاعتبار على المستوى الكلي أو الجزئي إلى إعادة تخصيص الموارد التنموية بحيث يتم توجيه جزء منها للأغراض البيئية ويزداد حجم الموارد المخصصة لهذا الغرض كلما ازدادت مستويات التلوث، ومستويات خفضه المنشودة وكذلك كلما ارتفعت نفقات هذا الخفض وإع ادة تخصيص الموارد قد تعني سحبا لجزء منها من الاستثمارات الإنتاجية مما يؤدي إلى خفض إمكانات المجتمع لإنتاج السلع والخدمات وهو ما يعرف بنفقة الفرصة الاجتماعية البديلة. هذا التحول في الموارد يؤثر سلبا على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال خفض الاستهلاك من السلع المحلية. لكن هذا الخفض قد يتم تعويضه عن طريق الاستيراد لسلع مماثلة.

ب. **تضمين النفقات ونفقة الإنتاج:** يؤثر تضمين النفقات على حجم الإنتاج وبالتالي التجارة الدولية من خلال تأثيره على نفقة الإنتاج ومن ثم الهياكل النسبية للأسعار. فالمشروعات قد تكون مجبرة على التوافق مع السياسات البيئية ومن ثم عليها السعي لخفض مستويات التلوث أو تحمل النفقات والتكلفة التي يتم تقديرها من قبل السلطات المختلفة. كما أن المشروعات قد تقرر من تلقاء ذاتها إدخال الاعتبارات البيئية في الحسبان، تحت تأثير ضغط الرأي العام والمستهلكين. ومع مرور الوقت وتزايد الإدراك بأهمية البيئة صارت الجودة البيئية أحد الأصول الرئيسية للشركات الواجب الحفاظ عليها خاصة في الدول المتقدمة . ويلاحظ أن أثر مبدأ تضمين النفقات قد يكون أكثر ظهورا في القطاعات والصناعات الأكثر تلويثا، لقد قدرا الجات في عام 1971 ان النفقات الرأسمالية لإجراءات مكافحة التلوث للهواء والماء في قطاع

[1] أعمال المؤتمرات، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-47.

التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية كانت حوالي 4% من النفقات الكلية إلا أن أعلى نسبة للإنفاق كانت في: الحديد والصلب 9.8%، الورق والخشب 9.1%، 16.8 %على التوالي المعادن غير الفلزية 7.3% وبلغت حوالي 1 %في معظم الصناعات الأخرى.

ج. **تضمين النفقات والمقدرة التنافسية :** تعد المقدرة التمثيلية الطبيعية البيئية أحد أهم العوامل التي تملأ فرض نوع معين من السياسات البيئية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية واجتماعية أخرى . وتستمر الدول الغنية بيئيا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة التلوث، طالما لم يتم تضمين النفقات البيئية إلى جانب نفقات عناصر الإنتاج وتصبح كما لو كانت متخصصة في إنتاج هذا النوع من السلع . لكن تضمين النفقات قد يحدث تغييرا في طبيعة التخصص ومن ثم في نمط الإنتاج والتجارة الدولية، خاصة إذا حدث هذا التضمين من جانب واحد.

د. تضمين النفقات البيئية وشروط التجارة.

تحتل الدول النامية مكانة ذات خصوصية في المشكلة البيئية، لذا فإنه يقل عدد الدول التي تتبنى سياسات واضحة المعالم في هذا الخصوص، كما ينذر وجود الدول التي تشدد في تطبيق مثل هذه السياسات، خاصة الاقتصادية منها ومن ثم لا توجد تطبيقات كثيرة لمبدأ تضمين النفقات في هذه الدول، لذا لم تضم أسعار صادراتها النفقات البيئية، مثلما فعلت وتفعل الدول المتقدمة، هذا في الوقت الذي تحمل فيه الأخيرة النفقات البيئية على تكاليف الإنتاج.

كما تفرض الدول المتقدمة أعباء مالية على ا ستهلاك السلع والخدمات التي ترى أنها ملوثة للبيئة مثل ضرائب الطاقة كالتي تفرضها دول السويد، فنلندا، هولندا . أو الضرائب البيئية ومن أهم تطبيقاتها فرض ضريبة الكربون.

وهنا ينبغي أن نفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية، إذ لا تتأثر كثيرا شروط التجارة للدول المتقدمة فيما بينها نظرا للتقارب الكبير في التنظيمات البيئية السائدة فيها ومن ثم فالمسألة لا تدعو أن تكون ميزة تنافسية سعرية محدودة في الأجل القصير.

هذا الوضع غير المتوازن يؤدي إلى التأثير سلبا على الوضع التجاري للدول النامية[1]:

- صادرات الدول النامية : نجد أن فرض ضرائب على استهلاك بعض السلع والخدمات، يؤدي إلى خفض استهلاكها ومن ثم الطلب عليها . وإذ استمر هذا التأثير فإنه قد يدفع الدول النامية المصدرة إلى

[1] أعمال المؤتمرات، مرجع سبق ذكره، ص 47.

خفض ثمن صادراتها إلى الدول المتقدمة أي أنها تتحمل جزء من تكلفة حماية البيئة في الدول المتقدمة بغية النفاذ إلى أسواقها.

❖ واردات الدول النامية : من خلال تحميلها نفقات التدابير على الواردات من السلع المصنعة بصفة عامة، والسلع من المدخلات الوسيطة والرأسمالية بصفة خاصة، ويلاحظ أن هذه الواردات تمثل معظم واردات الدول النامية من الدول المتقدمة، كما يتميز طلبها عليها بأنه قليل المرونة، ومن ثم يكون رد الفعل لارتفاع أثمانها قليلا مما يؤثر سلبا على التكوين الرأسمالي في الدول المتخلفة، لذا ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها آلية لنقل آثار السياسات البيئية في الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

المبحث الثاني: موضوعات البيئة والتجارة الخارجية في المنظمات والاتفاقيات الدولية

جاءت الإشارة الوحيدة وغير المباشرة المتعلقة بالبيئة في الجات 1947 في المادة العشرين وهي مادة الاستثناءات والتي تسمح بوضع القيود التجارية لحماية الإنسان والحيوان والنبات والصحة ولحماية الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ بشرط عدم التمييز في استخدامها وألا تكون وسيلة حمائية، وهذا مع العلم أن اتفاقية الجات لم تذكر مصطلح البيئة بشكل صريح في المادة 20 وهي مادة الاستثناءات.

وفي الاجتماع الوزاري الختامي لجولة الا رغواي في مراكش 1994، أنشأت لجنة التجارة والبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: البيئة في المنظمة العالمية للتجارة

ان الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحقيق حرية التجارة الخارجية . وذلك بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانسياب التجارة الخارجية وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها ان تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول.

وتشير المادة 20 من اتفاقية الجات إلى مسألة البيئة فهي تعني الاستثناءات الخاصة بأحكام التجارة العامة التي تسعى بصفة عامة لحماية صحة الإنسان، الحيوان والنبات والموارد غير المتجددة، ودرجت أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة في مدخل النص التأسيسي للمنظمة العالمي للتجارة وانعكس ذلك على قضايا البيئة بوضع لجنة التجارة والبيئة، بهدف تنمية إنتاج وتجارة السلع والخدمات مع السماح بالاستعمال الأحسن للموارد العالمية طبقا لهدف التنمية المستدامة والدفاع والمحافظة على البيئة . وتهدف لجنة التجارة والبيئة إلى تحديد العلاقات بين الأحكام التجارية والإجراءات البيئية بطريقة تسمح بترقية التنمية المستدامة وهناك جانبان مهمان يوجهان عمل لجنة التجارة والبيئة.

ان صلاحيات المنظمة العالمية للتجارة في ميدان تنسيق السياسات تقتصر على التجارة وعلى الجوانب السياسية للبيئة والتي قد تكون لها آثار معتبرة على التبادل بين البلدان.
المنظمة العالمية للتجارة ليست هيئة للمحافظة على البيئة ولا تتدخل في البحث على الأولويات الوطنية أو وضع معايير تخص البيئة . إضافة إلى أن لجنة التجارة والبيئة في حالة وجود مشاكل تنسيق متعلقة

بتدعيم المحافظة على البيئة فإنها تلجأ إلى حل هذه المشاكل بطريقة تحفظ مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف وبهذا تكون النتيجة مخيبة لآمال الدول النامية[1].

حدد القرار المنشأ للجنة التجارة والبيئة داخل منظمة التجارة العالمية مهام اللجنة في تحديد العلاقة بين أحكام النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف والإجراءات التجارية المتخذة لأغراض بيئية وتلك المتخذة بموجب الاتفاقات الدولية المعنية بالبيئة، والعلاقة بين السياسات البيئية المتعلقة بالإجراءات البيئة ذات الآثار التجارية وأحكام النظام التجاري متعدد الأطراف[2].

كما اختصت اللجنة بتحديد العلاقة بين أحكام النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف والرسوم والضرائب المفروضة لأغراض البيئة والمتطلبات البيئية المتعلقة بالمنتجات، وتتضمن المعايير والنظم الفنية والتعبئة والتغليف وإعادة الاستخدام، ومن مهام اللجنة أيضا توضيح أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف بشأن الشفافية للإجراءات التجارية المتخذة لتحقيق أهداف بيئية والإجراءات والمتطلبات ذات الأثر التجاري الفعال، وأيضا العلاقة بين آليات تسوية المنازعات في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتلك المتضمنة في الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة، وتختص اللجنة بتحديد أثر الإجراءا ت البيئية على النفاذ إلى الأسواق خاصة بالنسبة للدول النامية وعلى الأخص الدول الأقل نموا منها، والفوائد البيئية الناتجة عن إزالة قيود التجارة وتشوهاتها وصادرات السلع المحظورة الاستهلاك محليا.

فضلا عن ذلك تم تكليف اللجنة بشأن اتفاقية التجارة في الخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، حيث تسمح اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة للدول الأعضاء برفض منع براءة اختراع إذا كانت تلحق ضررا شديدا بالبيئة[3].

ومن مهام اللجنة أيضا منع التدابير التجارية المستخدمة لأغراض حماية البيئة والتي تؤثر على التجارة والتطبيق الفعال لأحكام النظام التجاري متعدد الأطراف، تختص اللجنة أيضا بتحديد أثر استخدام المعايير البيئية على النفاذ إلى الأسواق وبالأخص على الدول النامية وعلى الأخص الدول الأقل نموا منها والفوائد البيئية الناتجة عن إزالة قيود التجارة وتشويهاتها وصادرات السلع المحظورة للاستهلاك محليا.

---

[1] علواني مبارك، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث، مجلة المفكر، العدد الرابع عشر، المسيلة الجزائر، ص ص 618-619.

[2] هوام رجاء، تأثير تحرير التجارة والعولمة على البيئة في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية، قسم علوم تجارية، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2011، ص ص 29-30.

[3] المرجع نفسه، ص 30.

فضلا عن ذلك تم تكليف اللجنة بدراسة كل من الفقرات المتعلقة بها في القرار الصادر عن المجلس الوزاري للمنظمة بشأن اتفاقية التجارة واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وفقا للشروط المرجعية، كما تهتم أيضا بالنظر في الإجراءات المناسبة للعلاقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية ومنظمة التجارة العالمية[1].

المطلب الثاني: المبادئ العامة لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأثرها على البيئة

تتضح العلاقة بين اتفاقية منظمة التجارة العالمية والبيئة من خلال المادة (20) والتي نصت على حق استثناء على القواعد العامة للاتفاقية لعدة أسباب من بينها حماية البيئة ،وكذلك في المادة(20) فقرة –ب– تسمح باتخاذ إجراءات ضرورية لحماية حياة الإنسان، الحيوان ،النبات ،أو الصحة والمادة 20/ج توافق على اتخاذ إجراءات تتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ ،إذا تمت هذه الإجراءات على نحو عملي بالاقتران مع قيود على الإنتاج أو الاستهلاك المحلي ،طالما هذه الإجراءات لا تتضمن إجراءات تمييزية تحكمية وغير مبررة بين الدول ،وقد اتضح من المناقشات المتعلقة بتحليل هذه النصوص أهمية معالجة النقاط التالية ، والتي من المتوقع أن يكون لها آثار مباشرة أو غير مباشرة على المبادئ العامة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية وهي[2] :

أ – العلاقة بين السياسات البيئية وال سياسات التجارية وأثرهما على التنمية ،بما في ذلك الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية .

ب– تحديد المعايير التي يتم الاتفاق عليها في معالجة موضوع البيئة وأثرها على التجارة الدولية وخاصة المتعلقة بمبادئ الجات التالية :

– قيود الاستيراد(الحظر والرسوم الإضافية) ؛

– قيود التصدير (الموافقة المسبقة، والرسوم) ؛

– الدعم والحوافز المادية ؛

[1] يحياوي سميرة، يحياوي كهينة، مكانة قواعد حماية البيئة في ظل التجارة الدولية،مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص قانون العام للأعمال، قسم قانون الأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2015–2016، ص ص21–22 .

[2] M. Damian et J-C Graz : Commerce international et développement soutenable : les grands paradigmes. Institut d'economie et de politique de l'energie. Cahier de recharche n°22. 2000 .France. pp 6-11

– الضرائب المحلية ومن أمثلتها ضرائب البيئة التي قد تفرض لضمان تنقية الهواء أو المياه أو الحد من الضوضاء أو الضرائب على المنتجات البترولية لأغراض حماية البيئة من التلوث ؛

– القواعد البيئية التي تفرض على معايير وأنماط إنتاج السلع أو تغليفها ،بالإضافة إلى أهمية موضوع الشفافية بالنسبة للقواعد التي تفرضها الحكومات في هذا المجال .

جـ – دراسة مبادئ المنظمة الأساسية مثل شرط الدولة الأكثر رعاية والقيود التعريفية ،وغير التعريفية، وتنظيم القيود لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات ...الخ .بحيث يمكن تطبيقا على ما يتم الاتفاق عليه لحماية البيئة المحلية والإقليمية والدولية .

د– تحديد بعض القطاعات السلعية ذات الاهتمام الخاص للدول النامية .سواء لتجارتها الخارجية (السلع الغذائية.المعادن. الأخشاب .الأسماك)

وتسعى الاتفاقيات العامة للمنظمة نحو تحرير التجارة الدولية وإزالة ما قد يعترض طريقها من عقبات او قيود .ومن أهم مبادئها :

1– شرط الدولة الأكثر رعاية .

2– مبدأ عدم التمييز في المعاملة.

ووفقا **للمبدأ الأول** تحظر المعاملة التمييزية بين سلع ومنتجات الدول المصد رة .وان أي ميزة تمنح لمنتج دولة معينة تنسحب فورا إلى غيره من المنتجات المماثلة من الدول الأخرى . و مقتضى **المبدأ الثاني** ،عدم التمييز في المعاملة بين السلع المستورة والسلع المحلية .بمعنى تجنب معاملة السلع المستوردة معاملة ادنى من السلع المحلية دون مبررات قوية.

كما تهدف قواعد المنظمة إلى منع إتباع سياسات حمائية على أصول غير منطقية ،كتلك المتعلقة بسبل الإنتاج أو التعبئة والتغليف. وذلك على الرغم من صعوبة التفرقة بين طرف الإنتاج ونوعية المنتج. ذلك أن المواد الملزمة المتعلقة بالمنتج قد تؤثر على إتباع أسلوب إنتاج معين.

وقد سببت هذه القواعد الكثير من الجدل حول موضوعات معينة مثل تعليق استيراد سلع معينة على شروط التعبئة والتغليف . بعيدا عن الصحة والسلامة. أو على شروط تتعلق بالمواصفات البيئية لطرق

الإنتاج في الدول المستوردة وهو ما يتعارض مع القواعد العامة لتحرير التجا رة الدولية طبقا لاتفاقيات المنظمة ويثير بالتالي منازعات بين أنصار البيئة وأنصار التجارة العالمية[1].

ولعل النزاع الأكثر ضراوة الذي أثير حول هذا الموضوع بين أنصار حماية البيئة والمنظمة هو ذلك المتعلق بقضية التونة–الدولفين وتشتمل هذه القضية على عدد من الموضو عات والتي سوف تظهر على الأرجح بصورة جلية في المناقشات المتعلقة بالتجارة والبيئة في السنوات القادمة ولذلك فانه يكون من المفيد أن نقوم بتحليل هذه المسالة بصورة مفصلة بعض الشيء.

ففي شرق المحيط الهادي فان التونة والدولفين يسبحان معا وفي أثناء عملية صيد التونة والدولفين يتم اصطياده عرضا في الشباك ويحدد القانون الأمريكي لحماية الثدييات البحرية (MMPA)على سبيل الحصر إعداد الدولفين التي يسمح بقتلها هكذا بحد أقصى معين أكثر من هذا ،فان القانون المذكور (MMPA) يمنع استيراد التونة من الدول التي لا تتبع تلك التنظيم ات سواء بطريق مباشر أو من خلال دولة ثالثة وفي عام 1991عندما تجاوزت مراكب الصيد المكسيكية الحدود المسموح بالمعدلات قتل الدولفين بأكثر من نسبة 1.20ضعف معدلات القتل الأمريكية فقد قامت الحكومة الامريكية بفرض حظر على استيراد التونة من المكسيك سواء بطريق مباشر أو من خلال دولة ثالثة واحتجت الحكومة المكسيكية بأن التصرف الأمريكي يتضمن مساسا بحقوقها التجارية . وقامت برفع الموضوع إلى جهاز تسوية المنازعات التابع منظمة التجارة العالمية وطلبت منه أن يصدر حكما في هذه المسالة.

وطعنت الحكومة المكسيكية على التصرف الأمريكي بأنه يتنافى مع المواد : الثالثة من اتفاقية المنظمة (المعاملة الوطنية) والمادة الحادية عشر (والخاصة بالقيود على فرض الحظر على الواردات والصادرات) والمادة الثالثة عشر(الحصص غير المتميزة) .

بينما دافعت الولايات المتحدة عن تصرفها أساسا طبقا للمادة 20/ب.ج(والمتعلقة باستثناءات الصحة والموارد).وقد قامت عدد من الدول بمساندة الحكومة المكسيكية بصفة رسمية . وقد أيد القرار القضائي للمنظمة موقف الحكومة المكسيكية وقام بطرح الدفاع الأمريكي وذلك استنادا للأسس التالية:

أولا:أن المادة 20 من الاتفاقية تنطبق خارج ح دود الدولة (خارج الولايات المتحدة نفسها).وان قواعد المنظمة والاستثناءات فقط هي التي تنطبق على مثل هذه الحالة .وليس على عملية الإنتاج .وعلى ذلك

[1] - J-C. Van Duysen et S. Jumel : le dévloppement durable. L'Harmattan, 2008 paris. P152

فان التشريع الأمريكي يعد تمييزا في هذه المسالة .حيث أن حصة قتل الدولفين يمكن أن تحدد فقط بعد انتهاء موسم الصيد ا لأمريكي .هذا فضلا عن أن المسائل الإدارية الأخرى كانت صعبة بالنسبة للمستوردين وان وسائل أخرى غير الحظر مثل المراقبة الدولية كان يمكن اللجوء إليها.

ثانيا: أن الولايات المتحدة تصرفت بطريقة فردية ضد المكسيك .

ثالثا: أن التصرف الأمريكي تم خارج نطاق السلطات القضائية.

وقد رأى أنصار حماية البيئة أن قرار المنظمة يعد بمثابة تهديد للحماية البيئية الواجبة . ومن هنا أطلقوا عليها وصف (منظمة ضد البيئة).

وتنحصر جوهر إجابة المنظمة حول هذا الموضوع في الفقرة التالية من أحكام الاتفاقية :(أن قواعد ومبادئ المنظمة لا تفرض قيود على حق الدولة العضو في أن تحمي البيئة الخاصة بها ضد الضرر الذي يحدث إما من الإنتاج المحلي أو من استهلاك منتجات محلية أو مستوردة وبصفة عامة .فالدولة تستطيع أن تفعل أي شيء للواردات والصادرات كالذي تفعله مع منتجاتها . كما تستطيع أن تفعل أي شيء تعتبره ضروريا لعملياتها الإنتاجية.

وطبقا لقواعد المنظمة ،فإن الدولة يمكنها أن تتصرف بطريقة فردية فقط إذا كانت:

(أ) الإجراءات التي قامت باتخاذها يتم تطبيقها على كافة الدول بالتساوي، بما في ذلك الدول المعنية، وبمعنى آخر ،إذا لم تقم بالتمييز ضد أية دولة أخرى أو مجموعة من الدول . (ب) إذا كانت الإجراءات التي تم اتخاذها تتعلق بمنتجات خارج الدولة ،وليس عملية إنتاجية أو طرق إنتاج (PPMs) والتي تحدث خارج أراضيها .وبناء على ذلك ، فإن الولايات المتحدة يتعين عليها ،طبقا للقواعد السابقة ،ألا تعترض على طريقة الإنتاج في المكسيك والتي تستخدم شبكات واسعة للصيد والمطاردة.

وفي ضوء ما تقدم ، فان المنتجين الذين تخضع طرق إنتاجهم (PPMs) لرقابة بيئية صارمة، يعتبروا أن ذلك يعد مصدرا لفقد المزايا النسبية التي يتمتعون بها وقد اشتكى هؤلاء بان تلك التنظيمات البيئية المتشددة تحدث نوعا من الإغراق البيئي بالنسبة لهم . وان قواعد التجارة لذلك لا تكون عادلة.

وعلى الجانب الآخر ،فان أنصار البيئة يخشون من تحرير التجار فيما بين الدول التي لديها تنظيمات بيئية متفاوتة ربما يؤدي إلى مستويات اقل من المنافسة فيما بينها، فمن اجل تخفيض النفقات،

فالصناعات بدلا من أن ترفع من كفاءتها ،ربما تقوم بتخفيض الإنفاق على حماية البيئة ، وربما تمارس ضغط سياسي من اجل تقليل التشريعات البيئية[1].

ومن اجل التوفيق بين الاعتبارين الرئيسيين السابقين، أي تحرير التجارة وحماية البيئة والمحافظة عليها في أن واحد ، فان أنصار البيئة والصناعة اتفقوا على اقتراح هام في هذا المجال وهو أن السلع الأجنبية التي يتم إنتاجها بطرق مناوئة للبيئة (قذرة) يجب أن يخضع بطريقة فردية لرسوم بيئية تفرض عليها عندما يتم استيرادها وان قواعد منظمة التجارة العالمية يجب أن تعدل بحيث تتضمن مثل هذه الرسوم.

كذلك فان بعض الاقتصاديين الذين يؤيدون رؤية المنظمة في مجال تحرير التجارة العالمية يعارضون تماما وجهة نظرها في مجال البيئة ،وذلك بالادعاء بان الحماية التي قدمتها للبيئة هي غير كافية .وطبقا لهؤلاء فان القيود التجارية ليست هي السبب الرئيسي للانحراف أ و التشويه للبيئة ،وانه من اجل تعظيم الرفاهة لأفراد المجتمع الدولي، فان التشويه أو الانحراف البيئي يجب أن يعالج عند جذوره، والتي هي في هذه الحالة تتمثل في بخس أسعار الموارد البيئية، أكثر من هذا .فان هؤلاء الاقتصاديين يوافقون على أن اختلاف المعايير البيئية هـ و في الواقع يعد مصدرا للمزايا المقارنة الحقيقية .فتنوع المعايير البيئية سوف يحدث حتى إذا كانت الدول تمتلك نفس الدوال الإنتاجية مع ما يصاحبا من علاقة بين الدخل والتلوث وهكذا تتنوع مصادر التمايز بين التكنولوجيا والموارد الطبيعية و الأخيرة تم تفسيرها بطريقة متسعة بحيث تشمل عوامل مثل المناخ ،السكان الموقع الجغرافي وتتلازم مع سياسات الفاقد البيئي .فمثلا .مراقبة تلوث الهواء هي دالة لسرعة واتجاه الرياح .وأيضا لكثافة السكان، فالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة وسرعة رياح اقل، سوف تحتاج الى رقابة بيئية أكثر صرامة من المناطق الأخرى وبالمثل بالنسبة للقيم الأخلاقية ،والتي تعتبر في نظر البعض مسالة ثقافة نوعية متخصصة بطريقة متسعة ، وانأ لذلك يجب ألا تفرض على البلاد الأخرى أكثر من هذا .فمن الممكن أن يحتج بأنه في مثال التونة والدولفين، فان الولايات المتحدة قامت بوضع أولو ياتها الأخلاقية في حماية الدولفين فوق مصلحة مجتمعات الصيد المكسيكية الفقيرة.

[1] صفوت عبد السلام، *تحرير التجارة العالمية وأثارها المحتملة على البيئة والتنمية*، دار النهضة العربية، مصر، 1999، ص ص.56-59.

وهناك أيضا بعض التخوف لدى أنصار تحرير التجارة من أن أنصار مذهب الحماية ربما يستغلون الاهتمام الحقيقي لأنصار البيئة في خلق حواجز ووضع عراقيل ضد منافسيهم من أنصار تحرير التجارة، حيث يستطيع أنصار مذهب الحماية دائما أن يحددوا طرق ووسائل الإنتاج (PPM) في الدول المصدرة لوصف صادراتها بأنها (غير مقبولة)، هذا فضلا على أن مسالة الحماية عادة ماتكون أكثر جاذبية للمشرعين في مختلف الدول عندما يتم تقديمها في هيئة أو مظهر بيئي ، مما يؤدي إلى الإضرار بنظام التجارة العالمي والذي تم تأسيسه وإرساء دعائمه عبر سنوات طويلة من خلال اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية[1].

وتعبر المناقشات المتعلقة بالتأثير المتبادل ما بين تحرير التجارة العالمية وحماية البيئة على درجة كبيرة من الحساسية خاصة عندما يتعلق الامر بحماية مصالح دول الشمال ضد دول الجنوب .ففي اغلب الأحوال فان الدول ذات المعايير البيئية المنخفضة هي الدول النامية أو الجنوب .وتخشى هذه الدول من أن تقوم دول الشمال باستخدام مسالة المعايير البيئية لفرض قيود على دخول منتجاتها إلى السوق الصناعية المتعددة تماما كما فعلت من قبل من خلال عوائق عديدة ومتنوعة وغير تعريفية أيضا.

ولذلك فان الدول النامية تتهم الدول الصناعية المتقدمة في هذا المجال بأنها (امبريالية اقتصادية أو بيئية)وهو ما يفيد ضمنا بان دول الشمال المتقدمة تحاول أن تفرض أولوياتها البيئية على المصا لح التجارية للدول النامية .وهي بذلك تحاول أن تفرض على الدول النامية في الجنوب الكيفية التي يتعين بها على هذه الدول أن تستخدم مواردها الطبيعية وفقا لها .كما تحتج الدول النامية على مسلك الدول المتقدمة في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع .وذلك بمقولة انه إذا ك انت دول الشمال المتقدمة ترغب في أن تتعاون دول الجنوب في المسائل البيئية بشكل أكثر جاذبية .فعندئذ فان الدول المتقدمة يجب ألا تستخدم القيود التجارية البيئية في هذا المجال ولكنها بدلا من ذلك يمكنها أن تشجع التعاون من قبل الدول النامية في الجنوب، وذلك بتقديم حوافز لها في شكل مساعدات مالية او فنية .ولذلك وفي ضوء ما تقدم فان معظم الدول النامية تؤيد أنصار حرية التجارة في دعم ومساندة الموقف البيئي لاتفاقية منظمة التجارة العالمية. وذلك بالنظر إلى الضمانات التي تقدمها منظمة التجارة العالمية لهذه الدول في النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة من خلال تحرير التجارة العالمية من كافة القيود والعقبات التي تفرض عليها.

[1] صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-59.

ويتضح لنا مما تقدم أن قواعد المنظمة لم تضع سوى بعض الضوابط العامة في مجال البيئة، وذلك ضمانا لعدم استخدامها كأسلوب للحماية المقنعة غير المتعلقة بالبيئة .وبالتالي فان هذه القواعد لا تتعارض بصفة عامة مع المعايير البيئية. كما أن هذه القواعد التي قررتها المنظمة في مجال البيئة تأخذ في اعتبارها: الاختلاف بين الدول فيما يتعلق بالمقدرة الاستيعابية الطبيعية للتلوث من خلال عدم استيراد السلع المنتجة في الدول الأخرى على إتباع تلك الدول لطرق إنتاج محددة ومحاولة فرضها على باقي الدول الأخرى .

كما أن قواعد المنظمة من خلال تشجيعها لحرية التجارة الدولية عن طريق تقييد استخدام البيئة كسياسة حمائية مقنعة تدعم وتشجع الممارسات البيئية السليمة وتفيد عملية التنمية الاقتصادية في نفس الوقت.

كما يجب ملاحظة أن التأثير المتبادل بين تحرير التجارة الدولية وحماية البيئة هي مسالة على درجة كبيرة من الحساسية. ولذلك فان آلية عمل قواعد المنظمة في هذا المجال تكتنفها الكثير من الصعوبات العملية والمعوقات خاصة في هذا المجال ولو كان ذلك على حسا ب مصالح الدول النامية في الجنوب بالمعايير والشروط البيئية الأقل صرامة. لاسيما وان علاقة المنظمة بالمعايير والشروط البيئية تقوم على التفسير العام لنصوصها (لاسيما نص المادة 20) ذلك أن منظمة التجارة العالمية لم تتعامل مع البيئة والمشكلات والسياسات البيئية بشكل مباشر. ومما يزيد من صعوبة موقف المنظمة في هذا المجال أيضا أن الحدود الفاصلة بين الحواجز غير التعريفية والسياسات البيئية المشروعة لمختلف الدول تمثل مسالة دقيقة للغاية.

ومن الناحية التاريخية فهناك تأثير متبادل بين البيئة المحلية والعالمية من خلال التجارة الخارجية، ومنذ إنشاء اتفاقية الجات في عان 1947بدات تظهر دراسات حول المشكلة البيئية و أسبابها. والفجوة البيئية بين الدول المتقدمة والدول النامية. والطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية. والسياسات البيئية وأثرها على التجارة الدولية. ثم أثر اتفاقيات المنظمة على حماية البيئة من التلوث.

كما اتضح لنا من دراسة موضوع البيئة أنها تستحوذ على اهتمام كبير من جانب المجتمع الدولي في الآونة الراهنة. حيث تعقد العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تعالج حماية البيئة من التلوث، و التنسيق ما بين السياسات البيئية لمختلف الدول في إطار الجهود الدولية التي تبذل من اجل دعم التعاون

المشترك في علاج الآثار السلبية لحماية البيئة على التجارة الخارجية ،وذلك بهدف دعم وتعزيز قدرة المجتمع الدولي على حماية البيئة ورفع معدلات التنمية الاقتصادية والأثر على التجارة الخارجية[1].

وفي ظل الا تجاه السائد عالميا في الوقت الراهن لمعالجة موضوعات البيئة بشكل جماعي .فقد انعكس هذا الاهتمام على بحث ودراسة الآثار المشتركة بين التجارة الدولية وآثرها على البيئة . ومن المتوقع أن تنعقد المزيد من جولات المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية في الم رحلة القادمة لبحث العديد من الموضوعات المتعلقة بالبيئة في ضوء نتائج المفاوضات التي تجري في الوقت الراهن حول هذا الموضوع .

وينبغي أن نتذكر دائما أن اتفاقيات المنظمة هي اتفاقيات عقدت أصلا بهدف تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعوق انسيابها بحرية وأنها ليس اتفاقية أو منظمة لحماية البيئة من التلوث، ومن هذا المنطلق فإن قواعد المنظمة أكتفت بوضع بعض الضوابط العامة في مجال البيئة .كما أنها لم تتعامل مع المسائل البيئية مباشرة،ولذلك فإنه ليس من العدل في شئ تحميل قواعد المنظمة لم توضع أصلا لهذا الغرض .وإنما يكون من الضروري العمل دائما على إدخال التعديلات الضرورية على هذه القواعد من خلال عقد جولات عديدة حول هذا الموضوع الشائك والمتشعب لاسيما من ناحية معالجة الآثار المترتبة على تحرير التجارة الدولية على حماية البيئة[2].

المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة

يتجسد التعاون الدولي في مجال البيئة في مجموعة من الاتفاقيات البيئية التي تهدف إلى حماية البيئة يقدر عدد هذه الاتفاقيات 200 اتفاقية، إلا أن ما يرتبط منها بالتجارة لا يتجاوز 20.

- **مؤتمر ستوكهولم عام 1972:** يعتبر هذا المؤتمر من أول ال‌تجمعات العالمية حول مسألة حماية البيئة الذي انعقد سنة 1972 بستوكهولم" السويد" تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية، ولقد كان هدف النقاشات التي قام بها المؤتمرون من خلال هذا المؤتمر هو تحقيق نمو اقتصادي مستمر مع الحفاظ على البيئة . خرج هذا المؤتم ر بإعلان ستوكهولم للأمم المتحدة حول البيئة البشرية، وأسس

[1] بوخدنة آمنة، "التجارة الخارجية في ظل السياسات البيئية والتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، 2009-2010، ص ص 13-15.

[2] المرجع نفسه، ص 116.

كذلك برنامج مختص بالنظر حول القضايا البيئية [1]، حيث يتضمن الإعلان 26 مبدأ الذي انبثقت منه قرارات مهمة رسمت مستقبل التعاون الدولي للبيئة، وإضافة إلى وضع خطة عمل حول البيئة البشرية التي شملت بدورها 109 توصية[2]. بعد مرور مدة زمنية من عقد مؤتمر ستوكهولم، قامت اللجنة العلمية للبيئة والتنمية إلى نشر تقرير برونتلاند عام 1987 تحت عنوان" مستقبلنا المشترك" الذي قام بتحديد أولي لمفهوم التنمية[3].

- **اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض** :أبرمت هذه الاتفاقية سنة 1973 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1975 تهدف إلى مراقبة تجارة الأنواع الحيوانية المعرضة للانقراض وأجزائها والمنتجات المصنعة منها من خلال الحضر النهائي أو الحضر النسبي لتجارة بعض الأنواع وفق الترخيص الجزئي للتجارة في بعض المنتجات أو الأنواع[4].
- **اتفاقية فينا الخاصة بحماية طبقة الأوزون:**

تم التصديق على هذه الاتفاقية في 22 مارس 1985، كان الهدف منها دعم التعاون الدولي لحماية طبقة الأوزون من الآثار الضارة لأنشطة الإنسان المختلفة لذا فهي تقدم إطار عمل يمكن من خلاله تبادل البيانات فيما يتعلق بالأمور الخاصة بطبقة الأوزون وتتعاون دول الأطراف في الاتفاقية في : إدارة البحث العلمي وتبادل المعلومات الخاصة بحالة طبقة الأوزون والكيماويات والعمليات التي تؤثر في طبقة الأوزون، وآثار التغيرات في طبقة الأوزون على الصحة والبيئة، وتطوير إجراءات للتحكم في الأنشطة البشرية ذات التأثير الخطر على طبقة الأوزون[5].

- **بروتوكول مونتو**ريال:

خاص بالمواد التي تعمل على تآكل طبقة الأوزون تم التصديق عليه في 1987/09/16 وتم تعديله عدة مرات ليتسع مجال عمله والهدف منه حماية طبقة الأوزون بإنشاء نظام تحكم في المواد الكيميائية

---

[1] نعيم محمد علي الأنصاري، التلوث البيئي (مخاطر عصرية واستجابة علمية)، دار دجلة، الأردن، 2009، ص247.

[2] مراد بن سعيد، فعالية المؤسسات البيئية الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، عدد 09، 2013، ص 215.

[3] فاطمة مبارك، التنمية المستدامة، " أصلها ونشأتها"، مجلة بيئة المدن الالكترونية، عدد 13،2016، ص16.

[4] عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص75.

[5] المرجع نفسه، ص87.

التي تسبب أضرارا لطبقة الأوزون وذلك من خلال حضر إنتاج واستخدام العديد من تلك ا لمواد ووضع قيود لاستخدام البعض الآخر[1].

- **اتفاقية بازل للرقابة على نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود للتخلص منها:**

تم التصديق على هذه الاتفاقية في 22 مارس 1989 كرد فعل للإنتاج العالمي السنوي لمئات الملايين من أطنان النفايات الخطرة على صحة الإنسان والبيئة والحاجة الماسة للتدابير الدولية اللازمة للتعامل مع نقل هذه النفايات عبر الحدود ولضمان إداراتها والتخلص منها بطريقة س ليمة بيئيا، وفي سبتمبر 1995 وافقت الدول الأعضاء على تعديل يمنع تصدير النفايات الخطيرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية للتخلص منها نهائيا أو إعادة تطويرها، في ديسمبر 1999 تم التصديق على بروتوكول بازل الخاص بإمكانية التعويض عن الخسائر الناتجة عن نقل النفليات الخطيرة عبر الحدود[2].

- **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية:**

عقد هذا المؤتمر في ريو دي جانيرو في البرازيل سنة 1992، أهم المؤتمرات التي عنيت بموضوعات البيئة، من بين المستندات التي صدرت عن هذا المؤتمر وثيقة قواعد الغابات التي تضع مبادئ للاستفادة من الغابات دون الاضرار بالبيئة، لكن الوثيقة الأهم أجندة القرن 20 التي وضعت برنامج عمل خلال القرن 21 للقضاء على المشاكل التنموية والبيئية الكبرى. كما تم الاتفاق في المؤتمر على توقيع اتفاقيتين، اتفاقية المناخ التي تعني بمواجهة التغيرات المناخية، اتفاقية التنوع البيولوجي التي تعنى بالمحافظة على تنوع الحيوان والنبات[3].

- **اتفاقية التنوع البيولوجي:**

تعتبر هذه الاتفاقية التي أنشأت من قمة الأرض عام 1992 أول اتفاقية عالمية بشأن صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وللاتفاقية ثلاث أهداف رئيسية:

- ✓ صيانة التنوع البيولوجي؛
- ✓ الاستخدام المستدام لعناصر التنوع البيولوجي؛
- ✓ تقاسم المنافع الناشئة عن الاستخدام التجاري وغير ذلك من استخدامات الموارد الوراثية بطريقة عادلة ومتساوية.

---

[1] Glossaire de envirrenemt, « aménagement de territoire et de Ministère de l'environnement et développement

[2] عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص79.

[3] غازي ابو شقرا، المشكلات البيئية والتربية على المستويين الدولي والعربي، التربية الجديدة، العدد23، 1991، ص68.

- **بروتوكول كيوتو:**

تمت هذه الاتفاقية سنة 1997 يلتزم كل طرف في الاتفاقية بتحديد وخفض انبعاث الغازات الدفيئة بغية تعزيز التنمية المستدامة، وقد حدد البروتوكول ثلاث آليات مرنة لتتمكن الدول المتقدمة من تخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة وتثبيتها وفق لمستويات 1990، وهي[1]:

- الانجاز بما يسمى بحصص انبعاث الغازات لكل دولة، وبموجب ذلك يحق لدولة ما شراء هذه الحقوق من دولة أخرى مما يؤدي بالتالي إلى عدم إلزام الدولة المشترية بخفض كميات الغاز المنبعثة من أرضها؛

- العمل على تطوير مشاريع تهتم بالحفاظ على البيئة في الدول الفقيرة كمشاريع توليد الطاقة من مصادر متجددة، فضلا عن الترتيبات والتدابير المتصلة بحماية الغابات في الدول النامية؛

- العمل على تطوير مشاريع تقوم بها الدول الصناعية لصالح دول أخرى.

- **اتفاقية روتردام الخاصة بإجراءات الموافقة على علم مسبق بشأن الكيماويات الخطيرة والمبيدات في التجارة الدولية:**

تمت هذه الاتفاقية في مارس 1998 وتمثل خطوة هامة في سبيل حماية الإنسان والبيئة من المخاطر الكيماوية الخطرة والمبيدات التي تؤدي إلى التسمم، وتتضمن الاتفاقية الإجراءات الخاصة للحصول على توزيع قرارات الدول المستوردة المتعلقة بعمليات الشحن المستق بلية لبعض الكيماويات والتأكد من التزام الدول المصدرة بهذه القرارات والنتيجة هي أن جميع الأطراف ملزمون بعدم تصدير 41 نوعا من المبيدات والكيماويات الصناعية التي حددتها الاتفاقية بدون موافقة الدول المستوردة مسبقة العلم، وتهدف الاتفاقية إلى:

- تشجيع الدول على تحمل المسؤولية؛

- التعاون في مجال التجارة الدولية التي تقوم على الكيماويات الخطيرة من أجل حماية الإنسان والبيئة؛

- تبادل المعلومات حول مواصفات هذه المواد وعمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بها وتقع هذه الاتفاقية في 30 مادة.

[1] هوام رجاء، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

- **بروتوكول قرطاجة المتعلق بالسلامة البيولوجية:**

تم هذا البروتوكول سنة 2000، الهدف من هذا البروتوكول حسب المادة الأولى منه هو المساهمة في ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال أمان نقل وتداول واستخدام الكائنات الحية المعدلة جينيا التي يمكن أن يترتب عنها آثار ضارة على التنوع البيولوجي، مع مراع اة على صحة الإنسان أيضا، والتركيز بصفة خاصة على النقل عبر الحدود[1].

- **مؤتمر الدوحة:**

المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في نوفمبر 2001، تناول ضمن موضوعاته العلاقة بين التجارة والبيئة، قد أصدر المؤتمر توجيهاته للجنة التجارة والبيئة بأن تعطي اهتماما خاصا بتأثير الإجراءات البيئية على مدخل السوق خاصة فيما يتعلق بالدول النامية والمرافق التي يشكل فيها إلغاء أو تقليل القيود التجارية والتشويهات فائدة على التجارة والبيئة والتنمية، وكذلك الاهتمام بالنصوص المرتبطة باتفاقية الترتيب ومتطلبات التصنيف للأ غراض البيئية، والعمل بشأن هذه المسائل يجب أن يتضمن تحديدا واضحا لقواعد منظمة التجارة العالمية المرتبطة باتفاقية الترتيب ومتطلبات التصنيف للأغراض البيئية وسترفع اللجنة تقريرها إلى المؤتمر الوزاري الخامس بأهمية المساعدة الفنية وبناء القدرة في مجال التجارة والبيئة[2] .

- **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** : عقد هذا المؤتمر بجوهانبورغ سنة 2002، أكد على المبادئ التي نادى بها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، واتفقت الدول المشاركة على حماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمور لابد منها للوصول إلى التنمية المستدامة استنادا إلى تلك المبادئ، ويعتبر المبدأين التاسع والحادي عشر أهمها بالنسبة للدول النامية حيث يؤكدان على المسؤولية المشتركة لكل دولة فيما يتعلق بالبيئة وفي الوقت ذاته على تفاوت هذه المسؤوليات وعلى أن تعكس المعايير البيئية الأحوال البيئية والتنموية في الدول المطبقة لها.

أكد المؤتمر أهمية بناء القدرات الوطنية في العلم والتكنولوجيا ومساعدة الدول النامية في الحصول عليها خاصة في مجال إعادة التدوير والتكنولوجيا الأنظف والأفضل، ضرورة تعاون الدول على تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان، وتحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة، كما أكد ممثلي شعوب العالم ألا تكون تدابير السياسات التجارية الموجهة

[1] هوام رجاء، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] سيد أحمد غريب وآخرون، دراسات السرية وبيئية، دار المعرفة الجامعية، مصر،1997، ص 75.

للأغراض بيئية وسيلة لممارسة تمييز أو تقييد على التجارة الدولية، وضرورة ان تستند التدابير البيئية التي تعالج مشاكل بيئية عبر الحدود أو على النطاق الدولي قدر المستطاع إلى توافق دولي في الآراء.

المبحث الثالث: دور تحرير التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة

تحتل التجارة أهمية جوهرية في مسار التنمية المستدامة للدول على اختلاف تقدمها، حيث أصبح من الثابت استحالة الاستمرار وبمعزل على أي سياسة اقتصادية أو مستوى تقدم تقني يمكن التحكم فيه إلا بشكل نسبي.

المطلب الأول: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة

تلعب السياسات التجارية الدولية دورا هاما في مجالات التعاون الدولي متعدد الأطراف، وهو ما يحدث آثارا هامة في مجال البيئة ،حيث تحمل تلك السياسات التجارية بين طياتها مشكلات البيئة عبر الحدود الدولية. ويعد موضوع آثار أنظمة تحرير التجارة الدولية على البيئة المحلية والعالمية هو من الموضوعات الهامة والمعاصرة والتي شغلت الفكر الاقتصادي الدولي بطريقة متسعة في الآونة الأخيرة وهكذا فإذا كان الفكر الاقتصادي قد اهتم منذ منتصف الثمانينات بما أثاره "أنصار حرية التجارة" حول اثر التنظيمات البيئية على حرية التجارة ، فانه على الجانب الأخر وبالتحديد منذ بداية التسعينات، فان الفكر الاقتصادي قد انشغل بدرجة كبيرة بما أثا ره "أنصار البيئة" حول اثر أنظمة تحرير التجارة الدولية على البيئة والتنمية المستدامة.

وهناك أسباب عديدة أدت إلى جذب الاهتمام حول هذا الموضوع الخاص بأثر أنظمة تحرير التجارة على البيئة ويمكن ردها إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

أولا: فالسبب الأول يرجع إلى أن الاقتصاديات الوطنية أصبحت مندمجة أكثر وبطريقة متزايدة في الاقتصاد العالمي ،وهي ما تعرف بظاهرة العولمة وما ترتب على هذه الظاهرة من زيادة حجم الاستثمارات والتجارة الخارجية ،ومن ثم زيادة حجم الآثار التي تحدثها التجارة الخارجية على البيئة.

وثانيا: فان زيادة التهديدات التي قد تحدثها المشكلات البيئية على المستوى العالمي بدأت تلقي جانبا كبير من الاهتمام.

ثالثا: فان مفهوم التنمية المستديمة والذي أصبح شائعا منذ بداية التسعينات قد وسع نطاق الاهتمام بالبيئة من مجرد فاقد التلوث إلى المحافظة على الموارد الطبيعية.

وبين ما يمثل تعظيم الربح وزيادة المقدرة التنافسية الباعث الرئيسي لأنصار تحرير التجارة، فان أنصار حماية البيئة – على العكس من ذلك – ينظرون إلى الربح والمقدرة التنافسية الدولية نظرة مختلفة بعض الشيء. وهكذا فمحور الاهتمام بالنسبة لهم لا يرتكز على نقصان الأرباح، والذي سوف يحدث بسبب التنظيمات البيئية الأكثر صرامة، ولكن ينصب محور اهتمامهم على ما يمكن أن تؤدى إليه المنافسة بين الدول ذات المعايير البيئية المتفاوتة ، لاسيما التجارة مع الدول التي لديها إهمال في الرقابة البيئية أو الدول ذات المعايير البيئية المنخفضة ،وما يمكن أن تسفر عنه من تخفيض المعايير البيئية في الدول ذات المستويات البيئية الأعلى ،أكثر من هذا فان أنصار حماية البيئة يجادلوا بان التجارة مع مناطق مأوى التلوث سوف تنتج في صورة تلوث عالمي كبير.

وسوف نركز اهتمامنا ضمن هذا الجزء على دراسة ومراجعة بعض وجهات النظر المختلفة التي تم التعبير عنها فيما يختص بالآثار المترتبة على الأخذ بأنظمة الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتحرير التجارة على البيئة.

فمن المعروف أن الدول ذات العوائق التعريفية المنخفضة وتلك التي لا تفرض قيود كبيرة على الاستثمارات الأجنبية، توصف عادة بأنها اقتصاديات متحررة أو متفتحة على العالم وعلى العكس من ذلك فالدول التي تفرض عوائق تعريفية كبيرة وقيود على الاستثمارات الأجنبية توصف بأنها اقتصاديات منغلقة. وقد ثار جدل في الفكر الاقتصادي بأن الدول التي تأخذ بأنظمة التحرر الاقتصادي تكون أكثر استقبالا للتكنولوجيا النظيفة من تلك التي تتميز بالانغلاق الاقتصادي . وربما يرجع ذلك إلى أن صادرات المجموعة الأولى من الدول (المتحررة اقتصاديا) يتعين عليها أن تفي بحاجة المتطلبات البيئية المتشددة في الخارج أكثر من هذا، فالسلع الرأسمالية، كالآلات والتجهيزات الإنتاجية والماكينات وغيرها، والتي تقوم الدول النامية الأكثر انفتاحا على العالم باستيرادها من الدول الصناعية المتقدمة، فهذه السلع سوف تجسد – على الأرجح–أحدث فنون الإنتاج في مجال التكنولوجيا النظيفة.

وتتعلق الآثار البيئية للانفتاح والتحرر الاقتصادي بمسألة إعادة التوطن الصناعي. وهكذا فقد وجدت إحدى الدراسات التي تمت في هذا المجال أن كثافة التلوث في الاقتصاديات النامية المنغلقة نسبيا تزايدت بمعدلات أعلى من تلك التي حدثت في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا.

وفي عام 1992 قرر كل من Wheelerو Birdsall نتائج مماثلة من خلال دراسة لهم قاموا بها عن بعض دول أمريكا اللاتينية . حيث أوضحوا في دراستهم أن الصناعات كثيفة التلوث تميل إلى التحرك دائما نحو الدول الأقل انفتاحا، كما هي الحال في دول أمريكا اللاتينية. وحسب دراسة هذين الكاتبين، فان مأوى التلوث تركز معظمه في الاقتصاديات الحمائية، بينما كان الانفتاح والتحرر الاقتصادي مرادفا للصناعات النظيفة. وقد أعتبر كل من Wheeler و Birdsall أن الشيلي، على سبيل المثال نموذج على الدول المفتوحة للتجارة الدولية وإحدى الدول التي لديها رقابة محدودة على المنتجات الصناعية. وأن ضعف التنظيمات البيئية على هذا النحو كان من الممكن أن يجعل من شيلي بمثابة مأوي أو ميلاد للصناعات الملوثة للبيئة، ولكن ذلك لم يحدث. ويؤدى هذا إلى الاستنتاج بأن الانفتاح في شيلي ربما يكون قد ساهم في إحداث عكس أثر التنظيمات البيئية على مأوى التلوث[1].

ويثور التساؤل في هذا المجال حول الآثار التي تحدث للبيئة في حالة قيام الاقتصاديات الحمائية بتحرير أنظمتها الاقتصادية والتجارية عن طريق تخفيض مستوى التعريفات الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على الاستثمار والتجارة الخارجية. وللإجابة على هذا التساؤل تذهب إحدى وجهات النظر، وهي المفضلة بواسطة أنصار حرية التجارة، إلى أن المزيد من أنظمة التجارة الحرة سوف يشجع النمو الاقتصادي والذي سوف يؤدى بدوره إلى خلق موارد إضافية جديدة والتي تكون متاحة من أجل حماية إضافية للبيئة، وهكذا فان زيادة الدخول والتي سوف تترتب على تحرير التجارة، سوف تؤدي إلى خلق طلب أكبر على حماية وتحسين البيئة، طبقا لأنصار هذا الرأي.

ويختلف أنصار حماية البيئة مع ذلك، مع وجهة النظر السابقة والتي تتلخص في أن الأخذ بأنظمة تحرير التجارة سوف يحدث اثأرا ايجابية على البيئة . وفي ضوء الاعتراضات التي تثور بواسطة أنصار البيئة على الأخذ بأنظمة تحرير التجارة، فيمكننا أن نعرض لوجهة نظرهم في هذا المجال وذلك على النحو التالي:

أولا: من المهم، طبقا لأنصار حماية البيئة، التحقق من أن الوفورات الخارجية البيئية (أو الخسارة الناتجة من الإخفاق في حساب قيمة عن الموارد البيئية التي تدخل في العملية الإنتاجية) تظهر في الاقتصاديات كقاعدة بدلا من أن تكون استثناء. فالتوسع الاقتصادي المصاحب لتحرير التجارة سوف يؤدى إلى إحداث زيادة متناسبة في أهمية هذه الوفورات البيئية . وهذا يعنى ضمنا أننا سوف نكون في حاجة إلى موارد

[1] Birdsall and D.Wheeler, Trade Policy and Industrial Pollution in Latin America ,World Bank Discussion Popers,No 159 ,Washington 1992

إضافية للمحافظة على المستوى الأولى للجودة البيئة، ولكي نقوم بتحسينها . ومن الشروط الضرورية للتجارة، مع أنه غير كافي، هو أن يتم إدماج هذه الوفورات البيئية في أثمان المنتجات والخدمات محل التجارة الخارجية[1].

ويمكن الرد على أنصار حماية البيئة بأنه في ظل وجود الوفورات البيئية ،فان الانحدار البيئي قد يزيد مع النمو الاقتصادي حتى في حالة اقتصاد مغلق ،ومن ثم فان التجارة الخارجية يجب أن ينظر إليها على أنها "عامل مساعدا بدلا من أن تكون هي السبب الرئيسي في هذا الانحدار ومع ذلك فإذا ساهمت التجارة مباشرة في ظهور أو إحداث الآثار الخارجية البيئية ،فهذه الحجة لا يمكن قبولها وهذه في الواقع هي الحالة مع الانحدار البيئي المتعلق بوفورات النقل .فمن الشروط الأساسية للتجارة هو النقل والذي يستلزم عادة وقود من النباتات والأشجار، ومع ذلك فالنفـقات البيئية للطاقة المستخدمة في النقل والتجارة تكون في الأغلب الأعم غير مندمجة في أثمان المنتجات محل التجارة الخارجية .وهكذا فالتلف البيئي الذي يحدث نتيجة للنقل المتزايد هو لذ لك ليس مضخم بواسطة التجارة ، ولكنه يرجع مباشرة إلى التوسع التجاري على اثر الأخذ بأنظمة تحرير التجارة.

وخلاصة ما تقدم هو أن حجم التجارة الدولية سوف ينخفض بدرجة كبيرة على الأرجح إذا ما تم إدماج الوفورات البيئية الخارجية – مثل وفرات النقل–ضمن نفقات الإنتاج على نحو دقيق.

ثانيا: إذا كان الضرر البيئي الذي حدث بسبب النمو الاقتصادي لا يمكن علا جه (مثل فقد نوع معين من الكائنات الحية أو النباتات أو الأشجار). فمن الواضح عندئذ أن العلاقة أو الدالة الموجبة بين نمو التجارة وتحسن البيئة سوف تنهار.

وثالثا: ان الطريق التي يتم بواسطتها توزيع الموارد الاقتصادية في الاقتصاديات النامية لا تؤ دى إلى المحافظة على جودة البيئة، ومن ثم فانه لا يكفي القول بان تحرير التجارة سوف يؤدى إلى خلق موارد أضافية يمكن أن يتم عن طريقها الإنفاق على تحسين وحماية البيئة.

وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بالآثار التي سوف تحدث للبيئة على أثر الأخذ بأنظمة تحرير التجارة، غير انه مما لا شك فيه فان إزالة تشوهات الأسعار التي تصاحب عادة أنماط تقييد حرية التجارة، سوف يؤدى إلى أحداث تغيرات ايجابية في مستوى الإنتاج العالمي لسلع مختلفة، وأيضا سوف يؤدى إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستهلاك والإنتاج على نحو أكثر كفاءة وفعالية، أما بالنسبة

[1] صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص38.

للآثار التي سوف يحدثها هذا التحرير على البيئة، فهي تتوقف على عوامل أخرى عديدة، والتي من بينها طبيعة السلع التي يشملها التحرير، السياسات البيئية المتبعة بواسطة الدولة التي قامت بتحرير تجارتها، وموقع الدولة في نطاق تقسيم العمل الدولي والتخصص الدولي في الإنتاج، والدرجة التي بلغتها الدولة في النمو الاقتصادي والتقدم[1].

فبالنسبة ل طبيعة السلع التي يشملها التحرير ، فانه في عام 1992 قام كل من Lopez وAndersonبتحليل اثر التجارة على البيئة من خلال دراسة قام بها على سلعتي الفحم والغذاء فقد أوضح Anderson أن تحرير التجارة في هذه السلع سوف يولد مكاسب كبيرة من الدخل عالميا، وربما يؤدى إلى تخفيض الأضرار البيئية لاسيما بالنسبة للفحم الذي يزود ثلث احتياجات العالم تقريبا من الطاقة، كما أنه يعد المساهم الرئيسي في التدفئة العالمية .وأنه في الكثير من الدول الصناعية تعد مناجم الفحم من الأنشطة التي تحقق موارد مالية كبيرة، كما أن استيراد الفحم يخضع لقيود كبيرة ،و يعني هذا أن الدول الصناعية تستورد فحم أقل مما يمكن أن يحدث في حالة تحرير التجارة في هذه السلعة .وفى حالة تحرير التجارة في الفحم وإزالة تشوهات الأسعار في هذه السلعة فسو ف يزيد استيراد الفحم بواسطة الدول الصناعية ويؤدى ذلك إلى زيادة السعر العالمي لهذه السلعة ،و هذا بدوره ربما يقلل من الطلب على هذا المصدر من مصادر الطاقة في الدول المستوردة للطاقة .و لذلك فان البيئة ربما تستفيد من جراء انخفاض التلوث الناتج من الطاقة المعتمدة على الفحم وذلك كنتيجة لإحلال مصادر أخرى للطاقة أقل أضرارا بالبيئة[2].

وفي حالة السلع الغذائية فهناك انحرافات في الأسعار أيضا وقد أوضح Anderson أنه في حالة تحرير التجارة في هذه السلع فأن أسعار الغذاء العالمي سوف ترتفع بما نسبته 25 بالمائة تقريبا، وان هذا سوف يتجسد في مكاسب صافية تقدر بنحو 17 بليون دولار أمريكي سنويا في الدول النامية وبنحو 47 بليون دولار أمريكي سنويا في الدول الصناعية المتقدمة . وان الأثر الرئيسي على البيئة سوف يتحقق من خلال إعادة توطين الإنتاج بالنسبة لبعض السلع الغذائية من الدول الصناعية إلى الدول النامية.

فقد لاحظ Anderson أن هذا سوف يكون مفيدا بالنسبة للبيئة بالنظر إلى أن الدول النامية تستخدم في إنتاجها الزراعي كميات اقل بكثير من المبيدات الحشرية والمخصبات الكيمائية مقارنة بالدول المتقدمة وكذلك فان الزيادة التي سوف تتحقق في الدخول في المناطق الريفية في الدول النامية على اثر تحرير

[1] بوخدنة آمنة، مرجع سبق ذكره، ص.39.

[2] Anderson, K: Effects on the Environment and Welfare of liberalizing World Trade ,University of Michigan Press,1992,pp.12-16

التجارة، سوف تؤدي إلى إحلال الوقود النظيف محل الأخشاب، مما يقلل من الضغط على التصحر ويساهم بالتالي في تحسين الظروف البيئية[1].

وقد اعتمد Lopez على نتائج دراسات حالات عديدة للتأكيد على الآلية التي تربط بين الفقر الريفي والانحدار البيئي ،وهكذا فالزيادة الكبيرة التي سوف تحدث في الأسعار العالمية للسلع في نطاق السياسات المتوجهة إلى الخارج ،سوف تزيد من ربحية الموارد الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية المختلفة .وهو ما يؤدي إلى أحداث زيادة كبيرة في القابلية للاتجار في القطاع الريفي ،ومن ثم زيادة الدخول التي يتم تحقيقها في هذا القطاع وتخفيف حدة الفقر فيه .مما يسهم في كسر الحلقة المفرغة التي تربط ما بين الفقر والانحدار البيئي في هذا القطاع .

وقد ذهب إلى أن الأسعار المحلية في الاقتصاديات النامية عادة ما تكون متحيزة ضد قطاع الصادرات المعتمد على الموارد القابلة للاتجار، حيث يخضع هذا القطاع بدرجة كبيرة للضرائب، بينما قطاع الصناعات البديلة عن الواردات يتم حمايته . وان تحرير التجارة لذلك سوف يزيد من ربحية قطاع الصادرات المعتمد على الموارد القابلة للتجارة، وان هذا بدوره سوف يجذب المزيد من العمل وراس المال إلى هذا القطاع مما يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو أكثر كفاءة وفعالية ولكن في حالة غياب سياسات بيئية واعية ومتكاملة. فمن المحتمل بدرجة كبيرة أن تنطلق
دورة "الفقر والبيئة" عقب تحرير التجارة. ومع ذلك فإذا ما أجبرت الشركات والمشروعات الاستثمارية على دفع نفقة الظل بالكامل عن الموارد الطبيعية التي تستخدمها فان التحرير عندئذ سوف يحدث اثأرا نافعة بالنسبة للبيئة.

كما أوضح Lopez أيضا أن الآثار البيئية لتح رير التجارة سوف تتفاوت فيما بين الدول المختلفة، فهو يرى أن التحرير يعد بمثابة وسيلة لجذب راس المال الأجنبي إلى القطاعات الحركية كثيفة راس المال وان الدول النامية سوف تتنافس فيما بينهم بتقديم الحوافز والمزايا التي تزيد من ربحية الاستثمار لديها وانه ربما يكون تقليل القيود البيئية واحدا من تلك الحوافز .وهو ما يوضح الدور الهام الذي سوف تلعبه السياسات البيئية في تحديد طبيعة الآثار التي سوف يحدثها تحرير التجارة الخارجية على البيئة، ويرجع لطبيعة السياسات البيئية المتبعة في الدول المتخلفة .

[1]Ibid p16

وأخير فقد اعتمد Lopez على الأرجح بالنسبة للدول الفقيرة أنها سوف تحصل على نصيب من الصناعات المتأخرة والتي تتضمن احتمالات ضئيلة لتعزيز النمو الاقتصادي في المستقبل في تلك الدول، وان هذا ربما يؤدي إلى زيادة توزيع الدخل سوءا وفقر أكبر، وتحطيم للموارد البيئية والطبيعية أما بالنسبة للدول ذات الدخول المتوسطة ، على الجانب الآخر، والتي تتميز بمستويات ملائمة من راس المال البشري والصناعي فيها فيمكنها أن تنجح في جذب الصناعات الحركية كثيفة راس المال للاستثمار فيها وان تستخدم مواردها البيئية لتعزيز نموها الاقتصادي[1].

وخلاصة ما تقدم هو انه ب الرغم من صعوبة التنبؤ بالآثار التي سوف تحدث للبيئة على اثر الأخذ بأنظمة تحرير التجارة .غير انه مما لا شك فيه فان للتحرير اثأر ايجابية هامة ومفيدة بالنسبة للبيئة، وهي تتوقف على عوامل عديدة من أهمها طبيعة السلع التي يشملها التحرير، والسياسات البيئية المتبعة بواسطة الدولة التي قامت بتحرير تجارتها، وموقع وأهمية الدولة التي قامت بالتحرير في نطاق تقسيم العمل الدولي والتخصيص الدولي في الإنتاج ،هذا فضلا عن الآثار الايجابية الأخرى غير المباشرة التي يحدثها التحرير على البيئة والتي تنجم من إزالة تشوهات الأسعار التي تص احب عادة أنماط تقييد حرية التجارة، مما يؤدي إليه ذلك من إحداث تغييرات ايجابية في مستوى الإنتاج العالمي لسلع مختلفة ، وأيضا يؤدي التحرير إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستهلاك والإنتاج على نحو أكثر كفاءة وفعالية وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخول المحقق ة وتوليد دخول إضافية يمكن استخدامها في حماية البيئة والمحافظة عليها .

كما أن التحرير يعد بمثابة وسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطاعات الحركية كثيفة راس المال مما يسهم في تنشيط هذه القطاعات. وبالتالي زيادة الصادرات والدخول المحققة، ورفع مستوى المعيشة ومن ثم المحافظة على البيئة والاهتمام بها.

ونخلص مما تقدم إلى أن لتحرير التجارة اثأر ايجابية هامة على البيئة بشرط إتباع السياسة البيئية الملائمة والضرورية لحماية البيئة، مع ضرورة التنسيق بين السياسات البيئية والتجارية لمختلف الدول في هذا المجال.

[1] Lopez .R, op cit, p.1145.

المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الدول النامية

لقد أصبح لتحرير التجارة الخارجية أثر كبير على البيئة والتنمية المستدامة، وذلك لسببين رئيسيين: التغيرات المناخية من جهة والتهديد بنضوب الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد من جهة أخرى، وهو ما يضع كل من الدول المتقدمة والنامية في مواجهة قضية البيئة والسعي إلى معالجتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتبدأ هذه المعالجة من خلال فرض مقاييس ومعايير على المنتجات المتداولة في التجارة العالمية تتلاءم مع حل أو تخفيف في مشكلة البيئة.

إذن المطلوب من الدول على المستويين التوفيق بين تحرير التجارة وبين الأهداف البيئية التي قد تضع قيودا على المبادلات التجارية.

وفي هذا الصدد تتباين مواقف الدول المتقدمة والدول النامية ، من حيث أن الأولى تركز على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئية ومدى تطابق الإنتاج والصادرات مع المواصفات والمعايير البيئية[1]. بينما تتخوف الثانية من الآثار السلبية للعمل بالمعايير البيئية على القدرات التنافسية لقطاعاتها التصديرية، وأيضا من إمكانية تحول تلك المواصفات إلى إجراءات حمائية تعوق نفاد منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

ويمكن التوقف في هذا المستوى عند النقاط التالية[2]:

أولا: إمكانية تطبيق المعايير البيئية في الدول النامي : من ناحية التجارة، الدول النامية لم تتوصل إلى إمكانيات كاملة تطبق من خلالها معايير التجارة الخارجية التي تضمنتها جولة الأورغواي والدليل على ذلك أنه هناك إلى حد الآن دول لم تنجح في الانضمام إلى الـ OMC.

ثانيا: المعايير البيئية في التجارة الدولية تستهدف الجهاز الإنتاجي:

بالرغم من كون تطبيق المعايير البيئية على التجارة الخارجية يأتي في مصلحة الإنسان بالدرجة الأولى من ناحية حماية حياته والحفاظ على نوعيتها إلا أن تضمين تلك المعايير ينصب مباشرة على المنتوجات أي بعبارة أوضح على الطريقة الإنتاجية ، ففي حالة ما إذا طبقت الدول الم تقدمة معايير بيئية بمقاييسها الوطنية بما يتوافق ودرجة تقدمها ، فان الدول الأقل تقدما قد لا تكون قادرة على الالتزام بالخصائص والمواصفات من خلال هياكلها الإنتاجية.

---

[1] عبد الأمير السعد، التمفصل الراهن للتجارة والبيئة، الملتقى الوطني حول أفاق التنمية المستدامة والتأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قالمة، 10-11 ماي 2010.

[2] المرجع نفسه.

ثالثا: قدرة النفاذ إلى الأسواق العالمية:

تعتمد معظم الدول النامية في تعاملها في الأسواق العالمية على ميزتها النسبية أو بعض القدرة التنافسية في النفاذ إلى الأسواق العالمية ، إلا أن هذه القدرات قد تقلل من أهميتها المعايير البيئية ذات المستويات العالية المطبقة من طرف الدول المتقدمة التي قد تشمل مقاييس صحية إلزامية ، معايير أداء صديقة للبيئة، توفير المعلومات عن المنتوج المعتمد على تحليل دورة حياة المنتج، التكنولوجيات الداخلة في عملية الإنتاج وغيرها.

رابعا: تطور البعد الخارجي للتنمية:

قريبا منذ أن اتخذت الدول النامية وضعية الدول الأقل تقدما مقارنة بالمتقدمة ، نجد أنها دائما مضطرة إلى الاستجابة إلى سياسات هذه الأخيرة أي الأخذ دائما بعين الاعتبار التوافق مع اهتمامات الدول المتقدمة وبالتالي الأولويات الوطنية التي تظهر مع التطورات لا تكون بالضرورة وفقا لمصلحة الدول النامية بقدر ما تكون انعكاسا لمتطلبات الأسواق الخ ارجية وهذه الإشكالية قد تتقاطع مع المشروع الوطني للتنمية.

خامسا: ارتفاع تكاليف الإنتاج والأمن الغذائي في الدول النامية:

يتضمن التسعير البيئي إدخال التكاليف المباشرة وغير المباشرة ، فإذا ما تم اعتمادها كمبادئ في التجارة الدولية سينتج عنها توقف عدد كبير من الدول عن إنتاج عدد مهم.

خلاصة الفصل

لعبت التجارة ومازالت على مر العصور دورا كبيرا في تحفيز التنمية الاقتصادية وتنشيط التجارة الخارجية، ويرجع ذلك إلى الثورة التكنولوجية الحديثة وإسهاماتها في زيادة الفائض الإنتاجي، بهدف استمرار المبادلات التجارية الدولية والقضاء على كل أنواع العراقيل والصعوبات التي تواجه التجارة الخارجية تم إنشاء (الغات) لتكون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعائم الأساسية للاقتصا د العالمي، وقد رئي آنذاك أن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية ومنع تكرار الكساد الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار.

وفي الاتجاه الآخر كانت المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة قد شعرت بالخطر البيئي الذي بدا يهدد الحياة البشرية والكائنات الحية بما فيها النبات، من جراء التلوث الناتج من المخلفات الصناعية والزراعية، والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية المتاحة . فظهر في الأفق مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية أكثر شمولية وإنصاف من المفهوم التقليدي لها. وإذ أصبحت التنمية الاقتصادية تعني الحد من الاستغلال المجحف للرأس المال الطبيعي والحفاظ على البيئة وعلى صحة وسلامة الإنسان في الحاضر والمستقبل، ومع استمرار الضغط الدولي عن طريق التنظيمات والتجمعات غير الحكومية على ضرورة الحفاظ على كوكب الأرض، والحد من الإسراف في استغلال الموارد الطبيعية بحجة تنشيط التجارة الخارجية، بدأت المؤتمرات والقمم الدولية الخاصة بالبيئة تنعقد هنا وهناك من أجل وضع أسس وقواعد تشريعية تهتم بموضوع الاستدامة لكوكب الأرض من أجل مستقبل مشترك.

الفصل الرابع

التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

مقدمة الفصل

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها عليه الظروف التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقد رام هذا التحول قيام الجزائر بحملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة، وفي إطار مشاركاتها الدولية وقعت وصادقت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والدولية الخاصة بمحاربة التلوث والحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، وبهدف الاندماج في التجارة الخارجية بدأت الجزائر في مسيرتها التفاوضية مع المنظمة العالمية للتجارة رغم أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مازالت تقف كحاجز كبير أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أصبحت مطلبا دوليا وشرطا أساسيا للاندماج في المبادلات الدولية.

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

تشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع والتي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية لها، ويعتبر تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها الجزائر التي تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضياتها.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

1 -المؤشرات البيئية:

إن الوضع البيئي السائد السابق أدى إلى التفكير بجدية في المسائل البيئية وتهيئة الإقليم وتسيير المدن، الذي أدى إلى الخروج بتقارير وطنية لحالة ومستقبل البيئة لسنة 2000، وأقره مجلس الوزراء في 12 أوت 2001، وكان هذا التقرير ثمرة تشاور وتبادل مختلف الآراء بين عدة أطراف من فروع وزارية، وكالات ذات طابع بيئي، جامعات، دراسات وغيرها، وقام هذا التقرير بتشخيص ثلاث محاور:

أ. الوصول إلى التحديد بدقة الظواهر الضعيفة من الطابع المادي للإقليم.

ب. التأكيد على العجز وعدم كفاية الوظائف الدستورية والقانونية.

ج. اكتشاف الثغرات والنقائص في السياسات العامة المتبعة.

واستنادا إلى الأهداف والإجراءات الممكن اتخاذها من أجل تعزيز سياسة وطنية تتبع التنمية المستدامة كنموذج تنموي شامل، كان من الضروري وضع إطار قانوني وتشريعي يكمل الاستراتيجية الوطنية، فكان ذلك من اهتمامات المخطط الوطني للعمل البيئي والتنمية، حيث وضع القوانين، الإطار (البيئة، تهيئة الإقليم)، وقوانين قطاعية (تسيير النفايات، حماية الساحل، خلق مدن جديدة وتهيئتها في الهضاب العليا والصحراء)[1].

[1] محمد ظاهري قادري، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006، ص ص 35،36.

وفي إطار دعم السياسة الوطنية من أجل التنمية المستدامة، ظهرت عدة مؤسسات متخصصة تهتم بالمسائل البيئية، التكوين والأمن البيولوجي، نذكر أهمها[1]:

- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- الوكالة الوطنية للنفايات والأمن البيولوجي.
- الوكالة الوطنية لعلوم الأرض.

وفيما يلي نستعرض أهم المؤشرات البيئية:

❖ **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية :** يساهم في خلق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعل الفلاحة تلعب دورا هاما في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويهدف إلى إعادة الحياة في المناطق الريفية وبالخصوص المناطق المعزولة والمهمشة.

وجاء هذا المخطط استجابة للتحديات الناجمة عن الأمن الغذائي للبلاد، وتدهور الموارد الأساسية الطبيعية. يساهم المخطط أيضا في وضع الاستراتيجية للبيئة الريفية المستدامة، والتي هدفها الحماية والمحافظة على المناطق الريفية، وتحسين الشروط المعيشية لسكان الريف.

وفي مجال دعم البيئة الفلاحية، تم إنشاء الصناديق التالية:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- صندوق التنمية الريفية.
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق السهلية والرعوية.

❖ **الغابات:** تطور معدل المساحات الغابية في الجزائر ليصل إلى 22% المطلوبة للتوازن البيئي بهدف إعادة الإرث الغابي، مخطط وطني للتشجير، تم وضعه منذ عدة سنوات، ويهدف إلى إدخال أنظمة اقتصادية فعالة، تسمح لسكان الريف من تحسين مداخليها وظروف معيشتها، تدخل في إطار تنمية فلاحة الجبال، تقسيم الأراضي ومكافحة التصحر[2].

[1] محمد ظاهري قادري، مرجع سبق ذكره، ص261.

[2] عمراني سفيان، واقع التنمية المستدامة في الدول النامية– دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة08 ماي1945، قالمة، 2010، ص136.

❖ **مكافحة تلوث الهواء :** من خلال إنشاء مراكز مراقبة نوعية الهواء، وبرامج لإزالة التلوث، وفي هذا الإطار تم تدشين شبكات سماء صافية" مراقبة نوعية الهواء" في الجزائر، (بدعم من البنك الدولي بقرض قيمته 36.6 مليون دولار).

كما بادرت مؤسسات توزيع المحروقات إلى توزيع المحروقات الخضراء (البنزين بدون رصاص) في أكثر من 112 نقطة بيع موزعة عبر كامل التراب الوطني، مما يساعد على تخفيض نسب الغازات المنبعثة من السيارات ووسائل النقل الأخرى[1].

2 –**المؤشرات الاقتصادية:**

❖ **اقتصادية ومالية:** شهد الاقتصاد الوطني تطور إيجابي في المؤشرات المالية والاقتصادية بداية من سنة 2006، إذ تدل الأرقام وميزانية الدولة لسنة 2008 على أن البرنامج التكميلي لدعم النمو لازال قائما، ويحظى بالأولوية لما يحتويه من مشاريع واستثمارات عمومية ذات أهمية وانعكاسات إيجابية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي فبعد المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة الذي خصصت له 7 ملايير دولار، حضي برنامج دعم النمو بمبلغ 55 مليار دولار، كما سجل البنك العالمي في تقريره الذي اهتم بالآفاق الاقتصادية العالمية لسنة 2009 والذي يدرس فيه آثار الأزمة المالية العالمية على ارتفاع الناتج الداخلي الخام على المستوى العال مي نموا ملحوظ في ال جزائر سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 [2].

وبشأن مساهمة الاستهلاك في ارتفاع الناتج الداخلي الخام أكد البنك العالمي أن الاستهلاك الخاص والاستهلاك العمومي ارتفعا ب 1.9% و1%خلال سنة، مقابل 0.5 %و0.6% في سنة 2005.

- فائض تجاري 14.3 مليار دولار نهاية جوان 2007.
- وصول رصيد صندوق ضبط الإيرادات البترولية إلى مستوى يفوق 40 مليار دولار سنة 2007.
- وانخفاض حجم الديون الخارجية الجزائرية سنة 2007إلى 5.1 مليارات دولار مقابل 5.47 مليارات دولار سنة 2006.

[1] عمراني سفيان، مرجع سبق دكره، ص137.

[2] احمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في الدول النامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية، جامعة الجزائر،2008، ص ص 77،78.

- احتياطي الصرف قدر ب 140 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2008 أي بزيادة قدرها 30 مليار دولار مقارنة بالاحتياطي المسجل في نهاية 2007[1].

❖ **توليد النفايات وإدارتها :** متابعة ومراقبة الاستثمارات الصناعية من بداية الدراسة التقنية التي تحدد مدى تأثير المشروع على البيئة، وهذا في مجالات مراقبة نوعية النظام البيئي، تسيير وتقليص المواد الصناعية الخطرة، ترقية التكنولوجيات التطبيقية وتنمية التكوين المتخصص في البيئة[2].

ومن أجل تحسين تسيير النفايات الصناعية، ومكافحة التلوث الصناعي ولهذا تم استثمار مبالغ كبيرة من طرف الدولة عن طريق تفعيل البرامج التالية[3]:

- سماء صافية لمراقبة نوعية الهواء.
- مخطط تهيئة الساحل.
- عقود الأداء لعدة وحدات صناعية ملوثة.
- البرنامج الوطني لتسيير النفايات الخاصة.

❖ **الإجراءات الضريبية:** لقد تم في قوانين المالية لسنة 2000 إلى 2005 إضافة ضرائب جديدة متعلقة بحماية المحيط والبيئة، هذه الإجراءات كانت تخص النفايات الصلبة، العوامل الصناعية والانبعاثات الغازية، وتتمثل في إضافة رسوم على كل من[4]:

- رفع النفايات المنزلية.
- تخزين نفايات نشاطات العلاج.
- عدم تخزين النفايات الصناعية.
- التلوث والمحروقات، والرسوم على المياه الصناعية المستعملة.

[1] احمد زيطوط، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, le governementAlgeriénne, juillet 2005, Algérie, p69.

[3] عمراني سفيان، مرجع سبق ذكره، ص140.

[4] المرجع نفسه، ص140.

3 –**المؤشرات الاجتماعية:**

❖ **التعليم:** يعد التعليم في الجزائر إجباريا لمدة 9 سنوات، وهو مجاني في جميع مستويات التعليمية أو التكوينية الحكومية . وتسهر الدولة على ضمان التعليم لجميع الأطفال البالغين سن التمدرس، حيث وصلت نسبة التمدرس إلى 96.8%.

حيث أدى تحسين خدمات التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس إلى تخفيض الأمية بالنسبة للرجال والنساء إلى نسب أقل ، وقد فاقت ميزانية التسيير للتربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين ا لمهني 430 مليار دينار لسنة 2008[1].

❖ **الصحة:** وضعت الدولة عدة برامج للتكفل بالمرضى ومكافحة الأمراض، التلقيح المجاني للأطفال للوقاية من الأمراض، حيث انخفض عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ سنة من 130 إلى 120 لكل 1000 ولادة.

أما بالنسبة للبنية التحتية والتأطير قامت بإنجاز مستشفيات جديدة مع وضع نظام جديد لتسيير هذه المؤسسات والصحة الجوارية، كما ارتفع عدد الأطباء وشبه الأطباء، مما ساعد على الكشف وتوفير العلاج للمرضى بصفة مستمرة. هذه المبادرة لقطاع الصحة التي انطلق في تطبيقها بداية من سنة 2008 جديرة بالاهتمام والمتابعة، وتحسين مستواها . وقدرت ميزانية التسيير لقطاع الصحة بحوالي 129 مليار دينار، مما يعكس أهمية الصحة ضمن برامج الدولة[2].

❖ **الفقر والبطالة:** أدت الأزمات الاقتصادية السابقة في ظل انخفاض أسعار البترول، التي انعكست سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، مما أدى بالدولة للجوء إلى صندوق النقد الدولي ، وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، الذي يهدف إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى، إلا أنه انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية، من خلال تفشي ظاهرة البطالة وتوسع رقعة الفقر.

وللحد من هذه الظاهرة تم إعداد برنامج وطني موازاة مع المؤتمر العالمي حول أهداف الألفية للتنمية، وعودة الانتعاش إلى الاقتصاد الوطني، تزامنا مع أسعار البترول وبدء تطبيق البرامج التنموية، وتم توجيه النفقات إلى الدعم التربوية، وإلى نشاطات الدعم الاجتماعي، وتجدر الإشارة إلى التقدم

[1] Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, le governementAlgeriénne, juillet 2005, Algérie, p28.

[2] أحمد زيطوط، مرجع سبق ذكره، ص84.

الملموس في ميدان مكافحة الفقر، والتخفيض من اللا مساواة بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق، حيث كان متمركز في المناطق الريفية، في حين يعرف انخفاضا في المناطق الحضرية، غير أن التحول الديمغرافي يتميز بعدم الاستقرار نتيجة تأثره بعدة عوامل[1].

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

قامت الوزارة المكلفة بحماية البيئة بإ عداد مخططا وطنيا لنشاط البيئة والتنمية المستدامة، يحدد من خلاله مجمل الأنشطة التي تعتزم الدولة القيام بها في هذا المجال، وهكذا بدت الحاجة إلى استراتيجية وطنية تتمحور حول التوافق بين التنمية الاقتصادية وتقليص نسبة الفقر، والحفاظ على توازن مختلف الأنظمة البيئية وإسنادها بمخطط وطني للبيئة والتنمية المستدامة[2].

1 -محاور الاستراتيجية الوطنية:

تتموقع هذه الاستراتيجية ضمن منطقة التنمية المستدامة وانطلاقا من معاينة التقرير الوطني حول البيئة لسنة 2000 كان من الضروري أن تشرع الجزائر في بناء استراتيجية وطنية للبيئة تمتد لعشرة سنوات تدور حول المحاور التالية[3]:

أ-بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر؛

ب-الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية، والتنوع البيئي؛

ج-تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، عمليات التطهير لمختلف الشبكات.

أما من حيث المبادئ الخاصة بهذه الاستراتيجية فهي تقوم على المبادئ التالية[4]:

- ✓ إدماج القابلية البيئية في استراتيجية تنمية البلد قصد الحث على نمو دائم وتقليص الفقر؛

---

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، ياسين بن اشنهو، المحيط والتنمية في الحوض الأبيض المتوسط، منشورات زرياب، الجزائر، 2004، ص39.

[2] يحي وناس، "الآليات الوقائية لحماية المياه من التلوث في التشريع الجزائري "، (مداخلة في ملتقى الماء ورهانات المستقبل)، أيام 19-21 نوفمبر 2006، ص28.

[3] كربالي بغداد، حمداني محمد، "استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر"، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، سنة 2007. www. ulur.nl

[4] شلابي عمار، مرجع سبق ذكره، ص29.

✓ وضع سياسات عمومية فعالة ترمي إلى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة يرتبط نمو نشاطها الاقتصادي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص.

✓ اعتبار البيئة قيمة يحميها القانون من خلال مراقبة مختلف السلوكيات المادية بالبيئة، وتحميل الملوث مسؤولية التعويض بدفع جميع التعويضات وإزالة كل المخاطر والمضار الماسة بالبيئة.

2 -**أهداف الاستراتيجية:** تهدف الاستراتيجية الوطنية إلى تحقيق أربعة أهداف كبرى تتمثل فيما يلي[1]:

أ - **تحسين صحة ونوعية المواطن:** يتحقق ذلك بواسطة:

- تهيئة المساحات الخضراء؛
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وبضواحي المناطق الصناعية؛
- تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية وإدارة البيئة؛
- تقليص إنتاج النفايات وإدخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات سواء على المستوى المؤسساتي أو المالي.

ب -**المحافظة على رأس المال الطبيعي وتحسين منتجاته:** ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق ما يلي:

- زيادة مساحة الغطاء الغابي والمناطق المحمية، حماية الأنظمة البيئية الهشة وإعطاء أهمية للتنوع البيولوجي والمناطق الشاطئية؛
- التوزيع العقلاني للموارد واعتماد تكنولوجيا إنتاج واستعمال أكثر ملائمة؛
- توضيح الطبيعة القانونية للعقارات أي حق الملكية واستعمال للأراضي الفلاحية والسهبية.

ج -**تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية:** من خلال:

- عقلنة استعمال الموارد الأولية الصناعية؛
- عقلنة استعمال الموارد الطاقوية؛
- تحويل وإغلاق المؤسسات العمومية الأكثر تلوثا والأقل مردودية مالية؛
- تحسين التسيير البيئي والتحكم في تكاليف الإنتاج وتحسين صورة وسمعة القيمة التجارية للمؤسسات وترقية التكنولوجيا النقية.

د -حماية البيئة الشاملة من خلال:

- حماية الواحات من النفايات المنزلية؛
- بدء تنفيذ مخطط النشاط الوطني لمكافحة التصحر؛

[1] شلابي عمار، مرجع سبق ذكره، ص29.

- وضع حيز التنفيذ للاستراتيجية الوطنية ومخطط الاستعمال الدائم للوقاية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

3 -أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر:

لقد أصبحت البيئة ومشكلاتها ذات طابع عالمي من حيث الآثار المترتبة عليها هذا ما جعل المجتمع الدولي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يتعامل مع المشكلات البيئية خارج الحدود الجغرافية والأطر السياسية، هذا ما يظهر جليا من خلال الاتفاقيات العديدة التي أبرمت في مجال حماية البيئة من التدهور والتنمية المستدامة، ومن بين القضايا الأساسية التي طرحت قضية تأكل طبقة الأوزون والتنوع البيولوجي، والتغيرات المناخية، ومشكلة التصحر، وهذا ما جعلنا نحاول من خلال ما سيأتي تناول أهم الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر[1]:

3-1- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ:

تهدف هذه الاتفاقية إلى الوصول وفقا لأ حكام متفق عليها وذات صلة إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من طرف الإنسان في النظام المناخي وينبغي الوصول إلى هذا المستوى في فترة زمنية كافية لإعطاء فرصة للنظام الايكولوجية بأن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ فتضمن بذلك عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر وتمضي قدما نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

لقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية وهي بذلك تلتزم كباقي الدول النامية الأخرى بتطبيق المادة 12 من الاتفاقية وهذا ما جعلها تشارك في كل المؤتمرات المتعلقة بهذا الشأن (مؤتمر بون بألمانيا، كيوتو باليابان، بيونس آيرس بالأرجنتين).

وعلى هذا يتضمن الالتزام الوطني ما يلي:

- انجاز جرد وطني للغازات الدفيئة؛

- انجاز استراتيجية وطنية للتقليل من الغازات الدفيئة ويتم هذا بمشاركة عدة قطاعات؛

[1] التنمية المستدامة في الجزائر، تاريخ التصفح،2018/04/18، متاح على
www .benhasine .over(2018/03/23)blog.com /article-32718016/html

– القيام بدراسات حول الآثار المحتملة الناتجة ن التغيرات المناخية.

وهكذا استفادت الجزائر بمشروع جهوي (RAB/94) الذي يسمح لبلدان المغرب (الجزائر، تونس، المغرب) برفع خبرتها ومعرفتها من أجل التماشي مع الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية من خلال إجراء سلسلة من الورشات والملتقيات الوطنية، حيث أن هذا المشروع سمح بإنشاء مراكز للإعلام في مجال الطاقة المستديمة والبيئة(IEDE) التي تشجع على الاستعمال الفعال للطاقة المتجددة في القطاع التجا ري والسكني، وفي هذا الإطار تم إنشاء اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية(CNCC)، بالإضافة إلى ذلك قامت الجزائر بإنجاز تقرير وطني حول تثبيت الغازات الدفيئة وإرساله إلى أمانة الاتفاقية الإطارية حول التغيرات المناخية خلال سنة 2000 زيادة على ذلك قامت بتبني مخطط عمل في هذا الإطار.

3-2- حماية طبقة الأوزون:

إن تناقص تركيز الأوزون في طبقات الجو العليا يمكن أن يصل إلى الأرض بقدر أكبر من الأشعة البنفسجية، وهذا ما قد يؤدي بدوره إلى الإصابة بالعديد من الأمراض والإضرار البيئية، لهذا تم إصدار بروتوكول مونتريال سنة 1977 الذي يعتبر نموذجا للتعاون العالمي في مجال حماية البيئة وقد ازدهر هذا التعاون نظرا لتفهم الدول المتقدمة للمشاكل البيئية التي تعاني منها الدول النامية.

لقد صادقت الجزائر خلال 20 اكتوبر 1992 على بروتوكول مونتريال لتصبح بذلك طرفا متعاقدا بتاريخ 18 جانفي 1993 حيث أن كمية استهلاك الجزائر للمواد المدمرة قد وصلت إلى طبقة الأوزون SAIO سنة 1991 بمقدار 2144 طن لعدد سكان يقدر ب 24.5 مليون نسمة بنسبة 0.09 كلغ لكل ساكن.

لهذا صنفت الجزائر بسبب هذا الاستهلاك ضمن الدول التي يمكن تخصيصها بإعانات مالية من الصندوق متعدد الأطراف المتواجد بمدينة مونتريال بكندا والذي أنشأ بهدف تنفيذ بروتوكول مونتريال طبقا للمادة الخامسة منه.

وقد تمثلت مهام مكتب الأوزون الجزائري فيما يلي:

- تشخيص مستعملي المواد المضرة بطبقة الأوزون من أجل مساعدتهم لتطوير مش اريع تستعمل التكنولوجيا البديلة؛

- القيام بحملات إعلامية من أجل تحسين الرأي العام بالمشاكل البيئية المرتبطة باستعمال المواد المضرة بطبقة الأوزون؛
- اقتراح إجراءات تنظيمية تمس تطوير وانطلاق عمل بروتوكول مونتريال؛
- خلق الاحتكاك بين الهيئات الوطنية والدولية المعنية بهذا البرنامج؛
- اقتراح الرسوم الجمركية وإجراءات تشجع على الإقلاع على استعمال المواد المضرة بطبقة الأوزون؛
- كما تكفل مكتب الأوزون بتنسيق وتخطيط وتسيير النشاطات وض مان متابعة سير مشاريع الاستثمار؛
- تشجيع استعمال إشهار "لا تسيء لطبقة الأوزون ولا تستعمل المواد المضرة بطبقة الأوزون".

3-3- التنوع البيئي:

يعد التنوع البيئي أساس التنمية المستدامة ومصدر الأمن الاقتصادي والبيئي للأجيال القادمة، فهو يشمل كل أنماط الحياة والأنظمة البيئية (البرية والبحرية والمركبات الايكولوجية) وهو بذلك يوفر موارد عديدة كالأغذية والمواد الأولية والتنوع النباتي والسلالات الحيوانية التي تحتاجها الزراعة.

ونظر لبعض نشاطات الإنسان الضارة كالتلوث والحرائق والصيد الجائز ...إلخ سجل نقص وافتقار كبيرين في التنوع البيئي، لهذا جاءت المبادرة العالمية المتمثلة في اتفاقية التنوع البيئي التي انعقدت بريو ديجانيروو من 03 إلى 14 جوان 1992 عشية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وكانت تهدف إلى ضمان تطبيق عمل دولي فعال للتقليص من إتلاف الأنواع البيئية والأنظمة البيئية.

ولقد صادقت الجزائر خلال 6 جانفي 1995 على اتفاقية التنوع البيولوجي، ومن أجل تحضير الاستراتيجية وبرنامج عمل في هذا الإطار وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في متناول الحكومة مبلغ 335 ألف دولار، ودائما في هذا الإطار جاء القانون 03/10/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي نص من خلال الموارد (40،41،42،43) على العناية بالمناظر الحية الحيوانية غير الأليفة والفصائل النباتية الطبيعية والوسط الذي يحتضنه وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطنها والأوساط الصحراوية وحماية الإطار المعيشي كما تم تحويل بعض مناطق التراب إلى مناطق محمية من خلال إنشاء الحظائر الوطنية والمساحات الطبيعية ومناطق الصيد.

4-الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر:

يعد التصحر كارثة طبيعية واجتماعية تهدد المجتمعات البشرية لما يتسبب فيه من خلل في التوازن بين العناصر المختلفة المكونة للنظم الايكولوجية، وتدهور خصائصها الحيوية وانخفاض إنتاجها.

كما أن التصحر والجفاف له تأثير على التنمية المستدامة عن طريق ارتباطها بمشاكل اجتماعية هامة مثل الهجرة والنزوح.

لقد كانت الجزائر من بين الدول الأوائل التي طالبت المجتمع الدولي بمكافحة هذه الظاهرة وأهمية تجنيد كل القدرات المادية والبشرية للحد منها، لهذا لعبت الجزائر دورا هاما في انجاز هذه الاتفاقية من خلال إلحاحها ا لمستميت بضرورة انجاز آلية تشريعية دولية للتصدي لمشكلة التصحر، وعند انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لسنة 1992بريو ديجانيرو الذي أعرب عن تأييده الأخذ بهج متكامل جديد لمعالجة المشكلة وبهذا وصل المجتمع الدولي إلى قرار من أعلى مستوى سياسي لتأ سيس اتفاقية دولية لمكافحة التصحر وتستحق إجراءات عاجلة خصوصا في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد والتصحر.

وصادق الجزائر على هذه الاتفاقية في 1996 هذا ما يعتبر التزاما صارما لإدماج مكافحة التصحر ضمن سياساتها التنموية.

ووفقا للمادة التاسعة لهذه الاتفاق ية بدأت الجزائر في إعداد برنامج وطنيا للحد من هذه الظاهرة الذي يرتكز على صيانة وحفظ الموارد الطبيعية، والمشاركة العملية للسكان المحليين، والهدف من هذا البرنامج هو إعداد استراتيجية طويلة المدى لمكافحة التصحر وتخفيف الجفاف بالتأكيد على تنفيذها وإدماجها في السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

إن هذه الاتفاقية التي أعطت فرصة العمل في الإطار العالمي وهذا ما بدوره ما جعل الجزائر تشارك في المؤتمر الأول الذي أجري بروما خلال شهر أكتوبر 1997 الذي تم فيه البحث عن الميكانيزم المالي لتطبيق هذه الاتفاقية.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر ومن أهمها:

1. **ضعف معدل النمو الاقتصادي :** يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 تم تبني اقتصاد اشتراكي القائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي مستمر، وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول وليس محصلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فإن الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول وتغيرات المحيط الدولي.[1]وقد أثبتت الصدمة النفطية لسنة 1986(تدهور سعر البترول) هشاشة الاقتصاد الوطني إذ ترتب على ذلك بروز عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم، ارتفاع حجم البطالة، ارتفاع المديونية ونقص العملات الأجنبية بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو التي أصبحت معدلات سالبة خلال الفترة 1986-1994. حينها طبقت الجزائر إصلاحات اقتصادية ذاتية قصد تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق، والتي من خلالها تم مراجعة العديد من الآليات المتحكمة في الاقتصاد واتخاذ الإجراءات التالية[2]:

- تطهير المؤسسة العمومية ومنحها الاستقلالية وتحريرها من الضغوط المباشرة للدولة بإخضاعها للقانون التجاري في معاملاتها؛
- تشجيع المؤسسات على التصدير باعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة حيث تم إلغاء الحدود القصوى المسموح له باسترثمارها مع إلغاء التصريح المسبق؛
- مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها وجعلها تعتمد على قواعد السوق.

ورغم الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الذاتية إلا أن الأوضاع في نهاية الثمانينات لم تتحسن خاصة على مستوى النمو الاقتصادي الذي شهد معدلات سالبة، وقد سمح برنامج التعديل الهيكلي

[1] قدي عبد المجيد، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية"، مجلة les cread du cahiers، العدد 61، 2002، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص14.

بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي بحيث سجل معدل 3.8% سنة 1995 إلا أنه انخفض في سنة 1996 إلى 3.3%ثم إلى 1.2% سنة 1998 ليرتفع إلى 4.6% سنة 1999.[1]

ورغم تحسين مستوى النمو الاقتصادي إلا أننا نلاحظ ما يلي[2]:

- تذبذب معدلات النمو نظرا لارتباطها بتقلبات أسعار البترول بالنسبة للمحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، كما أن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وحسب توصيات البنك العالمي يجب تحقيق معدل نمو في حدود 7%[3].

- تدهور القطاع الصناعي وعدم مساهمته في النمو الاقتصادي بحيث سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1993-1998.

- تدهور الظروف الاجتماعية بعد إقرار خوصصة المؤسسات العمومية، وكذلك تحرير الأسعار مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 28% سنة 1998 واتساع حدة الفقر.

وفي سنة 2001 تم اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد إلى غاية 2004 وقد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري قصد تحفيز النمو من خلال إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الاستثمار وكذلك تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبفضل الإصلاحات المتخذة خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو، كما يتضح في الجدول التالي:

[1] صالح تومي، راضية بختاش، "أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد السابع، 2006، ص20.

[2] المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، 2005/2004، الجزائر، ص120.

[3] المرجع نفسه، ص22.

الجدول رقم(4-1): تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2010-2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو الاقتصادي (نسبة)	2.4	4	3.4	2.8	3.8	3.7	3.3

المصدر: Algérie, comptes économiques, 2008.www.ons.dz.statistique

الشكل رقم (4-1): تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2010-2016

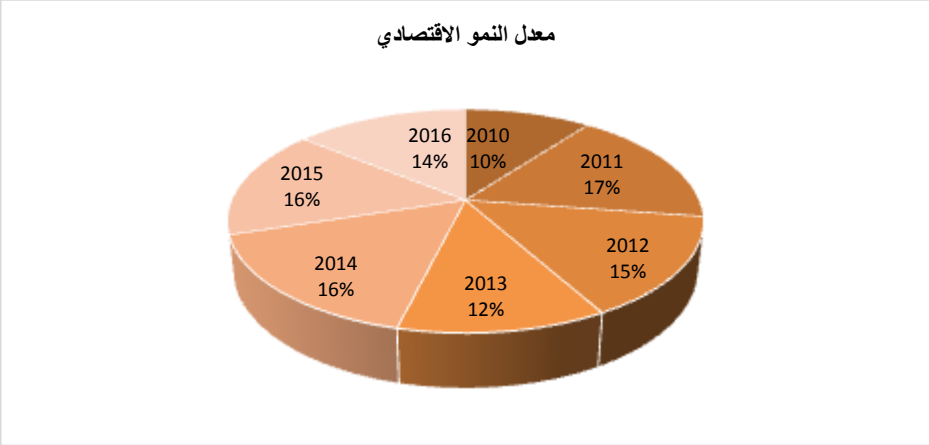

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول

يتضح من الجدول والشكل السابقين تذبذب في النمو الاقتصادي، مما يدل على أن التذبذب في النمو الاقتصادي يرجع أساسا إلى مداخيل قطاع النفط كما أن القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة والخدمات لا تزال ضعيفة الأداء ولا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي . ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي يجب تعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات وترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال ما يلي:

- تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولية مثل قطاع الفلاحة.

- إصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الاستثمار والفعالية في تسيير المنظومة الجبائية.

- ضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الإدارات وكذلك في المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال عصرنة التسيير وتحديث اجراءات تسيير رأس المال المادي والبشري.

2. تفشي ظاهرة البطالة : منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشأة لمناصب العمل، وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب . ومنذ سنة 1987 اتخذت عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل، وذلك من خلال عدة أجهزة التي تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة. ولزيادة فعالية مكافحة البطالة يجب وضع استراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية[1]:

- ✓ تسيير أقل تمركز لأجهزة التشغيل وتخصيصها للجماعات المح لية بحيث يحسن أثر الموارد المخصصة؛
- ✓ إقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية الضرورية وتحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية؛
- ✓ ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي حيث أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى التشغيل.

3. التلوث البيئي: لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد، بالإضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، وخلال التسعينات شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق والسعي إلى الاندماج في الاقتصاد الدولي.

ورغم إدراك الحكومة بأهمية البيئة إلا أنه تفاقم حدة التلوث البيئي وذلك را جع إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية؛
- ✓ قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة؛
- ✓ ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات؛
- ✓ ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛

[1] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص40.

[2]Conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger, 2006, p35.

- ✓ سوء استغلال موارد الطاقة؛
- ✓ النمو الديمغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة.

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

تعتبر التجارة الخارجية لأي بلد مصدر هام للحصول على العملة الصعبة وهي وسيلة هامة في تحفيز التنمية وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتشجيع الصادرات، ولهذا حاولت الجزائر إيجاد سياسة تجارية خارجية ملائمة تمكنها من الاندماج في التجارة الخارجية ومع دخول الألفية الثالثة اتجهت الجزائر نحو تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاقها.

المطلب الأول: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

يمكن تتبع مراحل تحرير التجارة في الجزائر من خلال أربعة مراحل:

1) **مرحلة التحرير المقيد 1990:** لقد ظهرت ابتداءا من أواخر سنة 1988 لدى السلطات العمومية الجزائرية وجهات سياسية جديدة أدت إلى ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على حرية السوق وإدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي انطلاقا من برامج إصلاح هامة وشاملة للاقتصاد الوطني، تسعى إلى إصلاح التجارة الخارجية وإلى تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع بالاستقلالية عن الدولة، بعدما كان الاقتصاد يسيطر عليه القطاع العام وفي ظل تلك التحولات الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في بداية تسعينات من خلال:

– النظام رقم 02/90 المؤرخ 7 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، وقد حدد هذا النظام في مادته الأولى الأشخاص الذين يحق لهم فتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك بالجزائر.

– قانون رقم 22/90 المؤرخ في 7 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري: وقد كرس هذا القانون حرية امتهان التجارة للشخص الطبيعي والمتمتع بحقوقه المدنية، وذلك لحسابه وباسمه، شريطة أن لا يتنافى ذلك مع مبدأ المشروعية حيث يكون مختلفا للقانون، وكل نشاط يخالف النظام العام ويمس بالاقتصاد

الوطني، وهذا ما تضمنته المادة الثانية من هذا القانون كما أقرت هذه المادة الحرية للأشخاص المعنويين حيث يمكن إنشاء الشركات التجارية بكل أصنافها[1].

2) **مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية 1990-1991:** في ظل التشريعات السابقة ونظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام، وبقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجذري ل سيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر منذ التسعينات كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجار ية الخارجية بالإضافة إلى شهادات الاستيراد والتصدير.

3) **مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992:** نظرا لعديد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 1991/3/13 قام القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية أين ساد ت الفوضى في تلخيص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، واستمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها[2].

4) **مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية 1994:** لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداءا من سنة 1994 اجراءات واسعة لتمويل التجارة الخارجية ومن بينها[3]:

- **برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول 1994-1995:** وهو برنامج قصير المدى دخلت الجزائر بموجبه في مرحلة جديدة من الاصلاحات مست كل الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق، وعرفت عدة مؤشرات منها تواصل انخفاض أسعار البترول وارتفاع معدل خدمة الدين وارتفاع مستوى أسعار الاستهلاك واتخذت عدة إجراءات في مجال تمويل التجا رة

[1] حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف-دراسة حالة الجزائر 2008-2014"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، قسم علوم تجارية، جامعة حمه لخضر بالوادي، مذكرة منشورة، 2014-2015، ص49.

[2] عبد الغفار غطاس،" أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011"، مجلة باحث عدد 2015/15، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص 285.

[3] حكيمة سبع، مرجع سبق ذكره، ص ص 49،50.

الخارجية، من أجل استعادة وتيرة الاقتصاد، وتقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية، مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها، تعديل قيمة الدينار، الاهتمام بالقطاع الزراعي، تقليص عجز الموازنة، وفي مجال الجباية تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقو ق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة وفي الأخير عملت السلطات على جعل الدينار قابلا للتحول بالنسبة للمعاملات التجارية وهذا بعد تعديل كاف لسعر الصرف، فابتداءا من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا وبعد تطبيق برنامج الاستقرار تحسنت وضعية ميزان المدفوعات حيث ارتفع احتياطي العملة الصعبة إلى 2.64 مليار دولار في سنة 1994 مقابل 1.5 مليار سنة 1993.

- **برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998:** أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي في هذا البرنامج ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات وركز أيضا على تطوير نظام الصرف بإقامة سوق الصرف ما بين البنوك سنة 1995، كما تم العمل على جعل الدينار قابل للتحول، أيضا تم العمل على تخفيض م ستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات في إطار التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فبالنسبة للواردات خفضت التعريفة الجمركية من 50% في سنة 1996 إلى 45% في 1997، أما الصادرات فقد ألغي كل الخطر السابق عليها كذلك أصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتداء من جوان 1996، واعتمدت بعض السياسات أهمها إصلاح السياسة النقدية للحد من معدلات التضخم، تحرير الأسعار تمويل التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف بإلغاء رخص التصدير وبعض الواردات تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية من خلال مخطط إعادة الهيكلة وبرنامج الخوصصة، سياسة الميزانية بواسطة ترشيد النفقات وإصلاح النظام الضريبي بإلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد.

المطلب الثاني: آليات تحرير التجارة الخارجية

1 -عقد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة مع الاتحاد الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي المورد الأول للجزائ ر نظرا للحجم الكبير من الواردات المستوردة منه والتي تزداد قيمتها يوما بعد يوم، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها تعزيز العلاقات التجارية أكثر وأكثر وخاصة بعد تبني الطرفين السياسة المتوسطية الجديدة سنة 1995. وتعرف السياسة المتوسطية الجديدة بأنها طرح أوروبي حيث ظهرت إلى الوجود في إعلان برشلونة يومي 27،28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة

الإسبانية إذ اجتمع وزراء خارجية الدول الأوروبية المنخرطة في الاتحاد الأوروبي مع نظرائهم من وزراء خارجية الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي سوف تكون الشراكة الأورو متوسطية، هذه السياسة كانت مغايرة للطروحات السابقة لأنها أخذت بعين الاعتبار المجالين السياسي والاجتماعي، اتفاقية برشلونة تعطي إطار تعاون يحتوي على ثلاث جوانب:

– الجانب السياسي: يقصد به تحديد مجال موحد للسلام والاستقرار أي تأمين الأمن الجهوي لأوروبا من منظور الحوار.

– الجانب الاجتماعي : الهدف المرجو هو تطوير الموارد البشرية وإعطاء الأولوية للتبادل بين المجتمعات.

– الجانب الاقتصادي : الهدف المرسوم هو الوصول إلى إنشاء منطقة مشتركة مبنية على التطور الاقتصادي والاجتماعي المستمر والمتوازن.

أعطت الجزائر موافقتها على مشروع الأورو متوسطية سنة 1993 قبل ان توقع على إعلان برشلونة في نوفمبر 1995 الذي يربط الدول الأوروبية الخمسة عشرة والدول المتوسطية الاثنا عشر، وبدأت مفاوضات الشراكة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في 1997/3/4 بمدينة بروكسل وفي هذا الاجتماع أعلنت السلطات الجزائرية مطالبها التي كانت مغايرة لما تم الاتفاق عليه مع الدول المجاورة، هذا الاختلاف في الرؤية يتضح لنا في ثلاثة محاور:

– الجانب الاقتصادي يتضح في الانفتاح الكلي للأسواق الذي تطالب به دول الاتحاد الأوروبي، وهذا الطلب رفض من طرف الجزا ئر، مقابل ذلك افترض ان يكون هناك انفتاح تدريجي للأسواق حتى يتم تطوير الاقتصاد الجزائري.

– حددت مدة المرحلة الانتقالية اللازمة لإنشاء المنطقة الحرة ب 12 سنة والجزائر ترفض معايير التدخل في سياسة الحماية الصناعية التي حددت في إعلان برشلونة مقابل الرفع التدريج ي للتعريفة الجمركية، فالجزائر تدافع عن مبدأ المراجعة الدورية لمعدلات التعريفة الجمركية كل ثلاث إلى خمس سنوات فيما يخص القطاع الصناعي الجزائري.

– خطوة الجزائر تنص على أن تكون درجة التدخل في التقليص من الحماية في القطاع الصناعي متوازنة مع درجة التدخل الأوروبية في الاقتصاديات العربية هذه الخطوة سوف تسمح للجزائر بتأمين الدعم الحقيقي للجهود المبذولة في مجال الإصلاحات الداخلية التي حددت في ثلاث عناصر:

- ✓ تدخل الاتحاد الأوروبي في تحقيق البرنامج الصناعي؛
- ✓ وضع برنامج خاص لتطوير الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ توسيع وتوطيد التعاون المالي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي والذي يكن كافيا في السابق.

توقيع الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 افريل 2002 بفالنسيا في اسبانيا وقد تمحور حول[1]:

- ✓ تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد؛
- ✓ إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية؛
- ✓ ترقية الاستثمارات الخاصة وخاصة مناصب الشغل؛
- ✓ الاهتمام بالجانب الاجتماعي؛
- ✓ إقامة منطقة للتبادل الحر؛
- ✓ التفكيك الجمركي بين الطرفين تدريجيا على مدى 10 سنوات كاملة، وهذا بدءا من السنة الثانية من تنفيذ الاتفاق (2006/9/1) على أن يتم بعدها إلغاء جميع الرسوم الجمركية على المواد المصنعة الأوروبية بعد دخول الجزائر منطقة التبادل الحر مطلع 2017. وهذا الاتفاق قائم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني، وفتح أسواق جديدة علا وة على تحرير مجال الطاقة، باعتبار أن أوروبا تعاني من التبعية في هذا الجانب للغاز الجزائري.

2 –**مساعي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**: تم إنشاء منظمة التجارة العالمية OMC في 1995 من أجل التخفيف من الحواجز والقيود الجمركية بين الدول، وقد أنشئت بدلا ال GATT (الاتفاقية

[1] سمية زيرار، تحرير التجارة الخارجية الجزائرية"، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، موجود على الموقع:
https://fr.scribd.com/doc/12400899/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9 تم الاطلاع عليه يوم 8-5-2018.

العامة للتعريفة الجمركية والتجارة)، حيث كان من أهم مبادئها إلغاء القيود الجمركية وتحويلها إلى رسوم جمركية والخفض العام والمتتالي للرسوم الجمركية . ورغم أن ايجابيات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أقل بكثير من سلبياتها، لكن يبقى من الضرورة اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، فهذا يلزمها بتبني استراتيجية تقوم على هيكلة اقتصادها قصد تحسين وضعها، وتخفيض درجة اعتمادها على الخارج من أجل تنقيص السلبيات، ولتكون المحصلة لصالح الاقتصاد الجزائري[1].

إذ تسعى الجزائر دائما إلى التنمية الاقتصادية، هذا ما جعلها تسع ى في اتخاذ قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

2-1 تطوير الاقتصاد حسب المستجدات العالمية: بعد التراجع الكبير الذي حدث 1995 وحسب التقرير الذي قدمته OMC والخاص ب1998 والتي أعلنت فيه أن نمو التجارة الخارجية يعرف زيادة سريعة خلال السنوات الأخيرة، توسع هذا النمو من جانب الدول المتقدمة وحسب تفسير المنظمة راجع إلى السياسات الداخلية الموجهة للتنمية والتي دخلت حيز التنفيذ والتي تقتضي تحرير التجارة إلى جانب هذا التوسع السريع للمبادلات التجارية بين الدول النامية يبعث إلى ارتفاع مدهشا في نسبة النمو وأمام هذه التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2-2 التميز وإنعاش الاقتصاد الوطني: ان انضمام الجزائر إلى OMC يترتب عنها ارتفاع في حجم وقيمة المبادلات التجارية عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد نتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن ان تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني وتعمل زيادة المبادلات التجارية على احتكار المنتجات المحلية بالأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة والتي بدورها تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.

2- 3 تشجيع وتوسيع الاستثمارات: ان تقوية الاستثمارات خاصة الخارجة منها عامل هام في الاقتصاد الوطني حيث يعتبر هذا المسعى الذي تعمل الجزائر على تحقيقه نقطة تحول مصيرية يتوقف على نجاح الإصلاحات الاقتصادية فيها ورغم المؤشرات الاقتصادية المتذبذبة في الجزائر فمن المحتمل جدا أن

[1] عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، " آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشائم"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 2، جامعة الاغواط، ص64.

يتزايد حجم الاستثمارات ابتداءا من الاستثمار الحكوم ي، وذلك لكون السوق الجزائري سوق واعدا ذات طابع استراتيجي مهم جدا وعلى الجزائر توفير شروط ملائمة للمستثمرين في كل المجالات لجلب رؤوس أموال استثمارية.

2 4 **الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة** : تستفيد الدول الأعضاء من مزايا التي تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها الجزائر تستلزم الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها عضو ومن جهة ثانية بصفتها دولة نامية[1].

3 -**برنامج الإنعاش الاقتصادي:2001-2004:** إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول ا لأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية[2].

إذ تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يلي:

- ✓ استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.
- ✓ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003.
- ✓ تراجع في البطالة أكثر من29% إلى 24%.
- ✓ انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8% وإحتياطات صرف قدرها 32.9% مليار دولار في زيادة مستمرة وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار

[1] بوكونة نورة، مرجع سبق ذكره،ص109.

[2] زرمان كريم،" التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، المركز الجامعي، خنشلة، جوان 2010، ص200.

كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003 لم يقال أن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل ال عالقة الخفية والجلية المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا أنه من شأن هذا البرنامج إذ يخفف من الانعكاسات الفاسدة ويخلق الظروف الملائمة لاستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة[1].

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية للفترة 2005-2016

خرجت الجزائر من العقد الأخير من القرن العشرين وهي مثقلة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت فيها تراكما السنوات السابقة التي تجلت في أزمة سياسية طاحنة كادت تعصف بالبلد ككل، وقد جاء العقد الجديد بمجموعة من التغيرات مست عديد القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية التي سنحاول رصد أهم التطورات التي لحقت به خلال الفترة 2005-2016 من خلال إبراز لأهم المحطات التي مر بها.

1-وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2016

وهو عبارة عن المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي خلا الفترة 2005-2016 والجدول التالي يبين سيرة هذه المعاملات

الجدول رقم (4-2): يمثل تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2005-2016)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2005	44395	20044	24351
2006	54741	21631	33285
2007	60136	27631	32532
2008	79298	39479	39819
2009	45194	29294	5900
2010	57053	40247	16580
2011	73489	47247	26242

[1] زرنام كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 204-205.

2012	71866	50376	21490
2013	65917	54852	11065
2014	62886	58580	4306
2015	34668	51702	17034-
2016	28883	46727	17844-

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية(CNIS)

الشكل رقم(4-2): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2005-2016)

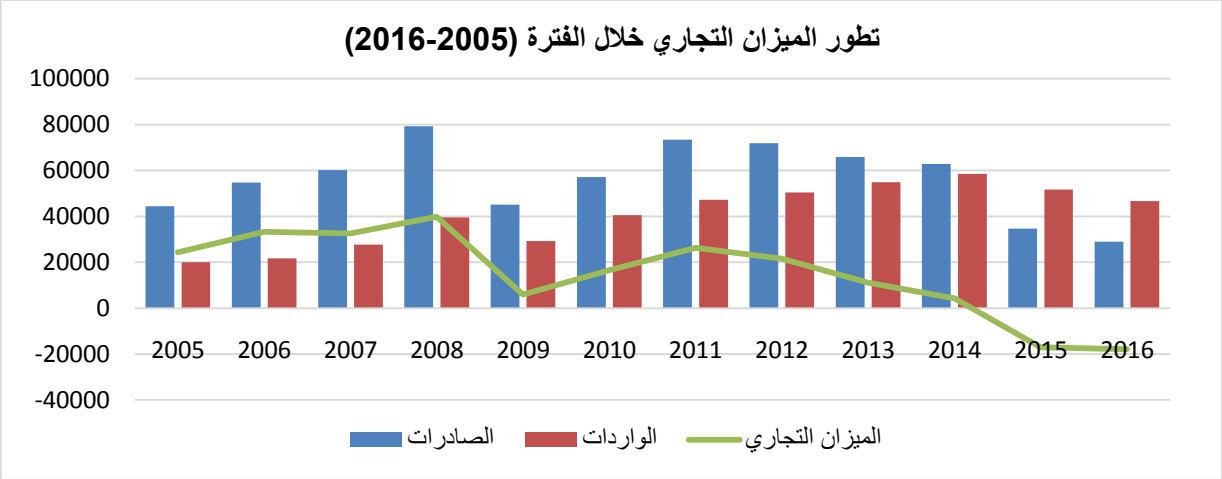

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول.

❖ من خلال الجدول يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات الجزائرية في النقاط التالية:

أ-**الصادرات:** الملاحظة من الجدول ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية خلال الفترة الممتدة من (2005-2008)، حيث بلغت 46.38 مليار دولار سنة 2005، لتصل عام 2008 قيمة 78.59 مليار دولار، وفي سنة 2009 عرفت انخفاضا كبيرا حيث قدرت ب45.18 مليار دولار بسبب الانخفاض الحار في أسعار النفط التي وصلت إلى 62.2 مليار للبرميل وتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بسبب الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، لكن سرعان ما ارتفعا قيمة الصادرات إلى 57.09 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 72.88 مليار دولار سنة 2011 نتيجة عودة أسعار النفط إلى الارتفاع ح يث وصل سعر البرميل 112.9 دولار، فهناك علاقة طردية بين أسعار البترول وقيمة الصادرات الجزائرية، فضلا

عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات تارة تحقق زيادة وتارة تحقق انخفاض لكن عموما بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا ولا تتجاوز 4%، لتعود الصادرات بعدها للانخفاض التدريجي والمستمر إلى غاية سنة 2016 وذلك بسبب الركود في قطاع المحروقات وخاصة سنتي 2015-2016 سجل انخفاض كبير في حصيلة الصادرات الجزائرية، وصل إلى 34.56 مليار دولار سنة 2015 و28.883 مليار دولار سنة 2016 بسبب تراجع أسعار البترول من 53.1 دولار سنة 2015 إلى 49 دولار والسبب بالدرجة الأولى راجع لمنافسة الغاز الصخري الأمريكي للنفط الجزائري، مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 5% من الحصيلة الإجمالية للصادرات.

ب-الواردات: في الفترة 2005-2014 عرفت قيمة الواردات الإجمالية تطورا ملموسا حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2014 ب59.670 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط حيث مع بداية سنة 2005 قدر سعر البرميل ب28.50 دولار مع التزايد المستمر في أسعار البترول ليصل إلى أقصى قيمة له تقدر ب 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات الدول الرئيسية التي تستورد منها الجزائر مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار، وكذا الحاجة لزيادة الاستيراد من المواد الأولية والسلع الرأسمال ية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تنفذها الحكومة، ليعود للانخفاض من جديد سنتي 2015 و2016 حيث قدرت سنة 2015 ب52.649 مليار دولار وسنة 2016 ب46.727 مليار دولار ويعود السبب في ذلك لانخفاض أسعار البترول الخام وانخفاض العائدات من العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل ب 53.1 دولار سنة 2015 و49 دولار سنة 2016 والتي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الأجنبي، وكذا نتيجة للقيود الأخيرة التي بدأ يفرضها البنك المركزي على عمليات الاستي راد وحظر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية إتباعا لسياسة التقشف، ونتيجة للفساد في بعض القنوات المالية للدولة والاعتمادات الوهمية التي تقوم بها بعض الشركات والأشخاص لتهريب العملة الصعبة للخارج والمضاربة ي لسوق السوداء دون دخول أي بضائع وسلع إلى السوق المحلي، قل عرض الواردات السلعية التي تشكل نسبة كبيرة من الطلب الكلي.

أما فيما يتعلق بعلاقة سعر الصرف والواردات فالملاحظة من خلال البيانات ان هناك علاقة طردية بين الواردات وانخفاض قيمة سعر صرف الدينار

ج-الميزان التجاري: يمكن تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري من البيان السابق حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

-سجل الميزان التجاري فائض طوال فترة (2005-2014) بلغ الفائض أعلى قيمة له سنة 2008 وقدرت ب 49596 عاكسة ارتفاع الطلب على الواردات سلع التجهيز في إطار الإنعاش الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار البترول وزيادة حصة إنتاج الجزائر في منظمة الأوبك العالمية، لكنه عاد للارتفاع في الفترة 2010-2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية.

أما سنتي 2015 و2016 عرف الميزان التجاري رصيدا سالبا حيث تراجعت صادرات المحروقات ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول الخام.

وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها.

2/ ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2005-2016:

ويتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (4-3): ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
2005	**16.94**
2006	**17.73**
2007	**29.55**
2008	**36.99**
2009	**3.86**
2010	**15.58**
2011	**20.14**
2012	**20.06**

2013	**0.13**
2014	**(5.88)**
2015	**(27.54)**
2016	**(26.03**

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على :

-بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية والمالية على الموقع:

www.bank- of.algerie.dz

الشكل رقم (4-3): ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

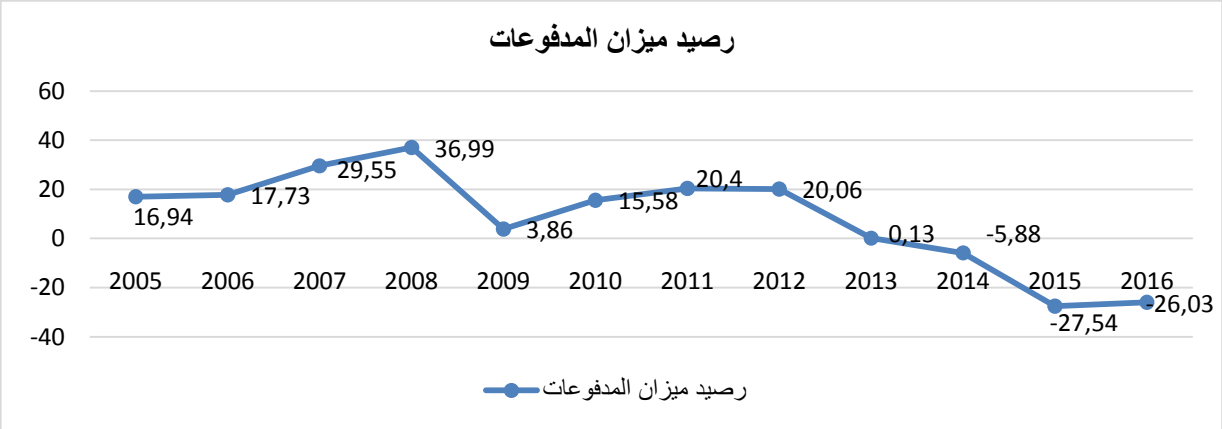

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول.

- نلاحظ من خلال الجدول ان الميزان سجل فائض مستمرا منذ بداية 2005 وهذا راجع إلى القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري والذي تأثر بالارتفاع الجيد لأسعار المحروقات، في سنة 2009 سجل ميزان المدفوعات انخفاضا قهريا(انخفض رصيده إلى أقل من الربع) ب 3.86 مليار دولار أمريكي بعد أن حقق سنة 2008 فائض بقيمة 36.99 مليار دولار أمريكي بسبب الأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري)، ليعود إلى الارتفاع التدريجي بداية سنة 2010 بقيمة 15.58 مليار دولار أمريكي، وهنا استطاعت الدولة متابعة برامجها التنموية ضمن سياسات الانتعاش الاقتصادي إلى أن تراجع فائض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2013 ليسجل مقدار 0.13 مليار دولار أمريكي وتليه سنة 2014،2015، 2016 حيث واصل الانخفاض وسجل عجز بقيمة (5.88%)، (24.54%)، (26.03%) على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات.[1]

[1] من إعداد الطالبتان استنادا على الجدول.

3- مشكلة تنوع الصادرات : هدف كل دولة في العالم حول كيفية وطريقة تنوع هيكلها السلعي من الصادرات باعتبارها هذه الأخيرة تعد وسيلة هامة في الحصول على العملة الصعبة والمشاركة في التجارة الخارجية، إلا أن في الجزائر نجد ان معظم الصادرات تتركز في البترول وبعض الموارد الطبيعية الأخرى وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-4): تنوع الصادرات في الجزائر

السنة	إجمالي صادرات خارج المحروقات	نسبة صادرات خارج المحروقات
2005	910	1.96
2006	1183	2.16
2007	1311	2.15
2008	1954	2.47
2009	1066	2.34
2010	1619	2.80
2011	2149	2.92
2012	2048	2.82
2013	2161	3.28
2014	2810	4.59
2015	2057	5.85
2016	1781	6.00

المصدر: بنك الجزائر الموقع www.bank-of-algeria.dz تم الاطلاع عليه2018/4/22 ص 28.

الشكل رقم(4-4): تنوع الصادرات في الجزائر.

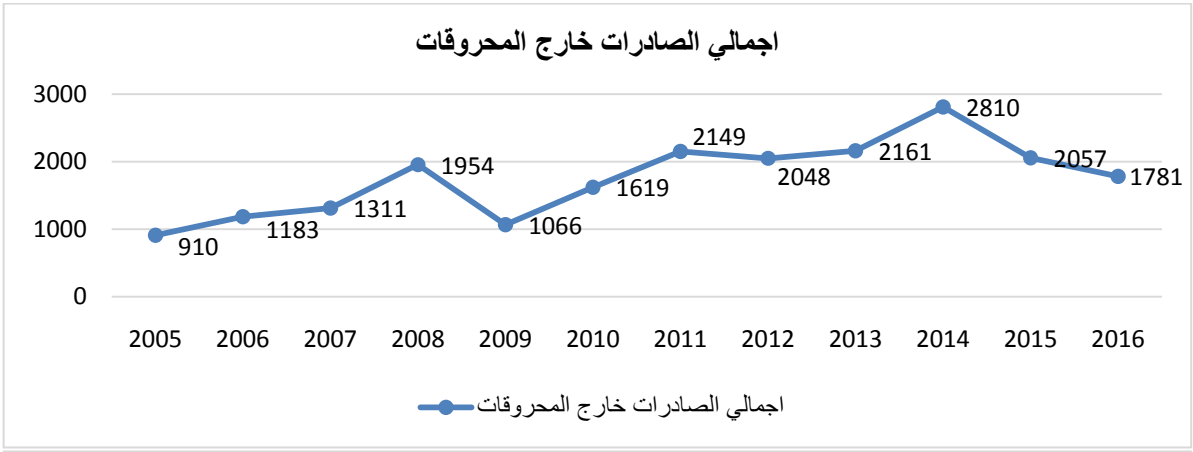

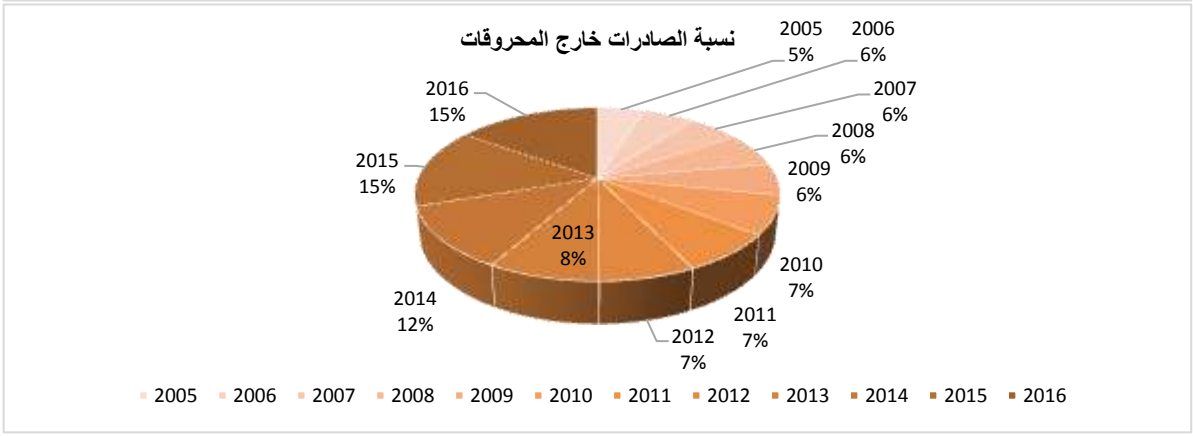

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا الجدول

- من خلال الجدول نلاحظ نسبة الصادرات خارج المحروقات تتغير بالتذبذب كما ان مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا.

إذ عرفت هذه السنة تطورا مهما خلال فترة 10 سنوات الأخيرة فبعدما كانت الصادرات تمثل 1.96 % سنة 2005 أصبحت تمثل 6.00% في 2016.

إذ تؤكد دراسات الصندوق النقد الدولي الصادرات الجزائرية هي من الصادرات الأقل تنويعا في العالم.

ويبقى التنويع الاقتصادي التحدي الأكبر الذي تواجهه الجزائر.

المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر

إن تحرير التجارة الخارجية بالنسبة للجزائر قد يتيح لها فرص كثيرة للتطوير والنهوض بـإقتصاداتها، في حين أنه قد يشكل تهديدا لها، خاصة في ظل الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة وما تضمنته من اتفاقيات حول تحرير إجارة الخارجية ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة.

المطلب الأول: أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري

يمكن التعرف على

جملة من الآثار الإيجابية والسلبية لتحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري[1].

الآثار الإيجابية: ويمكن حصرها فيما يلي:

- إن تحرير التجارة الخارجية يساعد على زيادة الإنتاج الصناعي نظرا لأن التصدير لا تعترضه أي قيود أو عوائق، وبالتالي زيادة الإنتاج بعدما كانت غير قادرة على التوسع في الإنتاج الصناعي بسبب تلك الحصص المفروضة على التصدير؛
- يساهم تحرير التجارة الخارجية في تشجيع الصناعة الجزائرية بدخول سلع صناعية ذات جودة عالية وأثمان منخفضة[2]؛
- نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام، واقتصاديات الدول المتقدمة بشكل خاص، من خلال زيادة التحرير على النطاق العالمي، مما سيترتب عليه زيادة طلب الدول المتقدمة على طلب الدول النامية من المواد الأولية والمحروقات، وهو ما يعود بالفائدة على الدول المصدرة للمحروقات ومنها الجزائر[3]؛
- رفع كفاءة الصناعات الوطنية وتحقيق أفضل استخدام وتخصيص ممكن للموارد المتاحة في ظل مبدأ الميزة النسبية وبالتالي توفير موارد استنزافها في ظل سوء الاستخدام والتخصيص[4]؛

---

[1] بوخدنة آمنة، مرجع سبق ذكره، ص175.

[2] براهمية نبيل، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وضرورة التأهيل الاقتصادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة عنابة، 2005،ص188.

[3] المرجع نفسه، ص191.

[4] بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع، دكتوراه، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر،2006، ص216.

- تقوية المنافسة والحد من الاحتكارات القائمة في قطاع الخدمات المصرفية، وذلك بتوفير الخبرات والكفاءات المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية[1]؛

- إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتنمية الميزة التنافسية للزراعة الجزائرية نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي، وارتفاع معدلات الأرباح للمؤسسة الزراعية، مما يساعد على تحقيق التنمية الزراعية[2]؛

- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية الابتعاد عن القروض المصرفية التجارية، وبالتالي الحد من حجم الديون الخارجية[3]؛

- نقل المهارات وتطوير الخدمات المصرفية عن طريق الاحتكاك عن قرب بالبنوك الأجنبية[4].

الآثار السلبية:

- تحرير التجارة الخارجية بالنسبة لقطاع الخدمات تزيد من حدة المنافسة في السوق المحلية نظرا لصعوبة منافسة الخدمات الجزائرية للخدمات الموجودة في الدول المتقدمة[5]؛

- إن تحرير التجارة الخارجية للجزائر يؤدي إلى إغراق السوق بالسلع الأجنبية مما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية، باعتبار الصناعة الوطنية ناشئة وغير قادرة على منافسة الصناعة الأجنبية الأكثر جودة والأقل تكلفة؛

- إن فتح الأسواق في مجال الخدمات المصرفية سيؤدي إلى توفير مصارف أجنبية قوية، يجعل العملية تحت المنافسة غير المتكافئة، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الإفلاس؛

- احتمال لجوء الدول المتقدمة إلى فرض حماية على أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية بحجة احترام معايير الجودة الصحة؛

---

[1] سمير صارم، معركة سياتل، حرب من أجل النهضة، الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا، 2000، ص47.

[2] شايب فاطمة الزهراء، "تحديات التحرير الاقتصادي"، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة عنابة 29-30 افريل 2002، ص330.

[3] محمد متناوي، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003،ص158.

[4] عبد الواحد العفوري، العولمة والجات: التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الاولى، 2000، ص48.

[5] طارق بن زياد حواش، العولمة وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: أفاق وتحديات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2001، ص188.

- التأثير سلبا على الخزينة العمومية بالرفع التدريجي والكلي للحواجز الجمركية، وكذلك تماشيا والالتزامات التي يجب أن تلتزم بها الدول الأعضاء من تخفيض الرسوم الجمركية ذلك ما سيحدث للجزائر عند انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة[1]؛

- من سلبيات مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المالي والمصرفي صعوبة التحكم في رؤوس الأموال في حال دخولها أو خروجها مما سيؤثر على السياسة النقدية التي غالبا ما تؤدي إلى زيادة التوسع النقدي وسعر الصرف الحقيقي مما قد يتسبب في حدوث أزمات اقتصادية خطيرة وفجائية[2]؛

- قد يترتب عن تحرير التجارة الخارجية خاصة تحرير القطاع الزراعي أن تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب وذلك لعدم تغطية الطلب المحلي من طرف المنتجين المحليين وهو ما ينجم عنه منافسة غير عادية خاصة بالنسبة للمزارعين المحليين الذين يعانون من مشاكل عدة كنقص استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة، التمويل والدعم.....إلخ[3].

المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة الخارجية على البيئة الجزائرية

إن تزايد الاهتمام بمعالجة مشكلات البيئة في الجزائر من جهة، وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وما تضمنته من إجراءات في اتجاه تحرير التجارة الخارجية، خاصة في ظل توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة وما تضمنته من اتفاقيات تتعلق بتحرير التجارة الخارجية، فإن التساؤل حول مدى تأثير السياسات البيئية على تجارة الج زائر الخارجية من صادرات وواردات[4].

إن تطبيق الأنماط والمعايير البيئية الدولية يجب ألا يحدث أثرا سلبيا على صادراتنا وذلك بمتابعة وتقييم مما يتم إقراره دوليا في هذا الشأن، بحيث لا يتم اتخاذ هذه الشروط والمعايير البيئية كإجراءات الحماية التجارية ضد الصادرات، ذلك أن عدم تنفيذ أو تطبيق ما يتم إقراره دوليا من السياسات البيئية، قد يزيد من التلوث البيئي ومن ثم سيؤثر سلبا على تجارة الجزائر الخارجية، كما أنه في ظل اتفاقيات منظمة

[1] براهمية نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 192-201.
[2] متناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص159.
[3] شايب فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص330.
[4] بوخدنة آمنة، مرجع سبق ذكره، ص178.

التجارة العالمية لتحرير التجارة يزداد الاتجاه نحو استيراد سلع أجنبية مماثلة للسلع المحل ية، ومع صعوبة الرقابة على كل من الواردات للسوق الجزائرية، فإنه كثيرا ما تدخل سلع لا تتوافر فيها الشروط البيئية وتصبح المسألة أكثر خطورة عندما يتعلق الأمر بالسلع الغذائية[1].

بناءا على مبادئ المنظمة في تحرير التجارة بدون حواجز جمركية أو غير جمركية فإن قواني ن المنظمة سوف تكون لها الأولوية على القوانين والأنظمة الوطنية لكل دولة والتي تهتم بحماية البيئة وتضع معايير الجودة البيئية والتي تصنفها بأنها " حواجز غير جمركية " ينبغي إزالة لتسهيل انتقال التجارة[2].

تحرير التجارة سيؤدي أيضا إلى استنزاف الكثير من الموارد ا لطبيعية غير المتجددة كالمياه الجوفية أو موارد التعدين في إنشاء صناعات جديدة وتوسع الصناعات القائمة وإذا ما ترافق ذلك مع توجه تنموي غير مستدام والكثير من التهميش لمجتمعات العالم الثالث فإن تأثيرا سلبيا كبيرا سوف يقع، بحيث إن مؤشرات النمو الاقتصادي المتبعة دوليا مثل: الناتج القومي الإجمالي أو نصيب الفرد هي مؤشرات مالية بحتة لا تأخذ بعين الاعتبار خسارة الرأسمال الطبيعي واستنزاف الموارد الطبيعية المرافقة لهذا النمو الاقتصادي الرقمي[3].

تحمل اتفاقيات التجارة الحرة الفرصة المناسبة لاستيراد التقنيات الحديثة الرفي قة بالبيئة بأسعار مناسبة إذا ما رفعت عنها الحواجز الجمركية التي تعيق استيرادها وفتحت أبواب المنافسة ضمن حرية انتقال هذه السلع، وكذلك يمكن تشجيع الصناعات التي تعتمد على هذه التقنيات لتسهيل انتقال منتجاتها عبر السوق وحصولها على مزايا تنافسية عالية مقارنة بالمنتجات التي لا تعتمد على أساليب الإدارة البيئية والتي لا تستخدم التقنيات الرفيقة بالبيئة[4].

التركيز على أهمية التعاون بين مسؤولي أجهزة البيئة والأنشطة الإنتاجية، بحيث تتجه الأنشطة الإنتاجية والاستثمارات في المستقبل نحو إنتاج سلع تتوافر فيها المواصفات البي ئية طبقا للمعايير الدولية

[1] محسن هلال، موضوع البيئة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، مؤتمرات الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقيات التجارة العالمية، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر،1997.

[2] سحر مصطفى حافظ، الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة في مصر، الدار العربية، الطبعة الأولى، 1995، ص 12.

[3] احمد عبد الوهاب، التشريعات البيئية، الدار العربية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995، ص ص 60-62.

[4] باتر وردم، تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة في الأ ردن، تاريخ التصفح 2018/05/18، www.arab-land.net/vb/showthrey.php

حتى يمكن للمنتجات الجزائرية أن تجد طريقها نحو الأسواق الدولية دون عوائق قد تكون راجعة للأسباب بيئية.

إن التطبيق التدريجي لبعض المبادئ الاقتصادية قد يكون مفيدا من ناحية الفعالية البيئية، وكذا الكفاءة الاقتصادية، حيث تعمل على توفي ر التمويل اللازم لحماية البيئة وعلى الرغم من التكلفة التي تضيفها تطبيق هذه المبادئ ليست كبيرة، بحيث تستطيع المشاريع التكيف معها بعد فترة زمنية معينة إلا أنه بالنسبة للجزائر فالوضع مختلف[1].

حيث يؤدي تطبيق هذه المبادئ مثل مبدأ الدفع بالنسبة للملوث ومبدأ تضمين النفقات البيئية ضمن نفقة إنتاج السلعة إلى زيادة نفقات الإنتاج، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات مع ما يترتب على ذلك من ضعف قدرات وإمكانيات الجزائر على المنافسة في السوقين المحلي والعالم ي. فالملاحظة أن الجزائر تعتمد في مقدرتها التنافسية على المنافسة السعرية أكثر من المنافسة على أساس الجودة، ويمكن مواجهة ذلك من خلال الاعتماد على بعض المبادئ الاقتصادية الأخرى مثل تقديم مساعدات مالية متنوعة للمشاريع المحلية بمساعدتها على خفض التلوث مع منحها فترة انتقالية لتحقيق ذلك والربط بين الحوافز والتسهيلات لتحقيق أهداف بيئية معينة[2].

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر

1 -تحديات ذات البعد الاقتصادي:

تعاني الجزائر من مشاكل اقتصادية عويصة بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والبيئية السالفة الذكر والتي حالت دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ومن بين هذه العوائق ما يلي:

1-1- تطور الناتج المحلي الخام وعلاقته بالبيئة:

نحاول توضيح هذا المؤشر في الجزائر خلال السنوات حسب الجدول الموالي:

[1] منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، مصر،1993، ص ص 107-110.

[2] المرجع نفسه، ص110.

جدول رقم(4-5): تطور الناتج الوطني الخام ونصيب الفرد منه (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
تطور الناتج المحلي الخام/مليون دولار	16209.6	16647.9	17228.6	16702.1	17406.8
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام/ دولار	5574	5533	5433	4345	4316

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على: -الديوان الوطني للإحصائيات www. Ons.dz ص146.

-Or.Actualtix.com تم الاطلاع على الموقعين: يوم 22.4.2018.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- ✓ ان الناتج المحلي الخام ينمو بتذبذب من سنة إلى أخرى إذ بدأ في سنة 2012 ب 16209.6 مليون دولار وصولا إلى 17406.8 مليون دولار في سنة 2016 وما يفسر هذا النمو طبعا انخفاض أسعار البترول.
- ✓ ان نصيب الفرد من الناتج المحلي انخفضت من 5574 دولار في سنة 2012 إلى 4316 دولار في سنة 2016.

ومن خلال الملاحظة الأولى يمكن استنتاج أن النمو الاقتصادي في تحسن مستمر وهذا من المفروض ان ينعكس على تحسين المعيشة وان المجتمع وصل إلى مرحلة الاكتفاء من الضروريات على الأقل لكن في الواقع أن أغلب الفئات تجد صعوبة في الحصول على كامل الضروريات المعيشية.

ومن خلال الملاحظة الثانية نستنتج أنه لا يوجد عدالة في توزيع الدخل الوطني مقارنة بحجم المداخل من الريع البترولي.

وفي الأخير يمكن استنتاج أن المجتمع الجزائري وان البيئة هي الأخرى تبقى تعاني من اللامبالاة وعدم الاهتمام من طرف الجميع.

1-2- المشكلات الاقتصادية:

مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من هدر الموارد نتيجة الاختلافات الاقتصادية والإختلالات الهيكلية رغم محاولات الحكومة. ومن بين هذه المشاكل[1]:

- **مشكلة الأسواق :** نجد ان الجزائر تعاني من ضيق الأسواق بسبب اعتمادها على النشاطات الاقتصادية، كالصناعات الثقيلة التي تتطلب موارد مالية كبيرة وأسواق أكثر اتساعا.
- **مشكلة الموارد المائية الصناعية:** الجزائر تعاني من نقص المياه الصالحة للشرب للبشر، ناهيك عن المياه الخاصة للصناعة.
- **مشكلة الطاقة :** تمتلك الجزائر ثروة طبيعية هائلة من الموارد الطبيعية كالبترول، الغاز، الطاقة الشمسية، بالإضا فة إلى الموارد الأخرى كالذهب، الفوسفات، الحديد وغيرها من الموارد الضرورية للصناعة إلا أنها تعاني من الهدر الناتج عن سوء أو عدم الاستغلال لانعدام استراتيجية بأهداف واضحة لأن الاستغلال نابع من الحاجة للموارد المالية فقط.
- **مشكلة الأمن:** رغم أن الأمن يعتبر من العوامل السياسية إلا أنه يؤثر بصورة واضحة وكبيرة على الاستثمارات الأجنبية والتقليل من الحركة الاقتصادية . إذ نجد أن الجزائر عانت ومازالت تعاني من المشاكل الأمنية وخاصة خلال الفترات الماضية أثرت وبصورة جلية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **مساهمة القطاع الخ اص في الاقتصاد الوطني :** ان حجم القوة العاملة الجزائرية تتوزع على القطاعات المشكلة للاقتصاد القومي الجزائري، إن القسم الأكبر من القوة العاملة موجود في القطاع العام، وهذا يدل على ضعف القطاع الخاص وكذا قلة مساهمته في التنمية الاقتصادية الوطنية وان الاستثمار الخاص يعمل في المجالات التجارية التي تدر الأرباح الكبيرة في أوقات قياسية، وهو ما يزيد من تعقيد المشكلات الاقتصادية المحلية.
- **مشكلات التكنولوجيا:** إن في الجزائر نجد معظم مؤسساتها تعتمد على تكنولوجيا القديمة في الإنتاج مما افقد منتجاتها القدرة التنافسية في الأسو اق المحلية أو الخارجية مع مثيلتها من السلع الأجنبية . وهذا بدوره أثر على نمو وتطور تجارتها الخارجية.

[1] محمد راتوال، علي كساب، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2001، ص58.

❖ **عدم المرونة في الطاقة المالية:** نقصد بالطاقة المالية قدرة الاقتصاد على التمويل، ونقصد بالمرونة قدرة الاقتصاد على وجود بدائل تمويلية وهذا ما يعاني منه الاقتصا د الجزائري، بحيث نجد أن الدولة هي الممول الوحيد، معتمدة على نفس المنتوج في التصدير من أجل الحصول على الطاقة المالية وكذلك ضعف الأسواق المالية أو وجود الأسواق المالية مع عدم الثقة وقلة السيولة جعلها هي الأخرى عبئ على الاقتصاد الوطني بدلا من أن تكون مصدر بديل للطاقة المالية.

2 – المتطلبات البيئية وأثرها على الصادرات الجزائرية:

ظلت فكرة حماية السوق المحلي لأي دولة هي الشغل الشاغل للعديد من حكومات العالم المختلفة، ومع ظهور المنظمة العالمية للتجارة وما توصلت إليه من تطورات كثيرة فيما يخص رفع الحواجز الجمركية وتغير السياسات التجارية الخارجية لمعظم الدول إلا أن العوائد البيئية أصبحت تشكل حاجزا أمام وصول منتجات الدول العربية إلى الأسواق العالمية، والجدير بالذكر أنه بالرغم من أن المعايير البيئية تعتبر مطلبا دوليا نجد الدول الأوروبية التي تعتبر الشريك التجاري الأول لمعظم الدول العربية بالإضافة إلى السوق الألماني الذي يعتبر من أكثر الأسواق العالمية تشددا فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية.

2-1- المتطلبات البيئية للسوق الأوروبية : بعد أن كان الاهتمام المستوردين منصبا على كيفية الحصول على منتجات ذات جودة عالية وبأ سعار منخفضة، تغير الوضع وأصبح الطلب على المنتوج الذي يتميز بالمواصفات البيئية الموضوعة حسب المقاييس الدولية حيث لا يسمح بدخول الأسواق الأوروبية كل منتوج لا يخضع للمعايير البيئية ومواصفات الجودة العالمية الموضوعة من قبل الاتحاد الأوروبي وباعتبار أن معظم الصادرات الجزائرية، مع الشريك الأوروبي، فهذا ما سوف يؤثر على التجارة الخارجية الجزائرية في المستقبل إن لم تتخذ الإجراءات المناسبة، ويمكن صياغة أهم المواصفات البيئية التي وضعها الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

- قانون منع إصباغ الإيزو: حيث قام الاتحاد الأوروبي بإصدار قانون رقم 2002/61/EEC، يحضر استخدام إصباغ الايزو (Azotyles) في صباغة المنتوجات حيث أوضح البحث العلمي ان مثل هذه الإصباغ مسرطنة.
- شهادة التوافق البيئي(علامة الايزو) والتي تشهد بأن المنتوج الحائز لها صديق للبيئة ولا يحتوي على كيماويات ضارة بالمستهلك.

وعادة ما تقدم علامة الايزو ومعلومات موجزة عن مواصفات المنتج المرتبطة بالبيئة، وهناك عدد كبير من أنظمة علامات الايزو يغطي مجموعات مختلفة من المنتجات فنجد منها ما يتعلق بمراحل إنتاج المنتوجات، وأخرى تتعلق بالمنتوج في صورته الأخيرة[1].

2-2- المتطلبات الاجتماعية للسوق الأوروبية: أو ما يسمى بشهادة المسؤولية الاجتماعية والمعرفة بـ18000 والتي قامت بإصدارها هيئة التجارة الأوروبية(FTA) تحت اسم (code of conduits BSCI) والذي يحتوي على مجموعة من المتطلبات ذات الارتباط بالبيئة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ساعات العمل الرسمية –المكافآت–الضمان الاجتماعي؛

- الحد لأدنى لعمر الأيدي العاملة–منح الإجراءات التعسفية ضد العمال؛

- وقف اي مظاهر من مظاهر التفرقة العنصرية بين العمال بالمصنع؛

- تحسين ظروف العمل بالمصنع.

هذا بالإضافة إلى إجراءات وقوانين أخرى تخص المستوردين بصفة عامة. والتي يجب عليهم الالتزام بها وهي:

- الخطط الاستراتيجية ومدى الالتزام بها عند التنفيذ؛

- الرقابة على العقود الفرعية والتي يبرمها المصنع مع مورديه؛

- الرقابة على الأعمال التي تتم بالمنازل؛

- التعويضات /عمالة الأطفال؛

- الاتصالات الخارجية التي تتم بين الإدارة والجهات الخارجية الأخرى.

- تجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين والإجراءات أكدها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، هذا يعني أن الجزائر معنية بمحتوى هذه الوثيقة، ورغم هذا فإن معظم المؤسسات الإنتاجية في الجزائر مازالت لا

[1] حمزة مقيطع، دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف،2011، ص148

تستطيع إنتاج منتجات بمواصفات عالمية تسمح لها من دخول الأسواق الخارجية وتعزيز تنافسيتها التجارية وهذا ما سوف يؤثر على نمو وتطور تجارتها وحتى إن سلمنا بأن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية سوف لن يخرج عن إطار تصدير البترول وبعض الموارد الطبيعية فإن الاشتراطا ت البيئية (الضريبة الكربونية ، شهادة مسؤولية اجتماعية) وغير البيئة سوف تكون حاضرة في المستقبل وبقوة على الصادرات من الصناعة الاستخراجية التي تعتبر المتنفس المالي الوحيد للجزائر في الحصول على العملة الصعبة[1].

3- تحديات ذات البعد البيئي في الجزائر :

3-1- الموارد المائية:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من نقص الثروة المائية بسبب قلة التساقط وإن حدث التساقط، يكون في مناطق معينة دون أخرى، الأمر الذي يخلق نوعا من التفاوت من حيث كمية المياه الموجودة من منطقة لأخرى إذ نجد الطلب على المياه الشروب يرتفع في المناطق الشمالية والسبب يرجع إلى التوزيع غير المنتظم للسكان مم ولد ضغطا كبيرا على الموارد المائية في هذه المناطق.

3-2- التحديات الطبيعية التي تؤثر على الزراعة في الجزائر:

تعتبر الأرض من المكونات الأساسية للبيئة بحيث تعتبر مصدرا مهما للغذاء وخزانا للم ياه ووعاء لامتصاص التلوث والجزائر من أكبر الدول مساحة في إفريقيا حاليا، إلا أن نسبة استغلال الأراضي الفلاحية تبقى ضعيفة[2].

3-3- الأنشطة الإنسانية وأثرها على البيئة:

ومن بين هذه المشاكل:

-النمو السكاني غير المستغل وغير الرشيد وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية مما يؤدي إلى انتشار النفايات والملوثات البيئية؛

[1] خالد مصطفى قاسم،" إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص75.

[2] عريوة سهيلة،" مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011، ص 94.

– تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها نتيجة أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالي ما يؤدي إلى إعاقة تحقيق التنمية المستدامة؛

– الفساد الاقتصادي والاجتماعي والإداري المنعكس أساسا في هدر المدخرات الوطنية في مشاريع كمالية؛

– مشكلة الفقر وسوء المعيشة؛

– تلوث المياه الصالحة للشرب؛

– عدم توفير التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة[1].

3-4- أسباب مؤسساتية:

يمكن تلخيصها في العوامل التالية:

– نقص التأطير والتمويل على مستوى المؤسسات التي تهتم بالبيئة؛

– محدودية وسائل المراقبة والمتابعة للأنظمة البيئية؛

– قلة الوعي لدى المجتمع المدني؛

– عدم التوافق بين السياسة الزراعية والرعوية مع التنمية الريفية؛

نقص التنظيم العقاري[2].

3-5- أثر التصحر على التنمية المستدامة:

يؤثر التصحر على التنمية الاقتصادية ويلحق بها خسائر كبيرة من جراء نقص المحاصيل الزراعية والحيوانية وتدهور البيئة والمحيط الاجتماعي مما يرهق ميزانية الدولة ويزيد من نفقتها لتصدي لهذه

[1] عريوة سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] تبغه صونيا، "ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية–أفاق وتحديات حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2008، ص50.

الظاهرة الخطيرة، وبدلا من توجيه هذه الجهود والأموال إلى التنمية يصبح الهدف هو الحد من التصحر مما يعقد التنمية المستدامة[1].

4 التحديات ذات البعد الاجتماعي :

تعاني الجزائر من مشاكل اجتماعية خطيرة، رغم المحاولات والجهود المبذولة التي قامت بها بهدف التغلب على الصعوبات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وفي إطار بيئة نظيفة خالية من مظاهر التلوث إلا أن معظم الجهود باءت بالفشل نظرا لكثرة المشاكل وتراكمها من جهة وفشل السياسات المتبعة من جهة أخرى.

❖ **مشكلة البطالة:**

يؤكد تقرير منظمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دول عربية محصنة ضد البطالة، وباعتبار الجزائر من بين الدول العربية، فهي أيضا تعاني من هذه المشكلة بكل أنواعها، ورغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها وتبدله الدولة من أجل التقليل من نسب هذه الظاهرة الخطيرة[2].

❖ **مشكلة الفقر:**

الأسباب الحقيقية وراء انتشار وزيادة هذه الظاهرة في الجزائر هي تخلي الدولة عن دعم المواد الأساسية وانتشار البطالة وضعف الأجور وتصفية بعض المؤسسات العمومية وانعدام العدالة في توزيع الدخل الوطني[3].

❖ **المساواة الاجتماعية:**

ترتبط المساواة مع درجة العدل والشمولية في توزيع الموارد المتاحة وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرض الحصول على العمل والخدمات العامة بين جميع أطياف المجتمع في التعليم، والمشاركة السياسية ومساهمة المرأة في سوق العمل وتقلدها لجميع الوظائف الإدارية والسياسية[4].

❖ **مشكلة الصحة:**

من المشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي ما يلي:

---

[1] احمد حسين الشميمي،" التصحر في العالم، مرض يبحث عن علاج، ورقة الكترونية، 2007، على الموقع: www.ahewar. org تم الاطلاع عليه2018/4/18.

[2]تقرير الاقتصادي العربي الموحد، منظمة العمل العربية (2008).

[3]تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان(2010)، ص11.

[4]CNES-PWUD(2016) : rapport national sur développement humain algérien, p38, le site : www.dz.ondp.org (consultés le 18/4/2018)

– ضعف التكوين للكوادر الطبية أثر بدوره على الخدمات الصحية المقدمة؛

– القطاع الصحي في الجزائر من القطاعات التي تقدم أجور متدنية مقارنة بما تقدمه المصحات الخاصة؛

– معظم المستشفيات في الجزائر ليس لها محارق للنفايات الطبية مما ساهم في زيادة تدهور الحالة البيئية[1].

❖ **مشكلة التعليم:**

تبقى معدلات التعليم المحققة في الجزائر ضعيفة مقارنة بما تبذله من مجهودات بارة في سبيل إلحاق غير المتعلمين ودمجهم في محيط المعرفة، حيث أن المنظومة التعليمية في الجزائر مازالت تعاني من التسرب المدرسي[2].

❖ **مشكلة الأمن:**

نقصد بالأمن في التنمية المستدامة الأمن الاجتماعي وحماية الناس وممتلكاتهم إذ يجب ان يكون النظام الأمني قوي وعادل وديمقراطي حتى لا يتحول هو الآخر إلى معتدي على حقوق الناس بسبب التعسف في استعمال السلطة، والتي يرتكز عليها جدول الاعمال الخاص بالقرن 21، ونجد في الجزائر ان نسبة الجريمة قد ارتفعت بشكل يثير الانتباه لاسيما في السنوات الماضية.

❖ **النمو السكاني:**

توجد علاقة عكسية بين التنمية المستدامة والنمو السكاني فكلما زاد معدل النمو السكاني كلما أدى ذلك إلى زيادة نسبة الطلب على الاستهلاك من الموارد الطبيعية، ومزيد من المشكلات البيئية وهو ما يقلل فرص تحقيق لتنمية المستدامة وفي الجزائر نجد أن النمو السكاني يتجه نحو الارتفاع من سنة إلى أخرى[3].

[1] تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر (2010)، ص13.

[2] المرجع نفسه، ص23.

[3] تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر 2010، ص ص 11-15.

خلاصة الفصل

جربت الجزائر عدة سياسات تنموية للخروج من ال تبعية الاقتصادية من خلال تطبيق استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تماشيا مع التزاماتها الدولية التي تهدف إلى الحفاظ البيئة، محاربة التلوث والفقر وتنمية البشر مع المحافظة على حق الأجيال المستقبلية من التمتع بالموارد المتاحة ولهذا بدأت في تطبيق برامج تنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني ورغم أن هذه البرا مج حققت انجازات هامة إلا أن استمرار الجزائر في الاعتماد على الموارد الطبيعية في التصدير للحصول على العملة الصعبة لأجل تغطية نفقات التنمية، جعل اقتصادها يتميز بالهشاشة وعدم الاستقرار.

وهذا ما أثر بصورة سلبية ومباشرة على البرامج التنموية المسطرة ولحد الآن رغم الإصلاحات الكبيرة التي شملت تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف مازالت التنمية الوطنية تعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي حالت دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الخاتمـــة العامـــة

الخاتمة العامة:

من خلال الدراسة التحليلية لدور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، خلصت الدراسة أن التجارة الخارجية شهدت عدة مراحل وتحولات يرجع الفضل فيها إلى تطور النظريات التجارية المصاحبة لها، والتي تعتبر الدعائم الأساسية للتجارة الخارجية، ومع ظهور منظمة الغات بدأت في عقد عدة جولات دولية كان الهدف منها هو التوصل إلى صياغة ميثاق تجاري عالمي يكون بمثابة دستور ينظم ويشرف على التجارة الخارجية وتكون مواده ملزمة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة.

تم الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بدلا من (الغات) كهيئة دولية تشرف على تنظيم وتسيير التجارة الخارجية، وبعدها بدأت الدول في الانضمام إليها ومن بينها الجزائر.

وفي الاتجاه المقابل وفي سنة 1972، بدأ المجتمع الدولي تحت غطاء الأمم المتحدة يشعر بخطر التلوث الناجم عن انبعاث الغازات الكربونية والنتروجين والكبريت بالجو والتي تأكل طبقة الأوزون والاحتباس الحراري، كل هذه العوامل وغيرها أصبحت تهدد الحياة البشرية وكل الكائنات الحيوانية والنباتية على كوكب الأرض.

أرجعت الأمم المتحدة أسباب هذا التدهور البيئي الخطير إلى نمط الإنتاج (الصناعي والزراعي) والاستهلاك الحاليين الذي تتميز بهما الدول الصناعية، وإلى زيادة الطلب العالمي على الموارد الطبيعية والتي تتميز بهما الدول العربية من بينها الجزائر، وهو ما شجه هذه الأخيرة على زيادة الاستغلال المكثف لمواردها من أجل التصدير للحصول على العملة الصعبة لتغطية احتياجات التنمية المحلية. ورغم التحذيرات التي اطلقتها الأمم المتحدة من الخطر البيئي القادم، إلا أن المجتمع الدولي استمر في نفس الأساليب والطرق الإنتاجية والاستهلاكية المضرة بالبيئة، ومع استمرار هذا الوضع ازدادت معه مخاوف الأمم المتحدة من حدوث كارثة بيئية عالمية، وبقى الوضع على حاله إلى غاية سنة 1987، حيث أصدرت لجنة البيئة التابعة إلى هيئة الأمم المتحدة برئاسة الوزيرة النرويجية السابقة (بريترلند) تقريرها المفصل بعنوان "مستقبلنا المشترك" حول المشاكل البيئية التي تهدد الكائنات الحية بما فيها البشر، وقد حذرت اللجنة جميع الدول من خطر الاستمرار في طرق وأساليب الإنتاج والاستهلاك الحاليين، ومن الهدر والاستنزاف للرأس المال الطبيعي دون ترك حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية الحالية، كما حاولت اعطاء مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية أكثر شمولية وانصاف إذ أصبحت التنمية

حسب التقرير تعني الاهتمام بالبشر في الحاضر والمستقبل والمحيط البيئي الذي يعيش فيه ومحاربة الفقر والبطالة، وتحسين الرعاية الصحية والتعليم مع الحفاظ على البيئة. كما نوه التقرير أيضا أنه لا يسمح لجميع الدول سواء الصناعية أو الدول النامية بالتحجج بمتطلبات التجارة الخارجية لأجل المزيد من التلوث، وإذا ما أرادت الدول فعلا محاربة التلوث فيجب عليها جميعا السعي في تطبيق التنمية المستدامة كمخرج لإنقاذ كوكب الأرض والبشرية من هذه الظاهرة الخطيرة.

ومنذ نشر هذا التقرير بدأ الوعي البيئي يزداد بأهمية الحفاظ على البيئة، والدعوة بضرورة اعتماد التنمية المستدامة التي تتطلب ادماج البلد البيئي والاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية التي تطبقها الدول من أجل استدامة المبادلات الدولية من جهة والحد من التلوث والحفاظ على الموارد المتاحة وترك حق الأجيال القادمة في التمتع بالخيارات الحالية من جهة أخرى ووفقا لهذا المبدأ بدأ المجتمع الدولي في إبرام الاتفاقيات الدولية وصل مجملها إلى حوالي (200) اتفاقية، تهدف كلها إلى الحفاظ على البيئة.

فيما يلي استعراض لأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة والاقتراحات والآفاق المستقبلية:

أولا: نتائج الدراسة

- تعد السياسات التجارة الخارجية من النقاط الأساسية التي لها تأثير واضح على عملية التنمية المستدامة، خاصة أمام التطورات الاقتصادية وزيادة الانفتاح التجاري والتوسع في التجارة الخارجية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. وما يترتب عن ذلك المزيد من الإنتاج والاستهلاك، أصبح من الضروري إدراج البعد البيئي في الخطط التنموية، لهدف ضمان حاجيات الأجيال القادمة، حيث أدرجت المعايير البيئية كأحد العناصر المستخدمة في تقييد حركة التجارة الخارجية خاصة صادرات الدول النامية التي تعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية دون الاهتمام بالاعتبارات البيئية نظرا لانخفاض تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة وضعف التمويل . **وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الأولى.**
- ان مواقف الدول المتقدمة والدول النامية تتباين من حيث أن الدول المتقدمة تركز على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئية ومدى تطابق الإنتاج والصادرات مع المواصفات والمعايير البيئية، اذ أن توجهاتها لم تكتفي بفرض تدابير تجارية بيئية عادلة تضمن لكافة الدول درأ أية مخاطر محتملة على البيئة وإنما تعمل على فرض معاييرها البيئية الوطنية على غيرها من الدول المتعاملة معها حيث تمتد هذه المعايير ليس فقط إلى المنتجات ذاتها من حيث الخصائص والمواصفات وإنما إلى ظروف

الإنتاج وطرقة والإطار التنظيمي والتشريعي الذي يحكمه في الدول المنتجة ، بغض النظر عما ينطوي على ذلك من قيود تتعارض مع اعتبارات تحرير التجارة الخارجية .بينما تتخوف الدول النامية من الآثار السلبية للعمل بالمعايير البيئية على القدرات التنافسية لقطاعاتها التصديرية، فالدول النامية تخشى لجوء الدول المتقدمة إلى تطبيق اشتراطات ومتطلبات بيئية يمكن أن تعيق صادراتها وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق، وترى ان الإجراءات البيئية قد تستخدم أحيانا كعوائق تقييدية في نفاذ المنتجات المتأتية من الدول النامية إلى الأسواق العالمية. ورغم تحفظ الدول النامية على الاعتبارات البيئية إلا أنها اتفقت مع الدول المتقدمة على أهمية تحرير التجارة الخارجية من أجل التنمية المستدامة. كما أكدت على أهمية العمل الذي تقوم به كل من لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للدول الأعضاء **هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثانية.**

- بالرغم من أن الجزائر قد شاركت وصادقت على الكثير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وحماية الإنسان والنبات والحيوان، إلا أنها مازالت تعتمد على الصناعة الاستخراجية التي تخلف أضرارا بيئية كبيرة على المحيط السكاني والنباتي وتعرض الرأس المال الطبيعي إلى النضوب (الاستنزاف) مما يحرم الأجيال المستقبلية من حقها في التمتع بها. فعموما يمكن القول بأنه بالرغم من بعض الانجازات التي قامت بها الدولة منذ الشروع في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، إلا أنه مازالت هناك الكثير من المشاكل في انتظار الحلول خاصة ما تعلق منها بالفساد والفقر والبطالة والسكن، وتنويع الصادرات خارج المحروقات والتصحر وانتشار التلوث بكل أنواعه.**هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

- قامت الجزائر كغيرها من دول العالم ، بالتعامل مع المشكلات البيئية خارج الحدود الجغرافية و الأطر السياسية، وهذا يظهر من خلال الاتفاقيات العديدة التي أبرمت في مجال حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة، اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ ، اتفاقية حماية طبقة الأوزون ، اتفاقية التنوع البيئي، الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر. في المقابل مازالت مساعي الجزائر متواصلة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وبذلك يمكن القول أن الجزائر تسعى إلى تحقيق التوافق بين سياسات تجارتها الخارجية وحماية بيئتها من اجل تحقيق تنمية مستدامة. إلا أن بنية الاقتصاد الوطني و محدودية التجارة الخارجية و عدم تمكنها من توسيع إطار الصادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية في الأسواق الأجنبية وحتى الوطنية من ناحية القدرة التنافسية خاصة

من ناحية احترام المعايير البيئية. لا يمكننا القول أن الجزائر تمكنت من تحقيق التوافق الجيد و التام بين السياسات التجارية والبيئية بغية تحقيق تنمية مستدامة للبلاد و **هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الأخيرة.**

ثانيا: الاقتراحات

- التقليل من الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية والعمل على استغلال الثروات الزراعية من أجل الخروج من التبعية الغذائية؛
- ضرورة الاستثمار في المعرفة الإنسانية كأحسن استثمار للمستقبل؛
- القضاء على كل مظاهر الفساد عن طريق تفعيل أجهزة الرقابة بكل أنواعها؛
- أن تعمل الجزائر على إزالة جميع الحواجز والعراقيل التي تعترض التجارة البيئية؛
- العمل على تحسين جودة المنتوج وفق متطلبات التنمية المستدامة عن طريق ادخال العنصر البيئي في جميع المؤسسات البيئية مع تشجيعها على استعمال التكنولوجيا الحديثة في الانتاج الصناعي والزراعي بهدف التقليل من التلوث والحفاظ على البيئة من جهة وزيادة الإنتاج وتنويعه مما يسمح لها بالمشاركة في التجارة العالمية؛
- محاولة إحداث التوازن المطلوب في العلاقة بين سياسات التجارة الخارجية وسياسات ومتطلبات حماية البيئة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني.

ثالثا: أفاق الدراسة

من خلال الدراسة السابقة للأوضاع الحالية التي تعيشها الجزائر خلص البحث أنها مازالت تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية وتجارية وسياسية وبيئية صعبة نظرا لاعتمادها على الاقتصاد الريعي الذي يقوم أساسا على المحروقات دون اللجوء إلى التنويع الاقتصادي وقد يتطلب الخروج من هذه الوضعية الحالية المزيد من البحث والتدقيق في العوامل والأسباب والصعوبات الحقيقية التي حالت دون امكانية الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

مما يسمح للباحثين المزيد من الدراسة حول أهمية تطبيق التنمية المستدامة في تحقيق الاستقرار، كما يفتح أيضا هذا البحث آفاق أمام المهتمين بميدان التجارة الخارجية والخروج من القيود المفروضة عليها والانتقال إلى مرحلة ما بعد البترول.

قائمة المراجع

قـــائمـة المـراجـــع

I. المراجع باللغـة العربية

- **الكـتب**

1. احمد عبد الخالق السيد، احمد بديع بليح،" تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي"، الدار الجامعية، مصر، 2002.

2. احمد عبد الله براهم، " تمويل تجارة خارجية " شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2010.

3. احمد عبد الوهاب، التشريعات البيئية، الدار العربية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995.

4. بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.

5. جمال الدين لعويسات،" العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية"، دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000.

6. حامد الريفي،" اقتصاديات التنمية: مشكلات البيئة–التنمية الاقتصادية–التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، مصر،2015.

7. حسام لي داود وآخرون،" اقتصاديات التجارة الدولية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

8. حمدي عبد العظيم، " اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

9. خالد مصطفى قاسم،" إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الدار الجامعية، مصر، 2007.

10.خالد مصطفى قاسم،" إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.

11.خبابة عبد الله بوقرة رابح،" الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية–التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2009.

12.دوجلاس موشيت، بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2000.

13.رشاد العطار وآخرون،" التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

14.رضا عبد السلام،" العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 2010.

15.زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي،" الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.

16.سامي خليل،" الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

17.سحر مصطفى حافظ، الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة في مصر، الدار العربية، الطبعة الأولى، 1995.

18.سعيد مطر موسى وآخرون، " التجارة الخارجية"، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

19.سمير صارم، معركة سياتل، حرب من أجل النهضة، الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا، 2000.

20.سيد أحمد غريب وآخرون، دراسات السرية وبيئية، دار المعرفة الجامعية، مصر،1997.

21.الشافعي محمد زكي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، لبنان، بدون سنة.

22.شريف علي الصوص، "التجارة الدولية–الأسس والتطبيقات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

23.شقيري نوري موسى وآخرون،" التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

24.صفوت عبد السلام، *تحرير التجارة العالمية وأثارها المحتملة على البيئة والتنمية* ، دار النهضة العربية، مصر ، 1999.

25.صلاح الدين حسن السيسي،" التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية"، النظريات والسياسات، دار الكتاب الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2014.

26.صلاح عباس،" التنمية المستدامة في الوطن العربي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010.

27.عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب،" أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 239.

28.عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.

29.عبد الباسط عبد الوفا،" التجارة الخارجية"، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2000.

30.عبد الرحمن اليسري احمد،" الاقتصاد الدولي"، مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1978.

31.عبد الرحمن سيف سردار، "التنمية المستدامة"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

32.عبد العزيز سمير محمد،" المداخل الحديثة في تمويل التنمية في الاقتصادية"، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 1998.

33.عبد العزيز قاسم محارب،التنمية المستديمة في ظل الواقع من المنظور الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر،مصر، 2011.

34.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية طبع–نشر–توزيع، مصر، 1999.

35.عبد اللطيف بن اشنهو، ياسين بن اشنهو، المحيط والتنمية في الحوض الأبيض المتوسط، منشورات زرياب، الجزائر، 2004.

36.عبد المطلب عبد الحميد، " النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، مصر،2001.

37.عبد المطلب عبد الحميد،" السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي"، الجزء 2، مجموعة الدول العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

38.عبد المطلب عبد الحميد،" السياسات الاقتصادية"، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

39.عبد المنعم المراكيي، "التجارة الدولية وسيادة الدولة"، دار النهضة للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

40.عبد المنعم محمد مبارك، يونس محمد،" اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية"، الدار الجامعية، مصر، 1996.

41.عبد الواحد العفوري، العولمة والجات: التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

42.عدنان داود محمد العذاري،" الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة "، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2016 .

43.علي عبد الفتاح أبو شرار،" الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة الأولى، 2007.

44.فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2007.

45.فليح حسن خلف،" العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004

46.قادري محمد الطاهر،" التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2013.

47.قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

48.كامل البكري،" الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

49.مجدي محمود شهاب، د. سوزي عدلي ناشر،" أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،الطبعة الأولى، 2006.

50.مجدي محمود شهاب،" الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار النهضة، مصر، 2007.

51.محمد احمد السريتي، "التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، الأردن، 2009.

52.محمد خالد الحريدي،" الاقتصاد الدولي"، المطبعة الجديدة، دمشق، 1977.

53.محمد دويرا،" الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 1999.

54.محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

55.محمد صفوت قابل،" نظريات وسياسات التجارة الدولية"، مطبعة العشرى، بدون بلد نشر، 2010.

56.محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004.

57.محمود يونس وآخرون،" التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية"، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.

58.محمود يونس، "أساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية، مصر، 1993.

59.مدحت القرشي،" التنمية الاقتصادية– نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

60.منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، مصر،1993.

61.موسى سعيد مطر وآخرون،" التجارة الخارجية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2001.

62.نادية حمدي، الادارة البيئية–المبادئ والممارسات–، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2003.

63.نعيم محمد علي الأنصاري، التلوث البيئي (مخاطر عصرية واستجابة علمية)، دار دجلة، الأردن، 2009.

64.يوسف مسعداوي،" دراسات في التجارة الخارجية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

65.يونس احمد بطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 1998.

- ***المجلات والدوريات***

1. بهلولي فيصل، "التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة اورو متوسطة والانضمام إلى o.m.c، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير،2012.

2. رائد فاضل جويد،" النظرية الحديثة في التجارة الخارجية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد 5، العدد 17، حزيران2013.

3. زرمان كريم،" التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، المركز الجامعي، خنشلة، جوان 2010.

4. سفيان بن عبد العزيز،" دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات"، بحوث اقتصادية عربية، العدد61–62، جامعة بشار، الجزائر، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013.

5. صالح تومي، راضية بختاش، "أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد السابع.

6. عبد الرؤوف رهبان،" الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة جامعة دمشق، العدد 3+4، 2013.

7. عبد الغفار غطاس،" أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011"، مجلة باحث عدد 2015/15، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

8. عثمان محمد غنيم، ماجة ابو زنط،" التنمية المستديمة- دراسة المفهوم و المحتوى"، مجلة المنار، المجلد12، العدد 01، 2006.

9. علواني مبارك، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث، مجلة المفكر، العدد الرابع عشر، المسيلة الجزائر.

10.العماري صالح،" دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة20 أوت 1955، سكيكدة،20-21اكتوبر 2008.

11.عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله،" آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشائم"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جامعة الاغواط.

12.غازي ابو شقرا، المشكلات البيئية والتربية على المستويين الدولي والعربي، التربية الجديدة، العدد23، 1991.

13.فاطمة مبارك، التنمية المستدامة، " أصلها ونشأتها"، مجلة بيئة المدن الالكترونية، عدد 13،2016.

14.قدي عبد المجيد،"الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية"، مجلة les cread du cahiers، العدد 61، 2002.

15.لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، اوراق عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الدولي" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، سطيف، 7،8 افريل 2008.

16.محمد راتوال، علي كساب، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2001.

17.مراد بن سعيد، فعالية المؤسسات البيئية الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، عدد 09، 2013.

18.المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية والتنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، مصر، 2007.

- ***الرسـائـــل والـمذكـرات***

1. احمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في الدول النامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية، جامعة الجزائر،2008.

2. براهمية نبيل، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وضرورة التأهيل الاقتصادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة عنابة، 2005.

3. بوخدنة آمنة، التجارة الخارجية في ظل السياسات البيئية والتنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة قالمة، 2010.

4. بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع، اطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر،2006.

5. بوكونة نورة،" تمويل التجارة الخارجية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

6. تبغه صونيا، "ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية–آفاق وتحديات حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2008.

7. الحرشي حميد عبد الله،" السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.

8. حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف–دراسة حالة الجزائر 2008–2014"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، قسم علوم تجارية، جامعة حمه لخضر بالوادي، مذكرة منشورة، 2014–2015.

9. حمادي مليكة، بومعزة سارة، "التجارة الخارجية وتحدي التنمية الاقتصادية في الدول النامية"–حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تمويل تنمية، قسم علوم اقتصادية،2011/2010،

10. حمزة مقيطع، دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف،2011، ص148.

11. خير الدين حمزاوي،" دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال نشاط البنوك التعاونية دراسة حالة السودان"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة 8ماي 1945، قالمة،2017/2016.

12. رزاق أسماء، "آليات تمويل سياسة حماية البيئة في الجزائر–دراسة حالة ولاية بسكرة–، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2008/2007.

13. زينب فواغلة، غنام حنان،" اتجاهات التجارة الخارجية في ظل التنمية المستدامة للاقتصاديات العربية، مذكرة ماستر، تمويل التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، 2013.

14. طارق بن زياد حواش، العولمة وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: آفاق وتحديات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2001.

15. عبد الرشيد بن ديب،" تنظيم وتطوير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2003/2002.

16. عبد القادر عويناني،" تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة،2008.

17. عريوة سهيلة،" مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة –حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011.

18. عمراني سفيان، واقع التنمية المستدامة في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة08 ماي1945، قالمة، 2010.

19. عيداوي حدة،" المشكلات البيئية في الجزائر والإستراتيجية المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة ماستر، تجارة دولية، قسم العلوم التجارية،2011.

20. فيصل لوصيف، أثر السياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، دفعة 2014/2013.

21. محمد ظاهري قادري، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006.

22. محمد متناوي، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003.

23. منى مسغوني،" علاقة سياسات الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2011، أطروحة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2005.

24. هاجر دالي، دليلة هامل،" تمويل التنمية المستدامة وسياسات حماية البيئة في الجزائر"، مذكرة ماستر، تخصص تمويل التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2010.

25. هدى بن حملة،" حماية البيئة كأحد المرتكزات لتحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر–، مذكرة شهادة ماستر، تمويل تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945، 2011.

26. هوام رجاء، تأثير تحرير التجارة والعولمة على البيئة في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية، قسم علوم تجارية، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2011.

27. يحياوي سميرة، يحياوي كهينة، مكانة قواعد حماية البيئة في ظل التجارة الدولية،مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص قانون العام للأعمال، قسم قانون الأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2015-2016.

- **الملتقيات والمؤتمرات:**

1. أعمال المؤتمرات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة" التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006.

2. بارة عصام، بن جميل عزيزة،" انعكاسات اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية"، حرية المنافسة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013/2012.

3. بوعشة مبارك،" التنمية المستدامة، مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم اوراق عمل المؤتمر العالمي الدولي" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاح، جامعة سطيف،7-8 أفريل 2008.

4. سحر قدوري الرفاعي، "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"، التجارة الدولية وآثارها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006.

5. شايب فاطمة الزهراء، "تحديات التحرير الاقتصادي"، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة عنابة 29-30 افريل 2002.

6. شلابي عمار وطيار أحسن،" إشكالية التنمية المستدامة في اقتصاد الجزائر"، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثاره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 21-22اكتوبر 2008.

7. عبد الأمير السعد، التمفصل الراهن للتجارة والبيئة، الملتقى الوطني حول أفاق التنمية المستدامة والتأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قالمة، 10-11 ماي 2010.

8. عربي مريم، "آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية"، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013.

9. فراس الأشقر، "مقدمة في التجارة الدولية"، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، محاضرة الأولى، 10-3-2017.

10. محسن هلال، موضوع البيئة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، مؤتمرات الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقيات التجارة العالمية، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر،1997.

11. يحي وناس، "الآليات الوقائية لحماية المياه من التلوث في التشريع الجزائري"، (مداخلة في ملتقى الماء ورهانات المستقبل)، أيام 19-21 نوفمبر 2006.

- **التقـــاريـــر:**

1. تقرير الاقتصادي العربي الموحد، منظة العمل العربية (2008).

2. تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

3. تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر (2010).

4. خالد زهدي خواجة، استخدامات ومؤشرات إحصاءات التجارة الخارجية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2008.

5. المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، 2005/2004، الجزائر.

- **المراجـع باللغـات الأجنبيـة:**

1. Anderson, K: Effects on the Environment and Welfare of liberalizing World Trade, University of Michigan Press, 1992.

2. Birdsall and D.Wheeler, Trade Policy and Industrial Pollution in Latin America, World Bank Discussion Popers, No 159, Washington 1992.

3. Conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger, 2006.

4. Développement durable et entreprises, un défi pour les managers, édition Afnor 2éme édition, France, 2008.

5. Glossaire d'enivrement, « aménagement de territoire et de Ministère de l'environement et développement.

6. LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage in primé à complet d'auteur, 2005.

7. Le développement durable : outil de compétitives pour les entreprises françaises, rapport de la commission ingénierie et grands projets conité des conseillers extérieurs français, 2007.

8. Michel Rainell, L'organisation mondial du commerce, 6ème édition la découverte, paris, France, 2002.

9. Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, le governementAlgeriénne, Algérie, juillet 2005.

- **مواقع الانترنت:**

1. CNES-PWUD(2016) : rapport national sur développement humain algérien, le site : www.dz.ondp.org (consultés le 18/4/2018).
2. www.nodardon.com/ Showthread. PHP 30% ، تم الاطلاع عليه يوم 2018/4/18. Www.benhasine.over(2018/03/23)blog.com /article-32718016/html
3. احمد حسين الشميمي،" التصحر في العالم، مرض يبحث عن علاج، ورقة الكترونية، 2007، على الموقع: www.ahewar. org تم الاطلاع عليه2018/4/18.
4. باتر وردم، تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة في الأردن، تاريخ التصفح 2018/05/18،www.arab- land.net/vb/showthrey.php.
5. تقرير اجتماع الخبراء، حول" أولويات التجارة والبيئة في المنظمة العربية"، جرائد حياة القاهرة، 2007، عن الموقع: http:// Documentsandsetting/HD/My Documents/TradeandEnveronnonnment-General/ Doc Franc LAS/ doc تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/4/18.
6. التنمية المستدامة في الجزائر، تاريخ التصفح،2018/04/18، متاح على: سمية زيرار، تحرير التجارة الخارجية الجزائرية"، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، موجود على الموقع: https://fr.scribd.com/doc/12400899/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9 تم الاطلاع عليه يوم 8-5-2018
7. عبد السلام أديب،" أبعاد التنمية المستدامة"، ورقة الكترونية موجودة على الموقع:
8. كربالي بغداد، حمداني محمد،"استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر"، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، سنة 2007.Www. ulur.nl

10. محمد مروان، "أهمية التجارة الخارجية"، مقال منشور على موقعmawdo3.Com 2018/2/16.

الملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة تأثير تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر، حيث يعد موضوع التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من الموضوعات الهامة والحيوية في الدوائر الاقتصادية والسياسية في الوقت الراهن على المستوى الوطني والدولي. ولقد خلصت الدراسة الى أن الجزائر وكغيرها من دول العالم ، تعاملت وتفاعلت بجد مع المشكلات البيئية، وهذا يظهر من خلال الاتفاقيات العديدة التي أبرمت في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، في المقابل مازالت جهود الجزائر متواصلة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبذلك يمكن القول أن الجزائر تسعى إلى تحقيق التوافق بين سياسات تجارتها الخارجية وجهودها في تحقيق تنمية مستدامة، إلا أن بنية الاقتصاد الوطني و محدودية التجارة الخارجية وعدم تمكنها من توسيع إطار الصادرات خارج المحروقات، يمكننا من القول أن الجزائر لا زالت عرضة لتأثيرات بيئية كبيرة قد تأتي من تحرير تجارتها الخارجية جراء عدم جاهزية اقتصادها، وضعف تنافسية مؤسساتها الاقتصادية، وعدم جاهزية هيئاتها التشريعية والقانونية والرقابية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية،حماية البيئة ، التنمية المستدامة في الجزائر.

Résume :

Cette recherche vise à étudier l'impact de la libéralisation du commerce extérieur sur le développement durable en Algérie, où il a fait l'objet du commerce extérieur et son rôle dans la réalisation du développement durable des sujets importants et vitaux dans les milieux économiques et politiques au moment au niveau national et international. L'étude a conclu que l'Algérie, comme les autres pays du monde, manipulé et interagi dur avec des problèmes environnementaux, et cela montre à travers les nombreux accords conclus dans le domaine de la protection de l'environnement et du développement durable, en revanche, l'Algérie continue d'efforts continus pour adhérer à l'Organisation mondiale du commerce, afin qu'il puisse dire que Algérie cherche à assurer la compatibilité entre ses politiques de commerce extérieur et les efforts pour parvenir à un développement durable, mais la structure de l'économie nationale et du commerce extérieur limitée et l'incapacité à accroître les exportations en dehors du cadre d'hydrocarbures, on peut dire que l'Algérie est encore vulnérable aux effets de l'environnement comme Liras peut provenir de la libéralisation du commerce extérieur en raison du manque de préparation de son économie, les institutions économiques et concurrentielles faibles, et le manque de préparation des organes législatifs, juridiques et réglementaires.

Mots-clés:

Commerce extérieur, protection de l'environnement, développement durable en Algérie